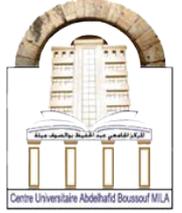




الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة



معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: علوم التسيير

المرجع :/2018

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة فارميدال أن أس (2013-2016) -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " إدارة مالية "

إشراف الأستاذ:

← مشري فريد

إعداد الطلبة:

← بورواق خولة

← شلي أميرة

لجنة المناقشة:

| الصفة | الجامعة | اسم ولقب الأستاذ |
|--------------|--|------------------|
| رئيسا | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة | طباخي سناء |
| مناقشا | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة | داودي حمزة |
| مشرفا ومقررا | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة | مشري فريد |

السنة الجامعية: 2017-2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

قال الله تعالى « لعن شكرتم لأزيدنكم »

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا يشكر الله من لا يشكر الناس "

نشكر الله عز وجل ونحمده على منحه لنا القوة و الإرادة للقيام بهذا العمل و نسأله التسديد و التثبيت.

بأسمى معاني الشكر و التقدير و الاحترام نتقدم بجزيل الشكر إلى الاستاذ المؤطر:

"مشري فريد"

لمجهوداته التي بذلها معنا وتوجيهاته القيمة والتي أمدنا بها في سبيل نجاح هذا العمل

والى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل

كما لا ننسى أن نشكر كل عمال مؤسسة فارميدال أن أس _قسنطينة _ على تعاونهم معنا

والى كل اللذين غمرونا برحابة صدورهم وتابعونا بصدق و يسروا لنا الطريق في إعداد هذه المذكرة التي نرجو أن

تكون مرجعا يستفاد منه

ونشكر كذلك لجنة المناقشة لتفضلهم بقراءة وتقييم هذه المذكرة

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى كل من عائلة بورواق و عائلة شلي دون استثناء.

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية من خلال دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية فارميدال أن أس المختلطة الجزائرية التونسية باستخدام المؤشرات المالية للتحليل المالي وقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن للتحليل المالي دور بارز في تقييم أداء المؤسسة وتصحيح الانحرافات اللازمة التي تنجم عن مختلف النشاطات التي تقوم بها.

وبذلك فإن استخدام التحليل المالي يساعد متخذوا القرارات على تحديد وضعية المؤسسة بشكل دقيق وذلك من خلال تطبيق أدواته، المتمثلة في النسب المالية والمؤشرات المالية وكذلك تحليل الاستغلال مما يسمح بالاعتماد على نتائجه لمعرفة الأداء الحقيقي للمؤسسة واتخاذ الإجراءات المناسبة لتسييرها في أحسن الظروف، وهنا يظهر أن للتحليل المالي أهمية كبيرة في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية : التحليل المالي، الأداء المالي، أدوات في التحليل المالي، النسب المالية.

Abstract:

The objective of this study is to clarify , the role of financial analysis in evaluating the financial performance in economical company or firms through studying the case of economical company pharmidal NS, the Algerian Tunisian firms by using the financial sings in analysing finance through this study ,it has been shown that financial analysis has an important role in evaluating and correcting the necessary deviations which are resulted from different activities that perform them .

Thus , the use of the financial analysis can help the decisions makers to determine the state or position of a company precisely through applying its tools that can be as financial percentages, financial signs and the exploitation analysis that can allow us to rely on its results in order to know the true performance of the company and take the most suitable measures to manage it in a good condition and here it appears that financial analysis have a great important in evaluating the financial performance of the economic institution .

Key Words: financial analysis, financial performance, tools in financial analysis, financial rations.

فهرس المحتويات

| الصفحة | لعنوان |
|---|------------------------------------|
| - | البسمة |
| - | الملخص باللغة العربية |
| - | الملخص باللغة الانجليزية |
| - | شكر وعران |
| V-II | فهرس المحتويات |
| VII | فهرس الجداول |
| X | فهرس الأشكال |
| XII | فهرس الملاحق |
| مقدمة (أ-هـ) | |
| أ | 1. إشكالية البحث |
| ب | 2. فرضيات الدراسة |
| ب | 3. دوافع اختيار البحث |
| ب | 4. أهداف البحث |
| ج | 5. أهمية البحث |
| ج | 7. المنهج المستخدم |
| ج | 8. الدراسات السابقة |
| د - هـ | 9. هيكل البحث |
| الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي (3-35) | |
| - | تمهيد |
| 3 | المبحث الأول: ماهية التحليل المالي |

| | |
|--|--|
| 3 | المطلب الأول: تعريف وأهمية التحليل المالي |
| 5 | المطلب الثاني: أهداف التحليل المالي ووظائف المحلل المالي |
| 6 | المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي |
| 9 | المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي |
| 9 | المطلب الأول: الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي |
| 11 | المطلب الثاني: مقومات وشروط التحليل المالي |
| 12 | المطلب الثالث: مراحل ومعايير التحليل المالي |
| 16 | المبحث الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي |
| 16 | المطلب الأول: الميزانية (قائمة المركز المالي) |
| 23 | المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج |
| 31 | المطلب الثالث: قائمة تدفقات الخزينة |
| 35 | خلاصة الفصل الأول |
| الفصل الثاني: استخدام المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي (38-61) | |
| - | تمهيد |
| 38 | المبحث الأول: أساسيات حول الأداء المالي |
| 38 | المطلب الأول: تعريف وأنواع الأداء |
| 39 | المطلب الثاني: تعريف الأداء المالي |
| 40 | المطلب الثالث: تحديد معايير الأداء المالي |
| 42 | المبحث الثاني: عموميات حول تقييم الأداء المالي |
| 42 | المطلب الأول: تعريف وأهمية تقييم الأداء المالي |
| 43 | المطلب الثاني: مراحل تقييم الأداء المالي |
| 44 | المطلب الثالث: صعوبات تقييم الأداء المالي |

| | |
|--|--|
| 46 | المبحث الثالث: علاقة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي |
| 46 | المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي |
| 50 | المطلب الثاني: النسب المالية |
| 59 | المطلب الثالث: تحليل الاستغلال |
| 61 | خلاصة الفصل الثاني |
| الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة فارميدال أن أس (63-98) | |
| - | تمهيد |
| 63 | المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية |
| 63 | المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية |
| 64 | المطلب الثاني: أهداف ووظائف المؤسسة الاقتصادية |
| 67 | المطلب الثالث: أنواع المؤسسات الاقتصادية |
| 69 | المبحث الثاني: مدخل عام لمؤسسة فارميدال أن أس |
| 69 | المطلب الأول: نشأة المؤسسة فارميدال أن أس |
| 69 | المطلب الثاني: أهداف ووظائف مؤسسة فارميدال أن أس |
| 70 | المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة فارميدال أن أس |
| 73 | المبحث الثالث: تقييم أداء المالي للمؤسسة فارميدال أن أس |
| 73 | المطلب الأول: تحليل وتقديم القوائم المعتمدة من قبل مؤسسة فارميدال أن أس |
| 83 | المطلب الثاني: التحليل المالي من خلال مؤشرات التوازن المالي |
| 88 | المطلب الثالث: التحليل المالي من خلال النسب المالية ومن خلال تحليل الاستغلال |
| 98 | خلاصة الفصل الثالث |
| خاتمة (100-102) | |
| 100 | 1. نتائج الاختبار |

| | |
|---------|-------------------------|
| 101 | 2. نتائج الدراسة |
| 101 | 3. الاقتراحات والتوصيات |
| 102 | 4. آفاق البحث |
| 107-104 | قائمة المراجع |
| 125-109 | الملاحق |

فهرس الجداول

| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|------------|--|--------|
| 1-1 | ميزانية المالية المقفلة في... | 19 |
| 2-1 | ميزانية السنة المالية المقفلة في... | 21 |
| 3-1 | ميزانية المالية المختصرة المقفلة في... | 22 |
| 4-1 | ميزانية المالية المختصرة المقفلة في... | 22 |
| 5-1 | جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة | 28 |
| 6-1 | جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة | 30 |
| 7-1 | جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة المباشر) الفترة من...إلى... | 32 |
| 8-1 | جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة غير المباشر) الفترة من...إلى... | 33 |
| 1-3 | الميزانية المالية المفصلة لجانب الأصول خلال سنوات الدراسة (2013-2016) | 73 |
| 2-3 | الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول خلال سنوات الدراسة (2013-2016) | 74 |
| 3-3 | الميزانية المالية المفصلة لجانب الخصوم خلال سنوات الدراسة (2013-2016) | 76 |
| 4-3 | الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم خلال سنوات الدراسة (2013-2016) | 77 |
| 5-3 | جدول حسابات النتائج خلال فترة (2013-2015) | 79 |
| 6-3 | جدول حسابات النتائج لسنة 2016 | 81 |
| 7-3 | حساب رأس المال العامل لمؤسسة فارميدال ان أس خلال فترة الدراسة (2013-2016) | 84 |
| 8-3 | حساب رأس المال العامل الاجمالي لمؤسسة فارميدال ان أس خلال فترة الدراسة (2013-2016) | 84 |
| 9-3 | حساب رأس المال العامل الخاص لمؤسسة فارميدال ان أس خلال فترة الدراسة (2013-2016) | 85 |
| 10-3 | حساب رأس المال العامل الأجنبي لمؤسسة فارميدال ان أس خلال فترة الدراسة (2013-2016) | 86 |
| 11-3 | حساب احتياجات رأس المال العامل لمؤسسة فارميدال ان أس خلال فترة الدراسة | 86 |

| | (2016-2013) | |
|----|---|------|
| 87 | حساب الخزينة الصافية لمؤسسة فارميدال ان اس خلال فترة الدراسة (2013-2016) | 12-3 |
| 88 | حساب نسب السيولة لمؤسسة فارميدال ان اس خلال فترة الدراسة (2013-2016) | 13-3 |
| 90 | حساب نسب الربحية لمؤسسة فارميدال ان اس خلال فترة الدراسة (2013-2016) | 14-3 |
| 91 | حساب نسب النشاط لمؤسسة فارميدال ان اس خلال فترة الدراسة (2013-2016) | 15-3 |
| 92 | حساب نسب التمويل لمؤسسة فارميدال ان اس خلال فترة الدراسة (2013-2016) | 16-3 |
| 94 | حساب نسب المديونية لمؤسسة فارميدال أن اس خلال فترة الدراسة (2013-2016) | 17-3 |
| 95 | حساب المردودية التجارية لمؤسسة فارميدال أن اس خلال فترة الدراسة (2013-2016) | 18-3 |
| 96 | حساب المردودية الاقتصادية الاجمالية لمؤسسة فارميدال أن اس خلال فترة الدراسة (2013-2016) | 19-3 |
| 97 | حساب المردودية المالية لمؤسسة فارميدال أن اس خلال فترة الدراسة (2013-2016) | 20-3 |

فهرس الأشكال

| الصفحة | عنوان الشكل | رقم الشكل |
|--------|---------------------------------------|-----------|
| 9 | الأطراف المستعملة للتحليل المالي | 1-1 |
| 13 | مراحل وخطوات التحليل المالي | 2-1 |
| 43 | مراحل تقييم الأداء المالي | 1-2 |
| 70 | الهيكل التنظيمي لمؤسسة فارميدال أن أس | 1-3 |

فهرس الملاحق

| رقم الملحق | عنوان الملحق | الصفحة |
|------------|--|--------|
| 1 | ميزانية المالية لجانب الأصول لمؤسسة فارميدال أن أس لسنة 2013 | 109 |
| 2 | الميزانية المالية لجانب الخصوم لمؤسسة فارميدال أن أس لسنة 2013 | 110 |
| 3 | جدول حسابات النتائج لمؤسسة فارميدال أن أس لسنة 2013 | 111 |
| 4 | الميزانية المالية لجانب الأصول لمؤسسة فارميدال أن أس لسنة 2014 | 113 |
| 5 | الميزانية المالية لجانب الخصوم لمؤسسة فارميدال أن أس لسنة 2014 | 114 |
| 6 | جدول حسابات النتائج لمؤسسة فارميدال أن أس لسنة 2014 | 115 |
| 7 | الميزانية المالية لجانب الأصول لمؤسسة فارميدال أن أس لسنة 2015 | 117 |
| 8 | الميزانية المالية لجانب الخصوم لمؤسسة فارميدال أن أس لسنة 2015 | 118 |
| 9 | جدول حسابات النتائج لمؤسسة فارميدال أن أس لسنة 2015 | 119 |
| 10 | الميزانية المالية لجانب الأصول لمؤسسة فارميدال أن أس لسنة 2016 | 121 |
| 11 | الميزانية المالية لجانب الخصوم لمؤسسة فارميدال أن أس لسنة 2016 | 122 |
| 12 | جدول حسابات النتائج لمؤسسة فارميدال أن أس لسنة 2016 | 123 |
| 13 | أوراق القبض لمؤسسة فارميدال أن أس خلال فترة الدراسة 2013-2016 | 125 |

مقدمة

نشأ التحليل المالي في مطلع الثلاثينات من القرن العشرين كأحد نتائج أزمة الكساد الكبير والتي أدت ظروفها إلى الكشف عن بعض عمليات الغش والخداع التي مارستها بعض إدارات الشركات ذات الملكية العامة، ما أدى بالمشرع إلى التدخل وفرض نشر المعلومات المالية عن مثل هذه الشركات وقد أدى نشر مثل هذه المعلومات إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية في تلك الفترة وهي وظيفة التحليل المالي التي عرفت اهتمام كبير من قبل الباحثين آنذاك.

ومازال موضوع التحليل المالي يحظى باهتمام الباحثين في المجالين الأكاديمي والمهني إلى غاية الآن مما أكسبه أهمية ضمن المواضيع الاقتصادية العامة والمالية بشكل خاص، فالسير الحسن للموارد المالية يعتبر مؤشر للتطور الاقتصادي في الوقت الحالي وخاصة في البلدان ذات البنية الاقتصادية المتطورة مما يساعد على إعطاء أبعاد جديدة لمفهوم التحليل المالي، كما أن تطور النظرية المالية بالتوازي مع تطور التحليل المالي كان من أهم العوامل التي ساهمت في إثراء مفهومه وجعله محل إهتمام من قبل المؤسسات الاقتصادية التي اتخذته كأداة لتقييم أداءها ووضعيتها المالية وتوضيح السياسات المالية المتبعة من طرفها. وللوقوف على الجوانب الايجابية والسلبية لأداء المؤسسة والعمل على تعزيز جوانبها الايجابية ومحاولة تجنب الأخطاء الناجمة عن الجوانب السلبية مما يساعد على اتخاذ قراراتها بشكل صحيح.

وكباقي المؤسسات الاقتصادية، أدركت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية أهمية التحليل المالي الذي أصبح ضرورة قصوى لتحقيق التوازن المالي بها نتيجة لتغيرات والظروف التي عاشتها منذ الإستقلال نتيجة للسياسات المختلفة وهذا ما جعلها تعاني من عجز كبير في وضعيتها المالية آنذاك الأمر الذي أدى بها للبحث عن إستراتيجيات تضمن التحكم والسير الجيد لوضعيتها المالية والاستخدام الأمثل للموارد كما تؤدي إلى انتعاش اقتصادي للبلد من هذا المنطلق يشكل التحليل المالي الإطار الملائم لذلك.

❖ إشكالية البحث:

على ضوء ما سبق جاءت دراستنا لتبين كيف تساهم أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ولتقييم الأداء المالي يقع المسيرين في مشكلة اختيار واقتناء المعايير والمؤشرات فهي بطبيعة الحال كثيرة، فنجاح التقييم يعتمد أساسا على قدرة المسيرين على اختيار أفضل وأحسن المعايير والمؤشرات التي تعكس الأداء المراد قياسه.

مما سبق، يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

كيف يمكن أن تساهم أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية فارميدال أن أس خلال الفترة (2013-2016)؟

ويندرج تحت هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أدوات التحليل المالي التي يعتمد عليها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟
 - ما هي أهم القوائم المستخدمة من قبل مؤسسة فارميدال أن أس؟
 - هل يجد التحليل المالي كتقنية مكانا للتطبيق في مؤسسة فارميدال أن أس؟
 - ما مدى اعتمادها على الأدوات التحليل عامة والنسب المالية خاصة من أجل تقييم أداءها؟
- ❖ **فرضيات الدراسة:**

انطلاقا من الأبحاث والدراسات السابقة المطع عليها تم اقتراح الفرضيات التالية:

- تتنوع أدوات التحليل المالي المستخدمة في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية حسب الهدف من كل أداة.
- تستخدم المؤسسة فارميدال أن أس مجموعة من القوائم المالية كمدخلات تتمثل في قائمة الميزانية، وجدول حسابات النتائج، وقائمة تدفقات الخزينة وقائمة تغيرات الأموال الخاصة.
- نظرا لأهمية التحليل المالي في تحقيق التوازن المالي وتحقيق مستوى معين من المردودية في المؤسسات الاقتصادية لذلك تلجا إليه مؤسسة فارميدال أن أس خاصة على النسب المالية كإداة من أدوات التحليل المالي.

❖ **دوافع اختيار الموضوع:**

تتمثل أهم الأسباب والدوافع التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

الأسباب الذاتية: يمكن تلخيصها في ما يلي:

- الرغبة الشخصية في إعداد البحث والتخصص أكثر في هذا المجال.
 - ملائمة الموضوع للتخصص المدروس: الإدارة المالية.
 - إثراء المكتبة بدراسة جديدة للباحثين والدارسين.
- الأسباب الموضوعية: وتتعلق بالموضوع ذاته تتمثل في:
- زيادة أهمية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية.
 - التعرف على دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.
 - إعطاء صورة واضح عن قيمة المؤسسة الاقتصادية وعلى أي أساس يتم الحكم على أداءها.

❖ **أهداف البحث:** يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- إبراز دور تطبيق أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- معرفة تقييم أداء مؤسسة فارميدال أن أس من خلال دراسة أدوات التحليل المالي.

❖ **أهمية البحث:** على اعتبار أن التحليل المالي يحتل مكانة هامة في الدراسات المالية نظرا لقدرته على تشخيص الحالة المالية الفعلية للمؤسسة اعتمادا على أدوات التحليل والتي تساعده على تقييم الأداء المالي واستخراج نقاط القوة ونقاط الضعف وبالتالي ترشيد القرارات ولهذا تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المهمة والمستمرة.

❖ المنهج المستخدم:

حتى تتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا اختبار صحة الفرضيات فإننا اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي:

- **المنهج الوصفي:** والذي استخدم لتوضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالبحث وذلك من خلال إعطاء تعاريف متعلقة بالتحليل المالي وتقييم الأداء المالي وغيرها من المفاهيم.
- **المنهج التحليلي:** اعتمدنا عليه لتفسير مختلف مفاهيم البحث وتحليلها واستخلاص نتائجها، كما اعتمدنا عليه في الجانب التطبيقي وذلك بإسقاط الجانب النظري لهذا البحث على مؤسسة فارميدال أن أس.

❖ الدراسات السابقة:

تنوعت الدراسات التي تناولت التحليل المالي ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

❖ لزعر محمد سامي، بعنوان التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية إجراء التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعد تبني النظام المحاسبي المالي، حيث تختلف هذه الدراسة عن دراستنا وذلك لاعتمادها بشكل كبير على النظام المالي المحاسبي بعكس دراستنا التي اعتمدت بشكل كبير على تقييم الأداء المالي.

❖ بن خروف جليلية، بعنوان دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرار، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2008-2009، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة المعلومات المالية الداخلية للمؤسسة وكذا إبراز أهمية هذه المعلومات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا

وذلك باعتمادها على المعلومات المالية ودورها في تقييم الأداء على عكس دراستنا التي اعتمدت على تحليل المالي في تقييم الأداء كأحد أنواع معلومات المالية.

❖ بن مالك عمار، بعنوان المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011، وتهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور المناهج الحديثة في عملية تقييم الأداء، وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا وذلك باعتمادها على منهج الحديث في تقييم الأداء على عكس دراستنا التي تعتمد على منهج التقليدي في تقييم الأداء.

❖ طير لويزة، سايجي باهية فريال، بعنوان فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، مذكرة ماستر في المحاسبة والمالية تخصص المحاسبة والتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أعلى محمد أو لحاج البويرة، 2014-2015، تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء.

❖ هيكل البحث:

للإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية وإختبار صحة الفرضيات، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول تسبقها مقدمة وتتبعها خاتمة.

- **الفصل الأول:** تحت عنوان الإطار النظري للتحليل المالي وقد تمت دراسته من خلال ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية التحليل المالي بدءا بالتعريف وأهمية هذا في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني فقد تطرقنا إلى أهداف ووظائف المحلل المالي، وفي المطلب الأخير في هذا المبحث إلى أنواع التحليل المالي، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى استعمالات التحليل المالي وتم تقسيم هذا الأخير إلى ثلاث مطالب حيث تناولنا في المطلب الأول إلى مجالات التحليل المالي والأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي، أما المطلب الثاني فقد تطرقنا إلى شروط مقومات التحليل المالي، وفي المطلب الأخير إلى مراحل وخطوات التحليل المالي، وفي المبحث الثالث تم التطرق إلى القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب تناولنا في المطلب الأول الميزانية، وفي المطلب الثاني جدول حسابات النتائج، وفي المطلب الأخير قائمة تدفقات الخزينة.

- **الفصل الثاني:** جاء تحت عنوان استخدام المؤشرات المالية في تقييم الأداء وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى أساسيات حول الأداء المالي وتم تقسيمه إلى ثلاث مطالب حيث تناولنا في المطلب الأول تعريف وأنواع الأداء وفي المطلب الثاني الأداء المالي وفي المطلب الأخير تحديد معايير الأداء المالي، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى عموميات حول تقييم الأداء المالي وتم تقسيم هذا الأخير أيضا إلى ثلاث مطالب حيث تناولنا في المطلب الأول تعريف وأهمية تقييم الأداء المالي وفي

المطلب الثاني إلى مراحل تقييم الأداء المالي وفي المطلب الأخير إلى صعوبات تقييم الأداء المالي، وفي المبحث الأخير تم التطرق إلى علاقة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب حيث تناولنا في المطلب الأول مؤشرات التوازن، وفي المطلب الثاني نسب المالية، وفي المطلب الثالث والأخير تحليل الاستغلال.

الفصل الثالث: أما بالنسبة إلى هذا الفصل أسقطنا الدراسة السالفة الذكر على مؤسسة فارميدال أن أس وذلك من خلال ثلاث مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية المؤسسة الاقتصادية، وتم تقسيمه إلى ثلاث مطالب حيث تطرقنا في المطلب الأول إلى مفهوم المؤسسة الاقتصادية، وفي المطلب الثاني إلى أهداف ووظائف المؤسسة الاقتصادية، والمطلب الأخير أنواع المؤسسات الاقتصادية، أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى مدخل عام لمؤسسة فارميدال أن أس حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب حيث تناولنا في المطلب الأول تعريف بمؤسسة فارميدال أن أس، وفي المطلب الثاني فتم التطرق إلى الهيكل التنظيمي لمؤسسة فارميدال أن أس، وفي المطلب الأخير أهداف ووظائف مؤسسة فارميدال أن أس، وفي المبحث الأخير تم التطرق إلى تقييم الأداء مؤسسة فارميدال أن أس حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب، حيث تناولنا في المطلب الأول تقديم وتحليل القوائم المالية المعتمدة من قبل مؤسسة فارميدال أن أس وفي المطلب الثاني تطرقنا إلى التحليل المالي من خلال المؤشرات المالية وفي المطلب الأخير تناولنا التحليل المالي من خلال النسب المالية وتحليل الاستغلال.

الفصل الأول

الإطار النظري للتحليل المالي

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي، أداة لتشخيص الوضعية المالية الماضية والحاضرة، للمؤسسة واتخاذ القرارات المستقبلية من خلال القوائم المالية، التي تتضمن كم هائل من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة والحالية، ويتم تحليلها باستخدام الأساليب والأدوات المناسبة، لتحويل تلك البيانات إلى معلومات مفيدة عن أداء المؤسسة في الماضي إضافة إلى التنبؤ بمستقبلها، ثم تفسير نتائج التحليل لخدمة كافة الأطراف المستخدمة للبيانات المحاسبية، ويعتبر التحليل باستخدام المؤشرات المالية من أقدم وأهم أدوات التحليل المالي.

وفي هذا الفصل سنحاول التعرف أكثر على التحليل المالي من خلال التطرق إلى العناصر الآتية:

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.

المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي.

المبحث الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تعريف التحليل المالي ومدى أهميته للمؤسسة وكذلك إلى معرفة أهم أهداف والوظائف التي يقوم بها المحلل المالي وأيضاً توضيح أنواع التحليل المالي.

المطلب الأول: تعريف وأهمية التحليل المالي

من أجل التعرف أكثر على موضوع التحليل المالي سنقوم في هذا المطلب بالتطرق إلى تعريف وأهمية التحليل المالي

أولاً: تعريف التحليل المالي: لقد وردت عدة تعاريف في التحليل المالي نذكر منها:

1. التعريف الأول:

التحليل المالي Financial analysés عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة الاقتصادي، وتساهم تلك المؤشرات في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرار

(محمد مطر، 2010،03)

2. التعريف الثاني:

إن التحليل المالي يتضمن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها (التي يجري إعدادها وعرضها وفق قواعد وأسس محددة تتضمنها النظرية المحاسبية) وبمساعدة بيانات أخرى إضافية في ضوء اعتبارات معينة ولأغراض تقرير منح الائتمان أو بهدف تقييم الأداء المؤسسة أو لنشاط معين من أنشطتها.

(وليد ناجي الحياي، 2007،20)

3. التعريف الثالث:

يعرف التحليل المالي على أنه "دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية، وذلك للإرتباطات والعلاقات بين عناصرها والتغيرات التي تجري على هذه العناصر وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد في دراسة وضع المؤسسة من الناحية الائتمانية والتشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المؤسسة وتقديم المعلومات لكافة الأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات السليمة".

(منير شاكر محمد إسماعيل، عبد الناصر نور، 2005،12)

التعريف الإجرائي: بالرغم من تعدد التعاريف يمكن القول أن التحليل المالي عبارة عن نظام معلومات حيث أن مدخلات هذه العملية تتمثل في المعلومات المحاسبية قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، ومعلومات غير

محاسبية كأسعار الأسهم. التي يتم استخدامها بواسطة الإدارة والأطراف الخارجية لغرض الحصول معلومات تساعد في عملية ترشيد القرارات وتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

ثانياً: أهمية التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي ذو أهمية قصوى لعملية التخطيط المالي للمؤسسة فهو منطلق العملية ونقطة بدايتها، فحتى يتمكن المدير في وضع الخطط المالية لابد له من معرفة المركز المالي لمؤسسته فهو كالربان الذي يحتاج لمعرفة موقعه قبل أن يحدد خط سير السفينة، فالخطط المالية يجب أن تتناسب مع القدرات الحالية والمتوقعة للمؤسسة والتحليل المالي هو وسيلة المدير المالي لمعرفة قدرات مؤسسته المالية والإدارية.

وبالإضافة إلى ذلك أصبح التحليل المالي يستعمل كوسيلة لتقييم أداء المؤسسة ككل والحكم على مركزها المالي وإدارتها بحيث تبرز أهميته من خلال دراسة قوائمها المالية واستخراج نواحي الضعف ونواحي القوة فيها.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا استنتاج أهمية التحليل المالي:

- ❖ التحليل المالي يجمع المعلومات المالية خاصة بالقوائم المالية ويقوم بتصنيفها وقياسها؛
- ❖ التحليل المالي أداة لتفسير القوائم المالية ومعرفة العلاقة بين مضايمينها؛
- ❖ يعتبر التحليل المالي وسيلة تمكن المؤسسة من معرفة قدراتها المالية والإدارية؛
- ❖ يقوم التحليل المالي بتقييم أداء المؤسسة وتقييم مركزها المالي وتحديد نقاط القوة والضعف؛
- ❖ يعتبر التحليل المالي وسيلة هامة من وسائل الداخلية. (فايز سليم حداد، 2009، 53)

كذلك يقوم المحاسب في المؤسسة بإعداد القوائم المالية لبيان نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة وتصوير قائمة المركز المالي لبيان مجودات وطرق تمويل هذه الموجودات سواء من خلال حقوق الملكية أو الالتزامات أو الائتمان، لذلك فإدارة المؤسسة هي المحرك الرئيسي لدقة الأعمال من خلال اتخاذ القرارات للسياسات والطرق الصادرة للتنفيذ، فأهمية التحليل المالي للإدارة ينبع من أنه يقيم الأداء نتيجة نشاط المؤسسة ومركزها المالي المخطط منها والمنفذ فعليا لمعالجة الانحرافات، وأسباب حدوث السالب منها والموجب، ويساعدها في رسم أهدافها ووضع خططها المستقبلية والرقابة القبلية عند التنفيذ لاتخاذ القرارات المهمة لمعالجة الأخطاء وتصحيحها.

وكذلك التحليل المالي يساعد الإدارة في اكتشاف العروض الاستثمارية الرابحة والجيدة، ومعرفة قدرة المؤسسة الائتمانية في مقدرة أصول المؤسسة على تغطية الالتزامات خلال فترة معينة، وكذلك تقديم النصح

والإرشاد للمشاكل الإدارية لنفادي الفشل المالي للمؤسسة من خلال معرفة مؤشرات نتائج الأعمال وبالتالي اتخاذ إجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة. (صابر تاج السر، محمد عبد الرحمان الكنزي، 2015، 40)

المطلب الثاني: أهداف التحليل المالي ووظائف المحلل المالي.

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهم الأهداف التي يسعى المحلل المالي لتحقيقها عن طريق مختلف الوظائف التي يقوم بها في المؤسسة والى وظائف المحلل المالي كما يلي:

أولاً: أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية:

- ❖ التعرف على الوضع المالي للمؤسسة؛
- ❖ الحكم على أداء وكفاءة الإدارة؛
- ❖ بيان قدرة المؤسسة على تسديد ديونها،
- ❖ تقييم الخطط والبرامج التشغيلية المطبقة؛
- ❖ الحكم على جدوى الاستثمار في المؤسسة؛
- ❖ بيان وضع ومستوى المؤسسة في القطاع الذي تنتمي إليه؛
- ❖ المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم؛
- ❖ الحكم على مستوى أنظمة الرقابة المستخدمة.

على الرغم من أهمية هذه الأهداف إلا أن نتائج التحليل المالي يجب التعامل بها بحذر كون أن قاعدة

البيانات المعتمدة كمصدر للتحليل، هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقاً للقواعد والمعايير المحاسبية من جانب، ومن جانب آخر بعض عناصر القوائم المالية قد تخضع للاجتهد والتقدير الشخصي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاوت في نتائج التحليل خلال الفترة الزمنية قيد التقييم والتحليل.

ثانياً: وظائف المحلل المالي:

المحلل المالي يقوم باستخدام المعلومات المالية المتاحة والمنشورة المتعلقة بالمؤسسات، حيث يقوم بوظيفتين رئيسيتين هما:

1. الوظيفة الفنية: يمكن القول أن وظيفة المحلل المالي تتجلى فنياً في كيفية التعامل واستخدام هذه المعايير والقواعد النحو التالي:

❖ كيفية احتساب النسب المالية رياضياً؛

❖ تصنيف وتبويب البيانات والمعلومات بشكل يسمح بالربط بينها لأغراض الدراسة والمقارنة؛

❖ مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع.

2. الوظيفة التفسيرية: تتمثل هذه الوظيفة بتفسير النتائج التي تم الوصول إليها بشكل دقيق غير قابل للتأويل ووضع الحلول والتوصيات لهذه النتائج. والمحلل المالي عند مزاولته وظيفته الفنية والتفسيرية عليه مراعاة ما يلي:

❖ الشكل القانوني للمؤسسة؛

❖ طبيعة النشاط الذي تزاوله المؤسسة؛

❖ إدارة المؤسسة؛

❖ مركز المؤسسة في الصناعة أو القطاع الذي تنتمي له؛

❖ خصائص الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة؛

❖ طبيعة الأنشطة الحكومية التي تعمل المؤسسة في ظلها؛

❖ طبيعة السوق الذي تعمل فيه؛

❖ الموقع الجغرافي التي توجد فيه المؤسسة. (محمد عبد الخالق، 2010، 207-210)

المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي

للتحليل المالي عدة أنواع سنقوم بتصنيفها وفق ما يلي:

أولاً: الجهة القائمة بالتحليل: وهنا يتم تقسيم التحليل المالي إلى التحليل الداخلي والتحليل الخارجي

1. التحليل الداخلي:

إذا تم التحليل من قبل شخص أو مجموعة من الأشخاص من داخل المؤسسة وباستخدام بيانات المؤسسة ولغايات معينة تطلبها المؤسسة يعتبر تحليلاً داخلياً، وغالباً ما يهدف هذا التحليل لخدمة إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة.

2. التحليل الخارجي:

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة، يهدف هذا التحليل لخدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها. يمكن أن تستعين به المؤسسة للتأكد من نتائج التحليل الداخلي.

ثانياً: البعد الزمني للتحليل: إن للتحليل المالي بعداً زمنياً يمثل الماضي والحاضر، يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي:

1. التحليل الرأسي (الثابت أو الساكن):

بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية، بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، غالباً ما يكون لسنة واحدة.

2. التحليل الأفقي (المتغير):

يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير أكثر من سنة، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصان عبر فترة زمنية وخلافاً للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون فإن هذا التحليل يتصف بالحركية لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة وقد يكون بالأرقام مطلقاً أو تعبير نسبي سنوي.

ثالثاً: الفترة التي يغطيها التحليل: يتم تقسيم التحليل المالي هنا إلى التحليل المالي قصير وطويل الأجل:

1. التحليل المالي قصير الأجل:

قد يكون التحليل رأسياً أو أفقياً، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة يستفاد منه في قياس قدرات وإنجازات المؤسسة في الأجل القصير، وغالباً ما يركز هذا النوع عن قابلية المؤسسة في أجل القصير على تغطية التزاماتها الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالباً ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهتم بدرجة أولى الدائنين والبنوك.

2. التحليل المالي طويل الأجل:

يركز هذا التحليل على هيكل التمويل العام والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل، وكذلك قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها طويلة الأجل بما في ذلك القدرة على دفع الفوائد وأقساط الديون عند الاستحقاق.

رابعاً: الهدف من التحليل

يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع استناداً على الهدف منه:

- ❖ التحليل لتقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير؛
- ❖ التحليل لتقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل؛
- ❖ التحليل لتقييم ربحية المؤسسة؛

❖ التحليل لتقييم الأداء التشغيلي للمؤسسة.

خامسا: المدى الذي يغطيه التحليل:

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا على المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل المالي إلى:

1. **التحليل الشامل:** يشمل التحليل على كافة أنشطة المؤسسة لسنة المالية واحدة أو مجموعة سنوات.
2. **التحليل الجزئي:** يغطي هذا التحليل جزءا من الأنشطة المؤسسة لفترة زمنية معينة.

(وليد ناجي الحياي، 21، 2009)

سادسا: التحليل بالنسب المالية:

تحليل بالنسب المالية يكون من خلال إيجاد العلاقة بين متغيرين تربطهما خواص مشتركة للحكم على وضع أو نشاط معين من أنشطة المؤسسة. وقد اكتسب أسلوب النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن أصبحت هذه النسب من المؤشرات المالية الهامة التي يتم استخدامها من قبل المحللين الماليين في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للمؤسسات.

نجد أنه يوجد هناك أكثر من أداة لتحليل المالي لكن تعتبر النسب المالية بإعتبارها تقوم بدراسة مجموعة من التغيرات ذات الخواص المشتركة والتي تمكنها من التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة .

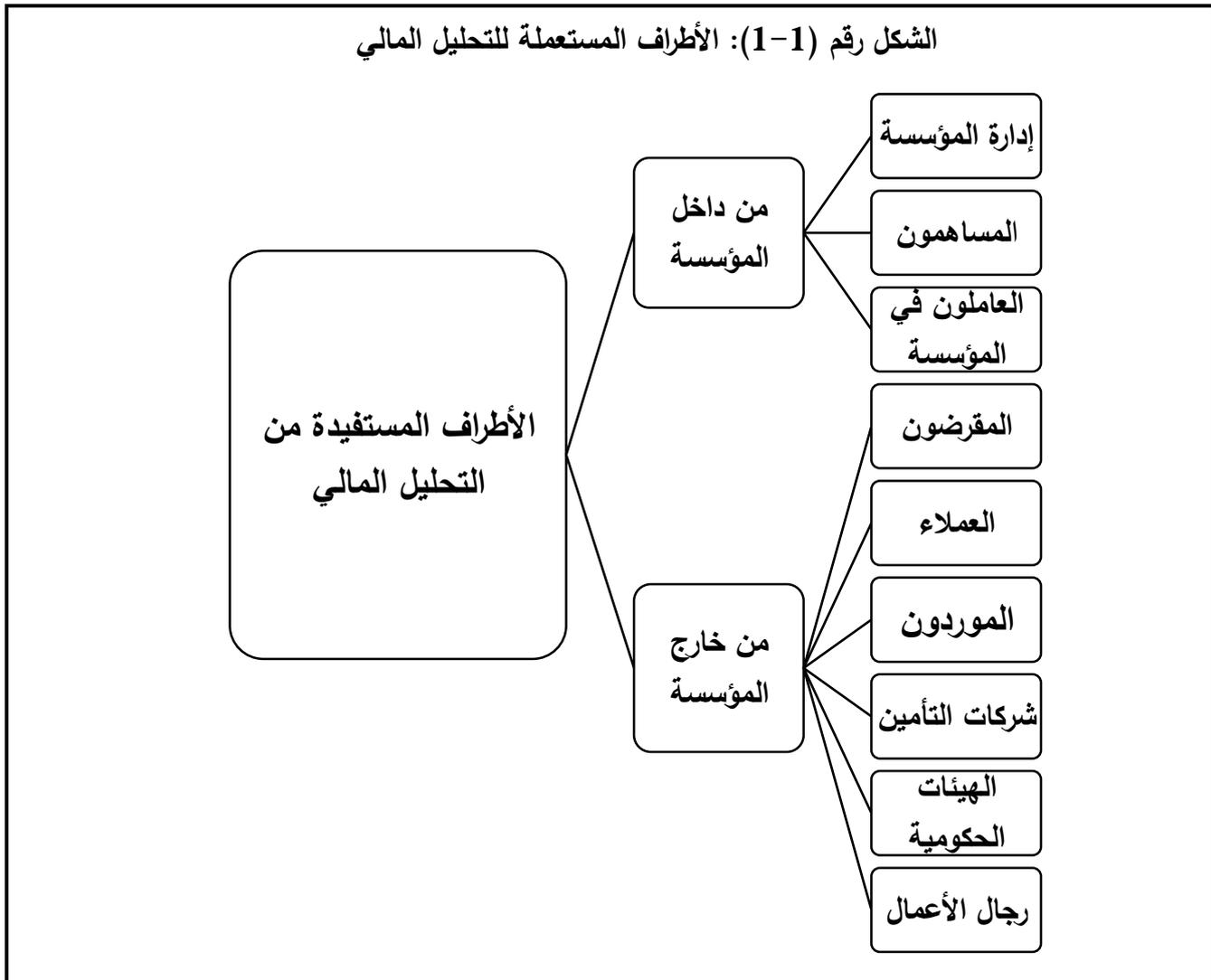
(حليمة خليل الجرجاوي، 2008، 32)

المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي

يثير التحليل المالي اهتمام فئات متعددة حيث تسعى كل فئة للحصول على إجابات لمجموعة من التساؤلات التي تمس مصالحها وكأي برنامج عمل فان للتحليل المالي، يجب أن ينجز عبر مراحل حيث ينبغي أن تتوفر في هذه المراحل شروط معينة تتمثل في الدقة والمصداقية في التحليل، وفي التعبير الحقيقي عن الوضع المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي

إن الأطراف المستفيدة من التحليل المالي عادة ما تكون من داخل المؤسسة أو من خارجها ويمكن التعبير عن ذلك من خلال الشكل التوضيحي الآتي:



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد: (مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطانة، 2006، 73)،
(منير شاکر محمد إسماعيل، عبد الناصر نور، 2005، 20).

ومن الشكل السابق يمكننا تقسيم الأطراف المستفيدة من التحليل المالي إلى أطراف داخلية وخارجية سوف نقوم بالتطرق إليها بالتفصيل:

أولاً: من داخل المؤسسة: ومن الشكل يمكن تحديد أهم الأطراف كمايلي:

1. إدارة المؤسسة: تهتم الإدارة بمختلف مستوياتها ابتداء من مجلس الإدارة مروراً بالمدير العام ومدراء الدوائر انتهاءً بالمستويات الدنيا منها، بالتحليل المالي كل حسب مهامه ومسؤولياته إلا أنها بشكل عام تسعى من خلاله إلى تحقيق الأهداف التالية:

❖ تقييم الأداء لمختلف الإدارات والمستويات والحكم على كفاءتها في استغلال الموارد المالية المتاحة وبالتالي إحكام الرقابة الداخلية؛

❖ مدى النجاح الذي أنجز في تحقيق الأهداف الموضوعة في المؤسسة؛

❖ التعرف على الوضع المالي للمؤسسة وإلى أي حد استطاعت المؤسسة السيطرة على السيولة؛

ويشكل التحليل المالي أفضل أداة للمؤسسة لاتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج أو قرارات المفاضلة بين البدائل المتاحة لشراء الأصول أو استئجارها.

2. المساهمون: وهم أصحاب الأسهم في شركات المساهمة أو من يبنون استثمار أموالهم في أسهم هذه الشركات، يسعى هؤلاء إلى تحليل القوائم المالية للمؤسسة للتعرف على الأرباح المتحققة خلال فترة أو فترات مالية معينة كما يسعون للتنبؤ بالأرباح المتوقع تحقيقها في المستقبل، بالإضافة لاهتمامهم باحتساب عائد أسهم المؤسسة ويدرسون من خلال هذا التحليل سياسات توزيع الأرباح وثباتها، وقدرة المؤسسة على توفير السيولة النقدية اللازمة لدفع حصص أرباحهم.

3. العاملون في المؤسسة: تهتم هذه الفئة بتحليل القوائم المالية حتى تطمئن على استقرارها الوظيفي والمرتبب باستمرارية المؤسسة، كما تهتم بالتعرف على أرباح المؤسسة التي تؤثر بشكل أو بآخر على أجور العاملين ومكافآتهم بل وعلى الخدمات الاجتماعية المقدمة لهم. (مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطانة ، 2006 ، 73)

ثانياً: من خارج المؤسسة: وهي كثيرة ومتعددة وأهدافها من التحليل المالي مختلفة ومن الشكل يمكن التحديد أهم هذه الأطراف:

1. المقرضون: ويقصد بهم مختلف البنوك أو المؤسسات التي تقدم قروض، فإن ما يهمهم من التحليل المالي هو قدرة المؤسسة على الوفاء بسداد تلك القروض في مواعيد استحقاقها وكذلك كيفية استخدام تلك المؤسسة لتلك الأموال.

2. **العملاء:** يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة، خاصة في حال ارتباطهم أو اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل.
 3. **الموردون:** يهتم المورد بالتأكد من سلامة المركز المالي للمتعاملين معه، واستقرار أوضاعهم المالية ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية المتعاملين في دفاتر المورد ويستفيد الموردون من المعلومات والبيانات التي يقدمها وينشرها المتعاملين بصفة دورية.
 4. **شركات التأمين:** لدراسة مدى قدرة المؤسسة في سداد القروض التي يمكن منحها لها وكذلك إمكانية التأمين أنشطتها إذا ما كانت قادرة على الاستمرار في النشاط والنمو والسداد الأقساط، فإن شركات التأمين تعتمد إلى حد كبير على النتائج التحليل المالي للمؤسسة ومدى قدرتها الوفاء بديونها.
 5. **الهيئات الحكومية:** يعود اهتمام الهيئات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى، ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها.
- (منير شاكر إسماعيل، عبد الناصر نور، 2005، 20)

المطلب الثاني: مقومات وشروط التحليل المالي.

لا يمكن للمحلل المالي القيام بعملية التحليل المالي دون معرفته لأهم مقومات وشروط التحليل في المؤسسة لذلك سوف نقوم بالتطرق إليهما:

أولاً: مقومات التحليل المالي

يستند التحليل على مجموعة من المقومات والمبادئ التي تعتبر أساسية لتحقيق الأهداف المرجوة من أهمها:

- ❖ التحديد الواضح للأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها؛
- ❖ تحديد فترة المالية التي يشملها التحليل وتوفير البيانات المالية اللازمة؛
- ❖ تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت؛
- ❖ التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى يتم اتخاذ القرارات اللازمة بصورة سليمة وبشكل يضمن أن يؤدي التحليل إلى نتائج غير قابلة للتأويل أو إعطاء تفسيرات متباينة؛
- ❖ معرفة المحلل المالي ودرايته الكاملة للبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالجماعة المحلية؛
- ❖ أن يكون المحلل مؤهلاً من الناحية العلمية والعملية وقادراً على تفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل.

ثانياً: شروط التحليل المالي:

حيث ينبغي أن تتوفر في التحليل المالي شروط معينة لضمان دقة ومصداقية التحليل في التعبير الحقيقي عن الأداء والوضع المالي للمؤسسة:

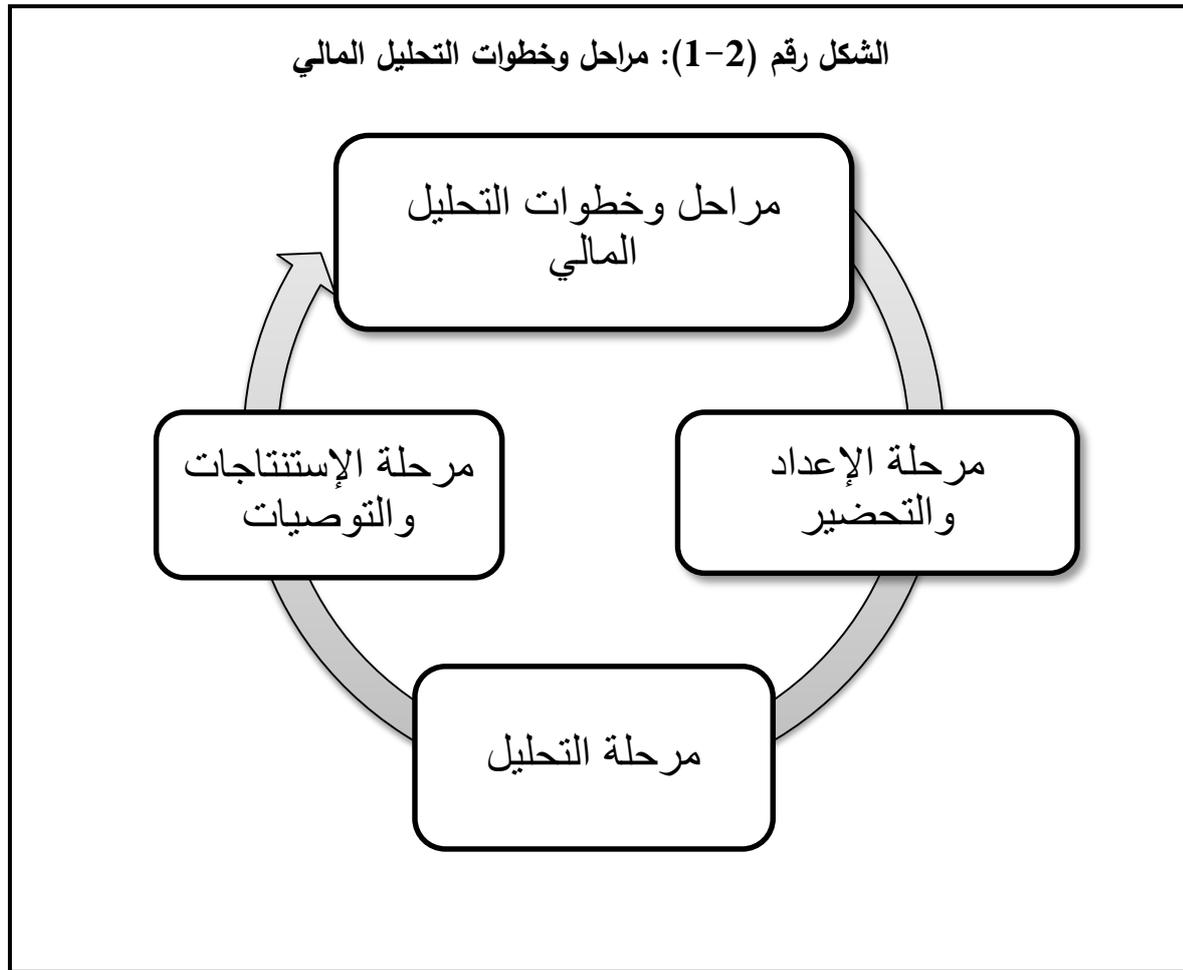
- ❖ يجب أن يتسم التحليل المالي بالمرونة لقياس التغيرات الحاصلة في الفترة المالية؛
- ❖ يجب أن يشمل التحليل المالي على جميع أنشطة المؤسسة حيث يظهر المؤشرات المختلفة عن نشاطات المؤسسة وقد يتم توجيه التحليل المالي جزئياً لخدمة نشاط معين أو اتخاذ قرار معين في نشاط محدد؛
- ❖ يجب أن يكون التحليل المالي قليل الكلفة والجهد والوقت لقياس المتغيرات ضمن فترة مالية محددة؛
- ❖ يجب أن يستجيب التحليل المالي لقياس التنبؤ في المستقبل وليس على أساس الظروف التاريخية للمنشأة فقط، وأن يكون هذا القياس قصير الأجل أو طويل الأجل حسب متطلبات المؤسسة؛
- ❖ يجب على المحلل المالي ان يواكب التطورات الحاصلة في أساليب وأدوات التحليل المالي نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي. (عدنان تايه النعيمي، راشد فؤاد التميمي، 2008، 101)

المطلب الثالث: مراحل ومعايير التحليل المالي

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى المراحل التي يمر بها المحلل المالي والي معايير التحليل المالي:

أولاً: مراحل التحليل المالي

تستوجب عملية التحليل المالي من المحلل المالي المرور بمراحل وخطوات أساسية ومتعددة، يمكن أن تختلف هذه الخطوات من تحليل إلى آخر فقد يتجاوز بعض الخطوات أو دمجها، ويمكننا أن نوجز مراحل التحليل المالي بالمراحل الثلاث التالية:



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد : (شعيب شنوف، 2012، 45)

من الشكل السابق يمكن تحديد خطوات ومراحل التحليل المالي كما يلي:

1. مرحلة الإعداد والتحضير:

هي مرحلة أساسية يبدأ المحلل المالي العمل بها بمجرد إسناد مهمة إجراء التحليل إليه أو استلامه لكتاب التكاليف سواء كان ذلك من أطراف خارجية أو أطراف داخلية، ويقوم المحلل خلال هذه الفترة بإتباع الخطوات التالية:

أ. **تحديد الهدف من التحليل:** وهي من أهم خطوات المرحلة الأولى، حيث يتقرر بموجبها الكثير من الخطوات اللاحقة مثل تحديد أسلوب التحليل، والمعلومات الواجب جمعها، فمثلا تولي الإدارة اهتماما خاصا بالتحليل لتقييم الأداء في مختلف الإدارات والفروع والأقسام.

ب.مدى ونطاق التحليل: بعد الخطوة الأولى والتي تتمثل في تحديد الهدف يتوجب على المحلل المالي أن يقرر مدى ونطاق التحليل المالي، هل سيشمل التحليل مؤسسة واحدة؟ أم سيتعدى لمؤسسات أخرى متشابهة؟ أم أنه سيقصر على مؤسسة واحدة وهل سيكون التحليل لسنة واحدة أو عدة سنوات؟ وكل هذا يؤثر بالتأكيد على الخطوة القادمة.

ج . تحديد وجمع المعلومات والبيانات اللازمة للتحليل: يجب على المحلل أن يحدد ويجمع المعلومات الكافية والملائمة لأهداف تحليله حيث كلما توفرت هذه الخصائص بالمعلومات التي سيقوم بجمعها كلما استطاع إنجاز التحليل شامل يتحقق منه كل الأهداف المرجوة، لذا يجب المحلل المالي أن يجمع أكبر قدر من المعلومات المالية وغير المالية والإحصائية والكمية.....الخ، ويجب أن تغطي هذه المعلومات الفترة أو الفترات التي سيغطيها التحليل.

2.مرحلة التحليل

هنا يبدأ المحلل من خلال هذه المرحلة بمعالجة المعلومات المتوفرة المتعلقة بالمؤسسة أو المؤسسات التي سيستهدفها، وتتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية:

أ. إعادة تبويب وتصنيف المعلومات: وهي خطوة بالغة الأهمية، حيث يتم من خلالها تسهيل المهمة المحلل المالي، ومساعدته في التركيز على التحليل للوصول إلى نتائج دقيقة لتحقيق الفائدة والأهداف المنشودة، وهنا يقوم المحلل المالي من خلال هذه الخطوة بالعديد من الإجراءات كإعادة ترتيب البنود ودمج بعض منها في البعض الآخر في أحيانا أخرى، وإعادة تصنيفها.

ب.اختيار الأداة الملائمة للتحليل: يتطلب اختيار أداة التحليل عناية خاصة من المحلل، لما يشكله ذلك من أثر هام على نجاح التحليل حيث يجب أن يكون هناك توافق بين الأداة المختارة وبين أهداف التحليل.

ج .تحديد الانحرافات وأسبابها: يمكن للمحلل المالي إيجاد هذه الانحرافات وتحديد بطرق متعددة فقد يقوم بإيجادها من خلال مقارنته للقوائم المالية المتوفرة للمؤسسة نفسها لسنوات متعددة، أو مقارنة هذه القوائم بقوائم مالية لمؤسسات منافسة، ويجب الإشارة هنا ضرورة تركيز المحلل المالي على الانحرافات غير الطبيعية أو ذات الأهمية النسبية، وعدم التركيز الانحرافات البسيطة.

أما المرحلة الثانية تأتي بعد تحديد الانحرافات وتتبعها ومن ثم يقوم المحلل بالبحث عن أسباب هذه الانحرافات ودراسة العوامل المرتبطة بها حتى يتمكن لاحقا من اقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها.

3.مرحلة الاستنتاجات والتوصيات (كتابة التقرير):

وهي آخر مراحل التحليل المالي، ولعلها لا تقل أهمية عن الخطوات السابقة حيث يتم من خلالها جني ثمار الخطوات المذكورة سابقا والإجراءات السابقة من إعداد وتحضير وتحليل. ويتم من خلال هذه المرحلة

وضع الجهة صاحبة التكاليف بإجراء التحليل أمام أهم الاستنتاجات والحقائق التي تم التوصل إليها من قبل المحلل المالي ويكون ذلك عبر كتابة تقرير خاص. ويحاول المحلل عند كتابة هذا التقرير أن يتبع الإرشادات التالية:

❖ البساطة والوضوح في عرض الحقائق والاستنتاجات التي تم توصل إليها بعد عملية التحليل؛

❖ الإيجاز والتركيز فيما يتعلق بأهداف المرجوة من التحليل؛

❖ اقتراح الحلول والتوصيات اللازمة التي من شأنها أن تساعد المؤسسة على تصحيح الإنحرافات.

(شعيب شنوف، 2012، 45)

ثانياً: معايير التحليل المالي:

للاستفادة من نتيجة التحليل لا بد من وجود مقاييس معينة يتم بموجبها مقارنة النتائج محل الدراسة والتحليل وهناك ثلاثة معايير رئيسية تستخدم كأساس للحكم على النسب والأرقام المستخلصة وهي:

1. **المعيار التاريخي:** يعتمد على المدى الزمني باستخراج نسب سابقة لعنصر معين ومقارنته مع سنوات لاحقة أو داخل السنة الواحدة، كما في التحليل الأفقي والراسي.

2. **المعيار النمطي:** وهو عبارة عن نسب ومعادلات متعارف عليها في التحليل المالي الصادرة من وزارة الصناعة أو التجارة توحد المؤسسة والقطاع في إطار أو نطاق واحد لقياس السيولة والربحية بمعيار 1:2 أو 1:1 وهكذا لقياس النسبة المراد مقارنتها.

3. **معيار الصناعة:** وهي معايير خاصة بقطاع معين، لقياس القطاع الصناعي محل التحليل مع الصناعات المنافسة ومدى تقدم أو تراجع الصناعة أو المؤسسة الشبيهة لنفس الصناعة، لمعرفة وضع المؤسسة مع مثيلاتها.

4. **معيار التحليل المالي المخطط:** عبارة عن البيانات التي تحددها إدارة المؤسسة كمعيار يوضع على أساس الأهداف المخطط لها مسبقاً لأنشطة معينة، ومقارنة ما كان متوقفاً من المؤسسة تحقيقه مع ما حققته فعلاً وهو المقياس المعد مسبقاً وذلك خلال فترة مالية محددة. (هيثم محمد الزغبي، 2007، 720)

المبحث الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي

تمتلك أي مؤسسة اقتصادية محفظة من الوثائق المحاسبية والتي تعتبر بداية الطريق في التحليل المالي ومن أهم القوائم المالية التي تعتبر القاعدة الأساسية في التحليل المالي هي الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، ولتوضيح ذلك سوف نتناول كل من الميزانية وجدول حسابات النتائج وقائمة تدفقات الخزينة كما يلي:

المطلب الأول: الميزانية (قائمة المركز المالي)

سنتطرق هنا إلى تعريف الميزانية وعرض العناصر الموجودة بها والى عرض الميزانية المالية بشكل مفصل ومختصر :

أولاً: تعريف الميزانية : لقد وردت عدة تعاريف نذكر منها:

1. التعريف الأول:

تعرف الميزانية على أنها: " جدول يظهر جانبه الأيمن مجموعة من الأصول وفي جانبه لأيسر مجموعة من الخصوم التي تمتلكها المؤسسة حيث يحافظ على تساوي الطرفين ". (محمد بوتين، 1999، 08)

2. التعريف الثاني:

تعرف بقائمة الوضع المالي أو قائمة المركز المالي وهي تصوير الوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة (تاريخ إعداد القائمة) إن محتويات الميزانية هي عناصر لحظية وتعرف محاسيبيا بمصطلح الأرصدة تميزا لها عن التيارات والتدفقات والتي تمثل مكونات القوائم المالية الأخرى كحسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية ". (محمد سامي لزع، 2012، 37)

التعريف الإجرائي: رغم تعدد التعاريف إلا أنها تصب في معنى واحد وبالتالي يمكن إعطاء تعريف شامل وهو: أن الميزانية عبارة عن وثيقة محاسبية تمكننا من الحصول على صورة شاملة حول الذمة المالية للمؤسسة حيث تمثل الأصول مجموع الاستثمارات والمخزونات والقيم الجاهزة أما جانب الخصوم فيمثل مجموع التزامات المكونة لموارد المؤسسة.

ثانياً: عناصر الميزانية:

1. الأصول: هي كل مورد لدى المؤسسة نتيجة لأحداث سابقة ومن المتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية للمؤسسة. وتنقسم إلى:

أ. الأصول غير الجارية (غير متداولة): هي الأصول التي يتم حيازتها لغرض توظيفها للمدى الطويل أو تلك الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة مثل الأموال العينية والأموال المعنوية. (الجريدة الرسمية، 2008، ع 27، 13)

وتتمثل أهم هذه الأصول فيما يلي:

❖ **التثبيات المعنوية:** هي كل أصل قابل للتحديد غير نقدي غير مالي مراقب ومستعمل من طرف المؤسسة في إطار أنشطتها العادية، ويقصد بها تلك التثبيات المعنوية (غير الملموسة) والتي تحتوي على العموم على تراخيص أو إجازات الاستعمال، المحلات التجارية المكتسبة، العلامات التجارية البرامج المعلوماتية، براءات الاختراع؛ حقوق التأليف، مصاريف التطوير... الخ. (عاشور كتوش، 2011، 94)

❖ **التثبيات المادية:** هي كل أصل عيني بحوزة المؤسسة من أجل الإنتاج، وتقدم الخدمات والإجازات والاستعمال لأغراض إدارية التي يفترض أن تستغرق مدة استعمالها ما بعد السنة المالية والتي تشمل على كل من الأراضي المباني، التركيبات التقنية، المعدات، الأدوات الصناعية بالإضافة قيم الثابتة المادية الأخرى.

(الجريدة الرسمية، 2008، ع 19، 08)

❖ **التثبيات في شكل امتيازات:** وهي كل التثبيات المادية أو غير المادية الموضوعة موضع الامتياز من قبل مانح الامتياز أو من طرف صاحب الامتياز (الممنوح له)

❖ **التثبيات الجاري انجازها:** هي كل التثبيات المادية أو غير المادية التي لازلت لم يكتمل بعد انجازها، أي أنها في واقع الانجاز. الهدف منها أن تكون في النهاية تثبيات فهي إذن تثبيات غير قابل للاستعمال النهائي. (عاشور كتوش، 2011، 102)

❖ **التثبيات المالية:** ويقصد بها أساسا تلك السندات المثبتة فهي عبارة عن أصول طويلة الأجل تتعدى مدة بقائها داخل المحفظة المالية للمؤسسة إثني عشر شهرا. (الجريدة الرسمية، 2008، ع 19، 11)

ب. **الأصول الجارية (المتداولة):** تضم الأصول الجارية الأصول التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكه في إطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال في شكل خزينة الأصول التي تتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة والتي تتوقع المؤسسة تحقيقها خلال إثني عشر شهرا (الجريدة الرسمية، 2008، ع 27، 13)

تتمثل في:

❖ **المخزونات:**

- تمتلكها المؤسسة وتكون معدة للبيع في إطار الاستغلال الجاري؛

- هي قيد الإنتاج بقصد انجازها من أجل بيعها؛

- هي المواد الأولية أو لوازم موجهة للاستهلاك خلال عملية الإنتاج وتقديم الخدمات.

(الجريدة الرسمية، 2008، ع 19، 13)

❖ **الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة:** وهي ما للمؤسسة للغير سواء كان ذلك من خلال نشاط الرئيسي أو كان نتيجة الأنشطة الأخرى، وفي الحالة الأولى: تعرف هذه الديون بالذمم المدينة التجارية تتكون من المدينون وأوراق القبض، أما الذمم المدينة غير التجارية فيمكن أن نسوق أمثلة عنها مثل سلف الموظفين أو القروض الممنوحة للمؤسسات التابعة... الخ ويجب عند تقويم تلك الأصول عمل مخصصات احتياطية في حالة وجود خسارة محتملة أو انخفاض في القيمة.

❖ **الموجودات وما يماثلها:** وهي تخص القيم القابلة للتوظيف والنفديات بالخرزينة (صندوق، البنك) والودائع تحت الطلب بالإضافة إلى أشباه الخزينة التي تشمل في الاستثمارات قصيرة الأجل يمكن تحويلها إلى مقدار محدد ومعروف من النقود والتي تتعرض لدرجة عالية من مخاطر من حيث التغير في قيمتها.

(عاشور كتوش، 43، 2011)

2. **رؤوس الأموال الخاصة:** وهو ما تبقى من أصول المؤسسة بعد طرح كل خصومها، فهي تمثل فائض أصول المؤسسة عن خصومها الجارية وغير جارية. وتضم كل من رأس المال الصادر، العلاوات والاحتياطيات، فارق إعادة التقييم، فارق المعادلة، الترحيل من جديد ونتيجة السنة المالية.

(محمد سامي لزع، 42، 2012)

3. **الخصوم:** هي التزامات حالية للمؤسسة ناتجة عن أحداث ماضية، والتي تتطلب عملية سدادها وتسويتها خروج تدفقات من الموارد التي تملكها المؤسسة. (عاشور كتوش، 43، 2011)

وتتقسم الخصوم إلى:

أ. **الخصوم غير جارية (غير المتداولة):** وهي التزامات التي لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة أو التي لا تستحق خلال اثني عشر شهرا، أو تلك التي قد يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من اثني عشر شهرا. (الجريدة الرسمية، 2008، ع 27، 13)

وتتمثل في :

❖ **المؤنات والمنتجات المدرجة في الحسابات سالفا:** وتتمثل فيما يلي:

- إعانات الاستثمار (أو التجهيز): وهي الأموال المخصصة من طرف الدولة والجماعات المحلية من أجل اقتناء أصل جديد أو تمويل عملياتها على المدى الطويل

- المؤونات: تتمثل مؤونات الأخطار والتكاليف في زيادة الخصوم المستحقة لأجل قصيرة أو طويلة فأنها تعكس وجود مخاطر وخسائر متوقعة عند نهاية الدورة إلا أنها تتضمن عنصر عدم التأكد بشأن مبالغها وتحقيقها.

- الضرائب: وتتمثل كل من الضرائب المؤجلة على الأصول والضرائب المؤجلة على الخصوم

- الافتراضات والديون: وهي المورد المالية الخارجية التي تحصلت عليها المؤسسة من المؤسسات المالية والبنوك، أو من الجمهور من أجل تمويل عملياتها التشغيلية والاستثمارية بصفة دائمة وتشمل: السندات القروض البنكية طويلة الأجل وأوراق الدفع طويلة الأجل

ب. الخصوم الجارية (المتداولة): وهي التزامات التي يتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة الاستغلال أو خلال اثني عشر شهرا المالية لتاريخ الإقفال. وتتضمن العناصر التالية:

❖ **الذمم الدائنة:** وهو ما على المؤسسة من التزامات اتجاه الغير نتيجة لحصولها على البضائع على الحساب أو حصولها على الخدمات على الحساب أيضا وتتكون من الموردون، العاملون، ضرائب الدخل المستحقة

❖ **القروض قصيرة الأجل:** وهي القروض التي حصلت عليها المؤسسات أو الأفراد ويتطلب تسديدها خلال فترة مالية واحدة. (محمد سامي لزعر، 2012، 42)

ثالثا: عرض الميزانية المالية المفصلة والمختصرة

1. الميزانية المالية المفصلة:

أ. جانب الاصول

الجدول رقم (1-1): ميزانية المالية المقفلة في

| N-1 | الصافي N | الامتلاك الرصيد | الإجمالي | الملاحظة | الأصول |
|-----|----------|-----------------|----------|----------|---|
| | | | | | أصول غير جارية فارق بين الاقتناء-المنتوج الايجابي والسلبى تثبيبات معنوية تثبيبات عينية أراضي مباني تثبيبات عينية أخرى |

| | | | | | |
|--|--|--|--|--|---|
| | | | | | <p>تثبيبات ممنوح امتيازها</p> <p>تثبيبات مالية</p> <p>سندات موضوعة موضع معادلة</p> <p>مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها</p> <p>سندات مثبتة أخرى</p> <p>قروض وأصول مالية أخرى غير جارية</p> <p>ضرائب مؤجلة الأصل</p> |
| | | | | | مجموع الأصول غير جارية |
| | | | | | <p>أصول جارية</p> <p>مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ</p> <p>الزبائن</p> <p>المدينون الآخرون</p> <p>الضرائب وما يشابهها</p> <p>حسابات الدائنة والاستخدامات مماثلة</p> <p>الموجودات وما يشابهها</p> <p>الأموال الموظفة وأصول المالية الجارية الأخرى</p> <p>الخبزينة</p> |
| | | | | | مجموع الأصول |
| | | | | | مجموع العام للأصول |

المصدر: (الجريدة الرسمية ، 2009، ع 19، 27)

ب. جانب الخصوم

الجدول رقم (1-2): ميزانية السنة المالية المقفلة في

| N-1 | N | الملاحظة | الخصوم |
|-----|---|----------|---|
| | | | رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطيات - احتياطيات مدمجة (1) فوارق وإعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتجه صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع) (1) رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة (1) حصة ذوي الأقلية (1) |
| | | | المجموع (1) |
| | | | الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا |
| | | | مجموع الخصوم غير الجارية (2) |
| | | | الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية |
| | | | مجموع الخصوم الجارية (3) |
| | | | مجموع عام للخصوم |

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: (الجريدة الرسمية ، 2009، ع 19، 28)

2. الميزانية المالية المختصرة:

أ. جانب الأصول

الجدول رقم (3-1): ميزانية المالية المختصرة المقفلة في

| N-1 | N | الأصول |
|-----|---|--|
| | | الأصول غير جارية الاستثمارات (التثبيات) قيم ثابتة أخرى |
| | | مجموع الأصول غير جارية |
| | | الأصول الجارية أصول الاستغلال القيم قابلة للتحويل القيم الجاهزة |
| | | مجموع الأصول الجارية |
| | | مجموع العام للأصول |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد: (الياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، 2011، 66)

ب. جانب الخصوم

الجدول رقم (4-1): ميزانية المالية المختصرة المقفلة في

| N-1 | N | الخصوم |
|-----|---|---|
| | | الأموال الدائمة الأموال الخاصة ديون طويلة الأجل |
| | | مجموع (1) |
| | | الخصوم الجارية ديون قصيرة الأجل |

| | | |
|--|--|--------------|
| | | مجموع الخصوم |
|--|--|--------------|

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على : (الياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، 2011، 66)

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج:

لجانِبِ جدولِ حساباتِ النتائجِ تُستخدمُ العديدُ من تسمياتِ المختلفةِ قائمةِ الدخل، قائمةِ الأرباحِ وخسائرِ بيانِ المصروفاتِ والإيراداتِ وسنتطرقُ من خلالِ هذا المطلبِ إلى تعريفِ جدولِ حساباتِ النتائجِ وإلى عناصرِ جدولِ حساباتِ النتائجِ (حسبِ الطبيعة، حسبِ الوظيفة) وفي الأخيرِ إلى عرضِ جدولِ حساباتِ النتائجِ (حسبِ الطبيعة، حسبِ الوظيفة).

أولاً: تعريفِ جدولِ النتائج: هناك العديد من تعاريف نذكر منها

1. تعريف الأول:

هو قائمة لتلخيص الأعباء والنتائج المنجزة من طرف المؤسسة خلال دورة ولا يؤخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع، وتبين النتيجة الصافية مميزا بين الربح أو الخسارة. (الجريدة الرسمية، 2008، ع27، 24)

2. تعريف الثاني:

هي قائمة يتم فيها مقابلة الإيرادات بالمصروفات وفقا لمفهوم المقابلة ويتم إعدادها لتعرف على نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة. (خالد جمال الجعارات وآخرون، 2008، 33)

التعريف الإجرائي: من خلال التعريفات السابقة يمكن القول: بان جدول حسابات النتائج هو جدول يبين تغيرات ثروة المؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

ثانياً: عناصرِ جدولِ حساباتِ النتائج:

ينقسم جدول حسابات النتائج إلى نوعين أساسيين هما جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة والذي يقوم بتصنيف الأعباء حسب طبيعتها، و جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة الذي يقوم بتصنيف الأعباء حسب الوظيفة وذلك حسب خصوصيات كل مؤسسة، كما فرض النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا يستوجب إظهارها في جدول حسابات النتائج.

1. المعلومات الواجب إظهارها في جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:

أ. إنتاج السنة المالية: يخص المؤسسات التي تقوم بإنتاج أو تحويل السلع والخدمات ويمثل مجموع منتجات جميع أصناف السلع والخدمات المنتجة من طرف المؤسسة ويتضمن كل من مبيعات البضائع والمنتجات المصنعة ومبيعات الخدمات والمنتجات الملحقة بتغيير المخزونات والمنتجات الجاري انجازها الإنتاج المثبت بالإضافة إلى إعانات الاستغلال. (محمد سامي لزعر، 2012، 47،)
ويشمل الحسابات التالية:

$$\text{إنتاج السنة المالية} = \text{ح/70} + \text{ح/72} + \text{ح/73} + \text{ح/74}$$

حيث أن :

ح/ 70 المبيعات والمنتجات الملحقة

ح/72 الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون

ح/73 الإنتاج المثبت

ح/74 إعانات الاستغلال. (لويزة طير، باهية فرال سايعي، 2015، 26)

ب. استهلاك السنة المالية: ويشمل المشتريات المستهلكة خلال السنة المالية بالإضافة إلى الخدمات الخارجية والخدمات الخارجية الأخرى بهدف ممارسة انشطارتها. (شعيب شنوف، 2008، 149)

$$\text{استهلاك السنة المالية} = \text{ح/60} + \text{ح/61} + \text{ح/62}$$

حيث أن:

ح/60 المشتريات المستهلكة

ح/61 الخدمات الخارجية

ح/62 استهلاكات الخارجية الأخرى

ج. القيمة المضافة للاستغلال هي تمثل الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية.

$$\text{القيمة المضافة للاستغلال} = (\text{ح/70} + \text{ح/72} + \text{ح/73} + \text{ح/74}) - (\text{ح/60} + \text{ح/61} + \text{ح/62})$$

د. إجمالي فائض الاستغلال: يقيس إجمالي فائض الاستغلال الربح الاقتصادي الخام الناتج عن دورة الاستغلال. وهو عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.

$$\text{إجمالي فائض الاستغلال} = \text{القيمة المضافة للاستغلال} - \text{ح/63} - \text{ح/64}$$

بحيث أن:

ح/63 أعباء المستخدمين

ح/64 الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة

ذ. النتيجة العملياتية: يتم التواصل إليها بعد أن يعدل الفائض الإجمالي للاستغلال بالمنتجات والأعباء العملياتية الأخرى وكذلك بمخصصات الاهتلاكات والمؤونات واسترجاع خسائر القيمة والمؤونات.

$$\text{النتيجة العملياتية} = \text{إجمالي فائض الاستغلال} + \text{ح/75} - \text{ح/78} - \text{ح/65} - \text{ح/68}$$

حيث أن:

ح/75 منتوجات العملياتية الأخرى

ح/65 الأعباء العملياتية الأخرى

ح/68 المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة

ح/78 استرجاعات خسائر القيمة والمؤونات. (لويزة طير، باهية فوال سايعي، 26، 2015)

ر. النتيجة المالية: وهي النتيجة التي يتم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تما القيام بها حيث تمثل

الفرق بين المنتوجات المالية والأعباء المالية. (محمد سامي لزعر، 2012، 48)

$$\text{النتيجة المالية} = \text{ح/76} - \text{ح/66}$$

حيث أن

ح/76 المنتوجات المالية

ح/66 الأعباء المالية. (لويزة طير ، باهية فريال سايعي، 26، 2015)

ز. النتيجة العادية قبل الضرائب: وهي مجموع النتيجة العملياتية والنتيجة المالية وتمثل النتيجة العادية المحققة اثر الأنشطة الجارية للمؤسسة. (شعيب شنوف، 2008، 48)

النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة العملياتية + النتيجة المالية

س. النتيجة الصافية للأنشطة العادية: وذلك بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية. ويتم حسابها بالطريقة التالية:

النتيجة الصافية الأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب - (ح/695 و 698) -
(ح/692 و 693)

ش. النتيجة الغير عادية: هي الفرق بين عناصر غير عادية (منتجات) وعناصر غير العادية (أعباء)

النتيجة غير عادية = ح/77 - ح/67

حيث أن

ح/77 منتوجات غير عادية

ح/67 أعباء غير العادية. (لويزة طير ، باهية فريال سايعي، 26، 2015-27)

ص. نتيجة الصافية السنة المالية: وتساوي الفرق بين مجموع النواتج ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية ويتم حساب النتيجة انطلاقا من النتيجة الجارية قبل الضرائب إذا تطرح منها الضرائب على الأرباح والضرائب المؤجلة وتضاف إليها النتيجة الاستثنائية. (محمد سامي لزعر، 2012، 48-49)

2. المعلومات الواجب إظهارها في جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:

أ. هامش الربح الإجمالي: هو الفرق بين رقم الأعمال وكلفة المبيعات.

هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال - كلفة المبيعات

ب. النتيجة التشغيلية: وهي هامش الربح الإجمالي مضافا إليه المنتجات التشغيلية الأخرى مع طرح التكاليف التجارية والأعباء الإدارية والأعباء التشغيلية الأخرى.

$$\text{النتيجة التشغيلية} = \text{هامش الربح الإجمالي} + \text{المنتجات التشغيلية الأخرى} - \text{التكاليف التجارية} - \text{الأعباء الإدارية} - \text{الأعباء التشغيلية الأخرى}$$

ج. النتيجة العادية قبل الضريبة: هو الفرق بين النتيجة التشغيلية ومصاريف المستخدمين ومخصصات الاهتلاكات مضاف إليهم منتجات مالية مطروح منهم الأعباء المالية.

$$\text{النتيجة العادية قبل الضريبة} = \text{النتيجة التشغيلية} - \text{مصاريف المستخدمين} - \text{مخصصات الاهتلاكات} + \text{المنتجات المالية} - \text{أعباء المالية}$$

د. النتيجة الصافية للأنشطة العادية: هي الفرق بين النتيجة العادية قبل الضرائب والضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

$$\text{الصافية للأنشطة العادية} = \text{النتيجة العادية قبل الضريبة} - \text{الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية} - \text{الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية}$$

ذ. النتيجة الصافية للسنة المالية: هي الفرق بين نتيجة الأنشطة العادية والأعباء الغير العادية مضاف إليها المنتوجات غير عادية .

$$\text{النتيجة الصافية للسنة المالية} : \text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} - \text{الأعباء الغير العادية} + \text{المنتوجات غير العادية}$$

ثالثاً: عرض جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفة:

1. جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

الشكل رقم (5-1): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

| N_1 | N | الملاحظة | البيانات |
|-----|---|----------|---|
| | | | رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال |
| | | | إنتاج السنة المالية |
| | | | المشتریات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى |
| | | | استهلاك السنة المالية |
| | | | القيمة ا لمضافة للاستغلال |
| | | | أعباء المستخدمين الضرائب الرسوم والمدفوعات المشابهة |
| | | | الفائض الإجمالي عن الاستغلال |
| | | | المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاك كالمؤونات إسترجاعات عن خسائر القيمة كالمؤونات |
| | | | النتيجة العملياتية |
| | | | المنتجات المالية الأعباء المالية |

| | | | |
|--|--|--|--|
| | | | النتيجة المالية |
| | | | النتيجة العادية قبل الضرائب |
| | | | الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية |
| | | | النتيجة الصافية للأنشطة العادية |
| | | | العناصر غير العادية - المنتوجات العناصر غير العادية - الأعباء |
| | | | النتيجة غير العادية |
| | | | النتيجة الصافية للسنة المالية |
| | | | حصة الشركات الموضوعية موضع المعادلة في النتيجة الصافية |
| | | | النتيجة الصافية للمجموع المدمج |
| | | | ومنها حصة ذوي الأقلية حصة المجمع |

المصدر: (الجريدة الرسمية، 2009، ع27، 19)

2. جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:

الشكل رقم (6-1): جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

| N-1 | N | الملاحظة | البيانات |
|-----|---|----------|--|
| | | | رقم الأعمال تكلفة المبيعات |
| | | | هامش الربح الاجمالي |
| | | | منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى العملياتية |
| | | | النتيجة العملياتية |
| | | | تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاحتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية |
| | | | النتيجة العادية قبل الضريبة |
| | | | الضرائب الواجبة النتائج العادية الضرائب المؤجلة النتائج العادية (التغيرات) |
| | | | النتيجة الصافية للأنشطة العادية |
| | | | الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية |
| | | | النتيجة الصافية للسنة المالية |
| | | | حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتائج الصافي(1) |
| | | | النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1) |
| | | | منها حصة ذوي الأقلية(1) حصة المجمع(1) |

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: (الجريدة الرسمية، 2009، ع31، 19)

المطلب الثالث: قائمة تدفقات الخزينة

إلى جانب جدول حسابات النتائج والميزانية تعتمد أيضا المؤسسات على قوائم مالية أخرى كقائمة تدفقات الخزينة، في عرض معلوماتها المالية سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تعريف قائمة التدفقات الخزينة وإلى عناصر قائمة التدفقات الخزينة وإلى عرض قائمة تدفقات الخزينة بطريقة مباشرة وطريقة الغير مباشرة. **أولاً: تعريف قائمة تدفقات الخزينة :** هناك العديد من التعاريف نذكر منها:

1. تعريف الأول:

هي القائمة التي تبين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة يتم تصنيفها كتدفقات من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية. (عزة الأزهر، 2009، 134)

2. تعريف الثاني:

كما يمكن تعرفها أيضا بأنها : "الجدول الذي يفسر تغير الخزينة ويظهر التدفقات التي تشرح الميكانيزمات المالية للمؤسسة ومساهمة كل وظيفة في التغيير الإجمالي للخزينة". (فاطمة علاق، 2015، 36)

التعريف الاجرائي: من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأنها هي القائمة الثالثة في الكشوف المالية، حيث أنها تظهر التدفقات النقدية الداخلية (المقبوضات) والتدفقات النقدية الخارجة (المدفوعات) حسب النشاطات التشغيلية (النشاط الرئيسي للمؤسسة) والتمويلية (الاقتراض والائتمان) والاستثمارية (الاستثمار في أصول المختلفة) خلال فترة زمنية محددة.

ثانياً: عناصر قائمة تدفقات الخزينة

يتضمن التغيرات التي تحدث في عناصر الميزانية وحسابات النتائج ويتم عرض جدول تدفقات الخزينة بهدف تمكين المؤسسة من تقييم قدرتها والتحكم في تسير الخزينة وما يعادلها أثناء الدورة المحاسبية ويتضمن ما يلي:

1. **الأنشطة التشغيلية (وظيفة الاستغلال):** تتضمن الأعباء والنواتج والنشاطات الأخرى التي ليست لها علاقة بنشاط التمويل والاستثمار.
2. **الأنشطة الاستثمارية (وظيفة الاستثمار):** تتضمن المبالغ المدفوعة من أجل اقتناء استثمارات طويلة الأجل وكذلك تحصيل المبالغ الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات .
3. **الأنشطة التمويلية (وظيفة التمويل):** وتشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض ورأس المال سواء بالنقصان أو بالزيادة ومكافآت رأس المال المدفوعة وحركة التسبيقات ذات الطبيعة المالية.

ثالثاً: عرض وتقديم قائمة تدفقات الخزينة بالطريقة المباشر وغير مباشرة :

1. جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشر: تكاليف مباشرة كتدفق نقدي
الجدول رقم (7-1): جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة من ... إلى

| البيان | ملاحظة | السنة المالية N | السنة المالية N-1 |
|--|--------|-----------------|-------------------|
| تدفقات أموال الخزينة من الأنشطة العملية - التحصيلات المقبوضة من الزبائن - المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين - الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة - الضرائب عن النتائج المدفوعة | | | |
| تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية | | | |
| تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها) | | | |
| صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ) | | | |
| تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تسيببات مادية أو غير مادية المسحوبات عن اقتناء تسيببات مالية التحصيلات عن عمليات بيع تسيببات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج | | | |
| تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب) | | | |
| تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو ديون الأخرى المماثلة | | | |
| تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج) | | | |
| تأثير تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات | | | |

| | | | |
|--|--|--|--|
| | | | تغيرات أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج) |
| | | | أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعرا لعملات الأجنبية |
| | | | تغير أموال الخزينة |
| | | | المقارنة مع النتيجة المحاسبية |

المصدر: (الجريدة الرسمية، 2009، ع 19،35)

2. جدول تدفقات الخزينة بالطريقة الغير مباشرة: هي الطريقة التشغيلية التي تعتمد على جدول حسابات النتائج والميزانية و جدول تغيرات الأموال الخاصة

الجدول رقم (8-1): جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

الفترة من إلى ...

| السنة المالية N-1 | السنة المالية N | ملاحظة | البيان |
|-------------------|-----------------|--------|---|
| | | | تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية صافي نتيجة السنة المالية - الاهتلاكات والأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن والديون الدائنة الأخرى - تغير الموردين والديون الأخرى - نقص أو زيادة في قيمة الصافية للضرائب |
| | | | تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ) |
| | | | تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن شراء تسيّبات تحصيلات عن مبيعات تسيّبات تأثير متغيرات محيط الإدماج (التجميع) |
| | | | تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعملية الاستثمار (ب) |

| | | | |
|--|--|--|---|
| | | | تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض |
| | | | تدفقات الخزينة المرتبطة بعملية التمويل (ج) |
| | | | تغيرات أموال الخزينة للفترة (ا +ب+ج) أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية |
| | | | تغير أموال الخزينة |

المصدر: (الجريدة الرسمية، 2009، ع 19،36)

خلاصة الفصل الأول:

تطرقنا من خلال الفصل الأول إلى ماهية التحليل المالي والذي يعرف على أنه علم له قواعد ومعايير وأسس يقوم على تجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة.

كما تطرقنا أيضا إلى استعمالات التحليل المالي والتي تضم كل من الأطراف المستفيدة والمستعملة لتحليل المالي، سواء كان من داخل أو خارج المؤسسة ويتم ذلك من خلال عدة مراحل وخطوات وذلك وفقا لعدة شروط يجب احترامها.

ويعتمد المحللون الماليون في عملية التحليل المالي على المعلومات المستخرجة من القوائم المالية المنشورة والغير منشورة للمؤسسة، وتتمثل هذه القوائم في : الميزانية و جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة.

الفصل الثاني

استخدام المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي

تمهيد:

عملية تقييم الأداء المالي تمثل خطوة أخيرة من أعمال المحلل المالي ويعتبر الأداء المالي من المقومات الأساسية للمؤسسات حيث يوفر لها نظام متكامل من المعلومات الدقيقة والموثوق بها، والأداء الفعلي للأنشطة من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الأهداف الموضوعية كما يعتبر أداة للحكم الموضوعي على كفاءة المؤسسات والشركات وعلى مستوى أنشطتها ومدى تحقيقها للأهداف الفعلية.

كما يعتبر تقييم الأداء للمؤسسات عملية ضرورية لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف التي تعاني منها هذه المؤسسات ومحاولة معالجة هذه الانحرافات والنهوض بها لئلا تنحرف عن أهدافها من أهمية في معظم المؤسسات.

لذلك جاء هذا الفصل للإحاطة بالجانب النظري لعملية تقييم الأداء المالي من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: أساسيات حول الأداء المالي.

المبحث الثاني: عموميات حول تقييم الأداء المالي.

المبحث الثالث: علاقة المؤشرات المالية بتقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: أساسيات حول الأداء المالي

سوف نقوم بالتطرق في هذا المبحث إلى الأداء المالي باعتباره يعد مطلباً ضرورياً ومن أجل الإحاطة بجميع جوانبه قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة عناصر أساسية وهي: تعريف الأداء وأنواعه وإلى تعريف الأداء المالي وإلى معايير الأداء المالي.

المطلب الأول: تعريف وأنواع الأداء

سننتظر من خلال هذا المطلب إلى تعريف الأداء وإلى أنواعه:

أولاً: تعريف الأداء.

لقد تعددت تعريفات الأداء وسنتطرق إلى بعض منها:

1. تعريف الأول:

يمكن تعريف الأداء على أنه "هو عمل أو انجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بعمل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة التي يسعى النظام إلى تحقيقها".
وعليه فإن أداء قسم أو مؤسسة يعبر عن الكفاءة والفاعلية التي تظهرها المؤسسة أمام تحقيق أهداف المسطرة مع تخفيض الموارد المستخدمة للوصول إلى الأهداف المرجوة، وبذلك يشمل مفهوم الأداء على مفهومين أساسيين هما الفعالية والنجاعة. (جليلة بن خروف، 2008، 72)

2. تعريف الثاني:

حسب المنظمة العربية للتنمية الإدارية تعرف الأداء بأنه "المنظومة المتكاملة لنتائج أعمال المؤسسة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية، كما عرفه على أنه "النجاح الذي تحققه المؤسسة في تحقيق أهدافها". (وائل محمد صبحي إدريس وآخرون، 2008، 38)

التعريف الإجرائي: من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول بأن الأداء هو ذلك النشاط الشمولي المستمر والذي يعكس نجاح المؤسسة واستمراريتها وقدراتها على التكيف مع البيئة أو فشلها من خلال أسس ومعايير محددة تضعها المؤسسة وفق المتطلبات نشاطها في ضوء الأهداف طويلة الأمد.

ثانياً: أنواع الأداء:

يمكن تصنيف أنواع الأداء وفق بعض المعايير إلى ما يلي:

1. حسب معيار المصدر: وينقسم الأداء وفق هذا المعيار إلى:

أ. **الأداء الداخلي:** يطلق عليه أيضاً اسم أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من موارد ذاتية فهو ينتج أساساً من التوليفة التالية:

❖ **الأداء البشري:** هو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع قيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم بأفضل طريقة.

❖ **الأداء التقني:** يتمثل في قدره المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.

❖ **الأداء المالي:** ويمكن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

ب. **الأداء الخارجي:** وهو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة الذي يساهم في تحسين وضعيتها في السوق دون التدخل بأي شكل منها.

2. **حسب معيار الشمولية:** وحسب هذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى ما يلي:

أ. **الأداء الكلي:** يتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في النتائج التي تساهم جميع عناصر المؤسسة أو الأنظمة التحتية في تكوينها دون إنفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها فالتعرض للأداء الكلي للمؤسسة يعني الحديث عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف الممكنة ومثال الأهداف الرئيسية الربحية التي لا يمكن لقسم أو وظيفة لوحدها تحقيق ذلك بل تتطلب تضافر جميع المصالح أو الوظائف، فالمصلحة المالية يجب أن توفر الأموال الضرورية بأقل التكاليف وأقل المخاطر، ومصلحة الإنتاج يجب أن تقدم المنتجات بأقل التكاليف أحسن جودة ومصلحة الأفراد يجب أن تحقق أفضل مردود والمصلحة التجارية يجب عليها تسويق أقصى ما يمكن تسويقه وتوفير المواد لعملية التصنيع بأقل تكلفة وأحسن جودة.

ب. **الأداء الجزئي:** هو قدرة النظام التحتي على تحقيق الأهداف الخاصة ويقصد بالأهداف الخاصة أهداف المنظمة الأخرى وبتحقيق مجموع الأهداف الأنظمة التحتية يتحقق الأداء الكلي للمنظمة.

(عادل عشي، 2002، 18-19)

أي على خلاف الأداء الكلي فإن الأداء الجزئي هو قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافه بأدنى التكاليف الممكنة، فالنظام التحتي يسعى إلى تحقيق أهداف الخاصة به لا أهداف الأنظمة الأخرى. وبتحقيق مجموع الأداءات الأنظمة التحتية يتحقق الأداء الكلي للمؤسسة، وكما سبق الإشارة إليه، أن أهداف المؤسسة يجب أن تكون متكاملة ومتسلسلة تشكل في ما بينها شبكة.

المطلب الثاني: تعريف الأداء المالي

الأداء المالي هو نتيجة النشاط الشمولي الذي تمارسه المؤسسة، حيث يحدد مدى استغلالها لمواردها من أجل تحقيق الأهداف، ولقد تعددت تعريف الأداء المالي والتي من بينها.

أولاً: التعريف الأول:

يصف الأداء المالي مدى فعالية وكفاءة المؤسسة في تعبئة الموارد المالية وتوظيفها. وتعتبر نسب التحليل المالي، ومؤشر التوازنات المالية من أبرز مؤشرات الأداء المالي. (صابر عباسي، 2012، 90)

ثانياً: التعريف الثاني

نظراً لشمولية هذا التعريف يمكن اتخاذه كتعريف إجرائي حيث يعرف الأداء المالي على انه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجاهاه المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، معدل نمو الأرباح والجدول الملحق، إلا أن هذا التشخيص يظل ناقصاً إذا لم يأخذ الظروف الاقتصادية وظروف القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة بالحسبان.

ومنه فالأداء المالي يمثل مدى نجاح المؤسسة في استغلال الموارد المتاحة من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال لتحقيق الأهداف المسطرة من قبل الإدارة. (جلييلة بن خروف، 2008، 76)

المطلب الثالث: تحديد معايير الأداء المالي

أن التوصل إلى رقم معين لا يعني شيئاً للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام وهناك عدة معايير للمقارنة وهي:

أولاً: المعايير التاريخية:

إذا تمكن المحلل الداخلي من حساب النسب المالية وتتمثل أهمية هذا المعيار في إعطائه فكرة عن نقاط الضعف والقوة وبيان الوضع المالي الحالي للمؤسسة مقارنة بالسنوات السابقة وذلك بغرض الرقابة على النسب المطلوبة وتقييم الأداء من طرف الإدارة العليا من أجل تحسين كفاءة الإدارة المالية.

ثانياً: المعايير القطاعية:

تعتبر هذه المعايير عن معدل أداء مجموعه من المؤسسات في القطاع الواحد حيث يقوم على مقارنة النسب المالية للمؤسسة بالنسب المالية للمؤسسات المساوية لها في طبيعة النشاط.

ثالثاً: المعايير المطلقة:

تتميز هذه المعايير بوجود خاصية مطلقة تأخذ شكل قيمة ثابتة (نسبة معينة) مشتركة بين جميع المؤسسات وتقيس بها التقلبات الواقعة، وأرغم الكثير من الماليين على عدم قبول المعايير المطلقة في التحليل إلا أن هناك بعض النسب المالية مثل نسبة التداول يتم الاعتماد عليها في التحليل المالي.

رابعاً: المعايير المستهدفة

هذه المعايير تعتمد على نتائج الماضي تقوم المؤسسات بإعدادها أي مقارنة المعايير المخططة بالمعايير المحققة في فترة زمنية ماضية وتستفاد من هذه المعايير في تحديد الانحرافات من أجل أن تستطيع المؤسسات بعد ذلك القيام بالإجراءات التصحيحية اللازمة. (عادل عشي، 2002، 21)

المبحث الثاني: عموميات حول تقييم الأداء المالي

يعتبر التقييم عملية لجمع البيانات و استخلاص النتائج، وفي هذا المبحث سوف نتعرف أولاً على تعريف وأهمية تقييم الأداء المالي ثم إلى مراحل تقييم الأداء المالي وفي الأخير إلى الصعوبات تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: تعريف وأهمية تقييم الأداء المالي

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تعريف وأهمية تقييم الأداء المالي كما يلي:

أولاً: تعريف تقييم الأداء المالي

يعرف على انه مرحلة من مراحل العملية الإدارية يحاول فيها مقارنة الأداء الفعلي باستخدام مؤشرات محددة وذلك من اجل الوقوف على نقص أو قصور في الأداء وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة أو المناسبة لتصحيح هذا القصر وغالباً ما تستخدم المقارنة بين ما هو قائم أو محقق مع ما هو مستهدف خلال فترة زمنية معينة في العادة سنة. (Robert obert,2002,15)

تقييم الأداء هو مقياس للتأكد من أن العمل كان وفق معايير محددة، يعتبر تقييم مطلب ضروري لكي تحقق المؤسسة أعلى معايير الموضوعاً وهو عملية دورية من اجل تحقيق هدف محدد خطت له المؤسسة مسبقاً. (مريم شكري، محمود نديم، 2013، 31)

ثانياً: أهمية تقييم الأداء المالي:

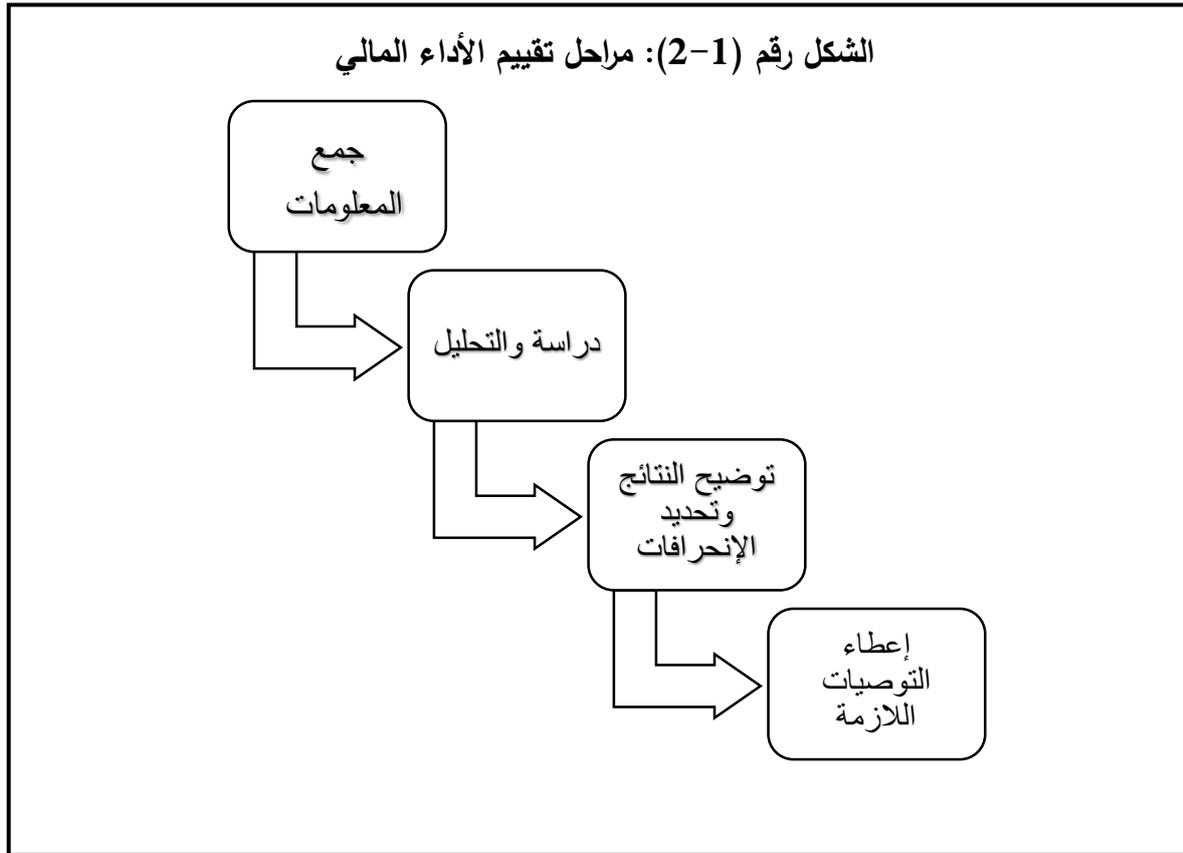
تكتسي هذه العملية أهمية كبيرة تتمثل في:

- ❖ عملية تقييم الأداء تفصح عن مدى قيام الوحدات والأقسام بوظائفها على أكمل وجه؛
- ❖ عملية تقييم الأداء تتجاوز قصور الذي قد يحصل في عملية التخطيط المالي للمؤسسة؛
- كما تساعد عملية تقييم الأداء على:
- ❖ توجيه العاملين للقيام بأعمالهم كاملة؛
- ❖ توجيه إشراف الإدارة العليا؛
- ❖ توضيح سير العمليات الإنتاجية؛
- ❖ يساعد على التنسيق بين مختلف أوجه النشاط في الشركة حدود التكامل الإدارة الفرعية الإنتاج والتسويق والتمويل والأفراد؛

وفي الأخير يمكن القول أن عملية تقييم الأداء عملية هامة وضرورية من اجل معرفة مدى تحقيق المشروع الاقتصادي للخطة ولالأهداف وهناك الكثير من يرى على أن عملية تقييم الأداء هي جزء من عملية الرقابة. (عمار بن مالك، 90، 2011-91)

المطلب الثاني: مراحل تقييم الأداء المالي

يقوم تقييم الأداء المالي على أربع مراحل أساسية سنوضحها من خلال الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: (محمود محمد الخطيب ، 2011 ، 50-51)

من خلال الشكل السابق سنقوم بتوضيح كل مرحلة من مراحل تقييم الأداء المالي كما يلي :

أولاً: مرحلة تجميع المعلومات

حيث تقوم هذه المرحلة على جمع المعلومات وذلك من خلال الحصول على مجموعة من التقارير والقوائم المالية السنوية كالميزانية وجدول حسابات النتائج وقائمة الدخل.... الخ

ثانيا: مرحلة الدراسة والتحليل:

هنا يبدأ المحلل بمعالجة المعلومات المتعلقة بالمؤسسة أو المؤسسات التي سيستهدفها، وذلك من خلال احتساب مختلف المقاييس لتقييم الأداء كنسب السيولة، نسب الربحية، نسب النشاط... الخ

ثالثا: توضيح النتائج وتحديد الانحرافات:

في هذه المرحلة يتم توضيح النتائج المتحصل عليها وتحديد الانحرافات والفروقات وذلك من خلال مقارنة الأداء المتوقع بالأداء الفعلي ومن ثم العمل على الكشف عن أسباب هذه الانحرافات ودراسة العوامل المرتبطة بها حتى تتمكن المؤسسة لاحقا من اقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها.

رابعا: إعطاء التوصيات اللازمة:

وفي هذه المرحلة تقوم الجهة المكلف بالتقييم الأداء المالي ويعد معرفة أسباب الانحرافات بوضع أهم التوصيات والاستنتاجات التي تم التوصل إليها .

(محمود محمد الخطيب، 2011، 50-51)

المطلب الثالث: صعوبات تقييم الأداء المالي

من الصعوبات التي تتعرض أي قرار هو عدم وجود قرار يرضي الجميع بشكل كامل، ولكنه على الأقل يمثل أحسن الحلول في ظل الظروف و المؤثرات الموجودة، فكثيرا ما نجد متخذ القرار نفسه معرضا لكثير من العوائق التي تصعب عملية الوصول إلى قرار المناسب، ويمكن حصرها فيما يلي:

أولاً: عدم إدراك المشكلة وتحديدها:

إن عملية تقييم الأداء المالي من الناحية التطبيقية أصعب بكثير من الناحية النظرية حيث أن المشكلة الأساسية في موضوع تقييم الأداء هو اتخاذ القرار الحاسم بالنسبة للسؤال من أين تبدأ عملية تقييم الأداء؟ ما هي أهم نواحي الأداء التي توضع تحت الملاحظة التحليل؟ كيف نختار المعايير والمقاييس الموضوعية لتقييم الأداء؟

ثانيا: النزعة المركزية:

تعد النزعة المركزية إحدى المشكلات التي تواجه إجراء التقييم وخاصة منها الأداء البشري، وتتمثل في ميل القائم بالتقييم إلى إصدار أحكام متوسطة اتجاه المقومين أي أن المقومين يحصلون كلهم مثلا على درجة متوسط أو حسن. ومثل هذه المشكلة تتعكس بنتائج سلبية على اتخاذ القرارات المتعلقة بشأن تسيير الموارد البشرية كالتكوين، تخطيط الأفراد، الترقية

ثالثا: النزعة التطرفية:

فهي عكس سابقتها، وتتمثل في ميل القائم بالتقييم إلى إعطاء درجات عالية جدا أو درجات منخفضة جدا، وهي أيضا تؤدي إلى اتخاذ القرارات غير الصائبة وسبب المشكلة يعود في بعض المرات إلى عدم حساسية المقياس. وهي من أهم ما قد يواجه المحللون الماليون وهو ما قد يؤثر سلبا في القرارات المتخذة التي قد تتسبب في فجوات وبذلك عدم قيام التحليل المالي بدوره الحقيقي وهو تصحيح الانحرافات.

(عمار بن مالك، 95، 2011)

المبحث الثالث: علاقة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي

إن موضوع التحليل المالي من مواضيع الإدارة المالية التي من الصعب الإلمام بجميع أدواته وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى بعض أدواته والتي تتمثل في مؤشرات التوازن ونسب المالية وتحليل الاستغلال.

المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي

تسمح دراسة التوازن المالي بتقييم الملاءة والخطر المالي المتعلق بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة، حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها:

أولاً: رأس المال العامل (FRg)

1. تعريف رأس المال العامل

يعبر رأس مال العامل عن ذلك الفائض الناتج بعد تغطية الأموال الدائمة لأصول الثابتة، والذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقيق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة، ويؤكد على امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وانطلاقاً من المبدأ المحاسبي العام المحقق في الميزانية المالية والمتمثل في تساوي الأصول مع الخصوم، يمكن حساب رأس مال العامل بطريقتين هما:

أ. من أعلى الميزانية: هو ذلك الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة ويحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

حيث أن الأموال الدائمة تتكون من أموال جماعية، احتياطات، مؤونات، ديون طويلة ومتوسطة الأجل
ب. من أسفل الميزانية: هو ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون قصيرة الأجل، ويمكن حسابه كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل}$$

(محمد شعبان، 2010، 118)

2. أنواع رأس المال العامل: وتتمثل أنواع رأس المال العامل في:

أ. رأس المال العامل الصافي: هو ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة، ويحسب وفقاً للطريقتين التاليتين:

❖ من أعلى الميزانية : ويحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

❖ من أسفل الميزانية: ويحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل}$$

ب. رأس المال العامل الإجمالي: يمثل الأصول ذات طبيعة قصيرة الأجل أي الأصول المتداولة، وتحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

ج . رأس المال العامل الخاص: هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة التي تمول الأصول المتداولة، أي أن الأموال الخاصة لا تغطي فقط الأصول الثابتة بل أيضا تمول جزء من الأصول المتداولة وتحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{أموال الخاصة} - \text{أصول غير جارية}$$

د. رأس المال العامل لأجنبي أو الخارجي: ويمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمول نشاطها وتحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{ديون طويلة الأجل} + \text{ديون قصيرة الأجل}$$

إذا كان رأس المال العامل الأجنبي > 0 يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الديون للتمويل احتياجاتها الخاصة في المدى القصير.

3. حالات رأس المال العامل:

يوجد لرأس المال العامل ثلاث حالات هي:

أ. رأس المال العامل موجب $FRg > 0$: أي أن الأموال الدائمة تفيض عن الأصول الثابتة وهذا ما يجب تحقيقه خاصة في المؤسسات الإنتاجية بمعنى أن المؤسسة حققت هامش أمان توجهه إلى تمويل احتياجات دورة الاستغلال الأصول الجارية.

ب. رأس المال العامل معدوم $FRg=0$: في هذه الحالة يعني أن الموارد الدائمة تساوي الأصول الثابتة وهذا يعني أن الموارد الدائمة قادرة على تغطية الأصول الثابتة، فالتوازن المالي محقق في هذه الحالة، ولكن لا يحقق أي فائض في الموارد الطويلة المدى من أجل تمويل دورة الاستغلال (الاحتياجات القصيرة المدة).

ج. رأس المال العامل السالب $FRg<0$: على المؤسسة تقادي هذه الحالة وهذا من أجل الحفاظ على توازنها المالي، وهذه الحالة تعني أن الأموال الدائمة لا تغطي الأموال الخاصة وهنا يجب على المؤسسة البحث عن مصادر تمويل جديدة أو خفض استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

ثانياً: احتياجات رأس المال العامل (BFR):

يمثل الاحتياج في رأس المال العامل "إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دور الاستغلال وهي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقق من جهة والالتزامات قصيرة المدى باستثناء السلفات المصرفية من جهة ثانية. (مداني بن بلغيث، 2004، 22-23)

إن حجم الاحتياجات من رأس المال العامل مرتبط بنشاط المؤسسة وفق ما يلي:

1. إذا كانت المؤسسة صناعية: فان دورة الاستغلال تكون طويلة وتتميز بمخزون ضخم، وقيمة مضافة مرتفعة مع ديون منخفضة اتجاه الموردين، وفي هذه الحالة تكون الاحتياجات من رأس المال العامل ضخمة وتحتاج المؤسسة بالتالي إلى رأس مال عامل ضخم وكبير بهدف تغطيتها.
2. إذا كانت المؤسسة تجارية: فإن دورة الاستغلال تكون قصيرة الأجل وتتميز بمخزون ضعيف وقيمة مضافة وديون مرتفعة اتجاه الموردين، وفي هذه الحالة تكون الاحتياجات من رأس المال العامل منخفضة وتحتاج المؤسسة بالتالي إلى رأس مال عامل منخفض لتغطيتها.

يتم حساب احتياجات رأس المال العامل كما يلي:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{أصول متداولة-النقدية}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{سلفات مصرفية})$$

(مليكة زغيب، ميلود بوشنيقر، 2010، 53)

ثالثاً: الخزينة الصافية (TN):

1. تعريف الخزينة الصافية:

يمكن تعريف الخزينة على أنها "هي الأموال الجاهزة أو الأموال التي تمتلكها المؤسسة والموجودة في صندوقها الخاص أو البنك أو مركز الصكوك البريدية، والتي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً بخلاف

الأموال التي تحصل عليها من آجال قصيرة أو متوسطة وتحسب الخزينة بالعلاقة التالية:

(ناصر دادى عدون، 2003، 51)

❖ الطريقة الأولى:

الخزينة الصافية = قيم الجاهزة - سلفات مصرفية

أو

الخزينة الصافية = خزينة الاصول - خزينة الخصوم

❖ الطريقة الثانية:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس مال العامل

(مدانى بن بلغيث، 2004، 24)

2. حالات الخزينة الصافية:

الخزينة مرتبطة برأس المال العامل واحتياجاته وتتمثل حالاته في ما يلي:

❖ إذا كان رأس المال العامل أكبر من احتياجاته معناه أن الخزينة موجبة في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

❖ إذا كان رأس المال العامل أصغر من احتياجاته معناه أن الخزينة سالبة، فالمؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في أجالها وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطالب بحقوقها لدى الغير أو تقترض من البنوك، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ إلى بيع بعض المواد الأولية.

❖ إذا كان رأس المال العامل يساوي احتياجاته معناه الخزينة صفرية، يعني أننا أمام الخزينة المتلى والوصول إلى هذه الحالة يتم باستخدام الأمتل للموارد المتاحة للمؤسسة وفقا لإمكانيات المتاحة عن طريق تقادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

(محمود محمد الخطيب، 2011، 51-52)

المطلب الثاني: النسب المالية

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تعريف النسب، أسس التحليل المالي بالنسب، أنواع أدوات النسب المالية.

أولاً: تعريف النسب المالية

وتعرف بأنها: علاقة تربط بين بندين أو أكثر في القوائم المالية وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسب المالية على القوائم المالية نفسها، كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتان ماليتين "يعتبر التحليل بواسطة النسب المالية من أهم وأقدم الأدوات المستخدمة في تحليل المركز المالي للمؤسسة والحكم على أداءها ومن أهم هذه النسب:

❖ نسب السيولة.

❖ نسب الربحية.

❖ نسب النشاط.

❖ نسب التمويل.

❖ نسب المديونية. (محمد مطر، 2010، 31)

ثانياً: أسس التحليل المالي بالنسب:

هناك مجموعة من القواعد والأسس التي يجب على المحلل المالي أخذها بعين الاعتبار عند العمل على استخدام النسب كطريقة لإعداد لتحليل المالي المطلوب، وتتمثل هذه الأسس في:

1. تحديد الهدف من عملية التحليل بوضوح:

لابد على المحلل المالي أن يتعرف على الهدف الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه من عملية التحليل، وتحديد الهدف بدقة يساعد على فهم المحلل للطبيعة عمله، واختياره لتسلسل المنطقي والصحيح لعملية التحليل.

2. تحديد نطاق البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التحليل:

يجب على المحلل المالي أن يستند إلى الهدف المراد تحقيقه من أجل تحديد مصادر البيانات التي يستعين بها، والقوائم المشمولة، وتحديد الفترة المالية الخاضعة لعملية التحليل.

3. تحديد الحد الأدنى والأقصى المقبول لكل نسبة:

تعد نتيجة النسبة المحسوبة دلالة واضحة على طبيعة ما تمثله من عناصر أو نشاطات المؤسسة، لكن ليس بالضرورة دائما أن يدل ارتفاع النسبة على مستوى جيد في جميع الأحوال لذلك لابد من وضع حدود تبيين متى تكون النسبة مقبولة أو جيدة، ومتى تكون غير مقبولة.

4. وضع نسب معيارية للنسب المحسوبة:

يتم وضع نسب معيارية يمكن مقارنتها مع النسب المحسوبة لتحليل نشاطات المؤسسة، وبالتالي معرفة وضع المؤسسة نسبة إلى الأوضاع المعيارية، ويتم تفسير معاني النسب الخاصة بالمؤسسة بالمقارنة بالنسب المعيارية الموضوعية.

5. اختيار النسب التي تحقق الهدف من التحليل:

يتجاوز عدد النسب التي يمكن تركيبها العشرات، وكل نسبة تؤدي إلى تحقيق هدف يختلف عن الهدف الذي تؤديه النسبة الأخرى، لذلك يجب على المحلل المالي أن يختار النسب التي تؤدي إلى تحقيق الهدف من التحليل الذي يقوم به. (PATRICE VIZZAVONA , 1999,49)

ثالثا: أنواع النسب المالية:

بشكل عام غالبا ما يتم تقسيم وتبويب النسب إلى مجموعات متعددة وذلك بالاعتماد على أسس مختلفة فهناك من يبويب النسب على أساس المصدر أو القائمة المالية التي تستخرج منها النسب ، وهناك من يبويب النسب على أساس الغرض أو الهدف من التحليل، وهناك أيضا من يبويب النسب على أساس الأجوبة التي يمكن أن تجيب عنها كل مجموعة وهذا الأخير هو الذي اعتمدنا عليه في دراستنا.

1. نسب السيولة: تستعمل هذه المجموعة من النسب للحكم على مدى قدره المؤسسة في مواجهه التزاماتها

قصيرة الأجل وبالتالي فهي تقيس وضعيه المؤسسة من حيث توازنها المالي على المدى قصير الأجل أي أنها تهدف إلى تحليل وتقييم مركز رأس المال العامل وتعرف على درجه تداول عناصره.

تقاس سيولة المؤسسة من خلال هذه النسب:

أ. نسبه السيولة العامة:

توضح درجه تغطيه الأصول المتداولة لديون قصيرة الأجل، تعتبر مؤشر عام لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار سيولة مختلف الأصول المتداولة واستحقاق الديون قصيرة الأجل، الأمر الذي أدى إلى ظهور نسب ماليه أخرى لتفادي نقص المرتبط بهذه النسبة ويطلق عليها أيضا نسبه السيولة المنخفضة.

نسب السيولة العامة = الأصول المتداولة ÷ الديون قصيرة الأجل

(مليفة زغب، ميلود بوشنيقر، 2010، 37-38)

❖ يفضل من الناحية المالية أن تكون أكبر من (1) لكي نقول أن الأصول المتداولة قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل.

ب. نسبة السيولة السريعة:

في هذه النسبة يتم استبعاد المخزون باعتباره العنصر الأقل السيولة بالإضافة إلى كونه يمثل أكبر حصة من الأصول المتداولة وبالتالي فهو يحتاج لمدته أكبر حتى يتحول إلى نقود.

نسب السيولة السريعة = الأصول المتداولة - المخزون ÷ الديون قصيرة الأجل

تعتبر هذه النسب أدق من سابقتها للحكم على سيولة المؤسسة فهي تقيس السيولة الحقيقية التي تتمتع بها المؤسسة لمواجهة التزاماتها، بمعنى آخر السيولة المتوفرة حقيقية لدى المؤسسة ابتعاداً عن خطر الاعتماد على الأصول الأصعب تحويلاً إلى سيولة نقدية، وقيمة المقبولة لهذه النسبة هي (1)

(عبد الرزاق عريف، 2017، 96)

ج. نسبة السيولة الجاهزة:

تعتبر هذه النسبة عن مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الفورية أي في الآجال القصيرة.

يتم حساب نسبة السيولة الجاهزة حسب العلاقة التالية:

نسبة السيولة الجاهزة = النقدية ÷ الديون قصيرة الأجل

إذا كانت المؤسسة في حاله جيده من حيث السيولة فإنها تستطيع تسديد التزاماتها قصيرة الأجل بواسطة النقدية المتاحة لها حيث توضح هذه النسبة مقدار النقدية المتاحة لدى المؤسسة في وقت معين لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل وتقيس السيولة دون اعتبار الذمم أو المخزون. (مليفة زغب، ميلود بوشنيقر، 2010، 37-38)

❖ يفضل أن تكون هذه النسبة محصورة ما بين (0,3-0,5) لكي نستطيع القول أن السيولة كافية لتغطية الديون قصيرة الأجل. (هيثم محمود الزغيبي، 2000، 237)

د. نسبة مخزون إلى رأس المال العامل: تقس نسبة المخزون إلى رأس المال تحسب العلاقة التالية:

$$\text{نسبة المخزون إلى رأس المال العامل} = \frac{\text{المخزون}}{\text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}}$$

هذه النسبة تقيس درجة السيولة للمؤسسة حيث تظهر الجزء الصافي من الأصول المتداولة يتمثل في المخزون السلعي والغرض من إيجاد هذه العلاقة هو الإشارة إلى الخسارة المحتملة للمؤسسة نتيجة الانخفاض في قيم المخزون ومن هنا فإن انخفاض هذه النسبة يعتبر في صالح المؤسسة وتعبير هذه النسبة عن مدى هامش الأمان المتاح للديون القصيرة الأجل وعلى قدرة المؤسسة في تمويل عملتها الجارية.

(عبد الحليم كراجة وآخرون، 2006، 60)

2. نسب الربحية: الربحية تعني قدرة المؤسسة على الكسب وتحقيق الربح من خلال عملياتها في فترة زمنية محددة. وهنا العديد من النسب الربحية التي يمكن للمحلل المالي القيام بها من أجل إيجاد المؤشرات التي تزيد من اهتمام المستثمرين وغيرهم من أمثلة ذلك:

أ. معدل العائد على الأموال المستثمرة:

كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان ذلك مؤشر جيد ويجب ألا ينخفض هذا المعدل عن مستوى سعر الفائدة في السوق حيث يعتبر هذا مؤشر سلبي، ويكون من الأفضل إيداع هذه الأموال في البنوك أو لدى المستثمرين الآخرين.

يتم حساب معدل العائد على الأموال المستثمرة كما يلي:

$$\text{معدل العائد على الأموال المستثمرة} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{رأس المال المستثمر}} \times 100$$

(نعيم نمر داوود، 2012، 52)

ب. هامش الربح:

يعكس هامش الربح قدرة الشركة على تقديم المنتجات بكلفة أدنى أو بسعر أعلى، لذلك فهو يقيس ربحية الدينار الواحد من المبيعات، وعليه يمكن استخدام مؤشرات هامش الربح لزيادة فاعلية الرقابة الإدارية. ويقاس الهامش على الشكل التالي:

$$\text{هامش الربح} = \text{هامش الربح} / \text{المبيعات} \times 100$$

❖ تبين هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من الأرباح.

(عدنان تايه النعيمي، راشد فؤاد التميمي، 2008، 100)

ج. معدل العائد على الحقوق الملكية:

تشير هذه النسبة إلى ربحية الدينار الواحد المستثمر من قبل العميل (المالك) أي أنها تعبر عن ربحية الاستثمار الممتلك والمنطق في هذه النسبة أن ارتفاعها يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال أموال الملاك في ضمان عائد مرضى لهم.

وتحسب كما يلي:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الأرباح بعد الضرائب} / \text{حق الملكية} \times 100$$

(حمزة محمود الزبيدي، 2011، 276)

في حالة وجود أسهم ممتازة فيمكن تحديد معدل العائد على حقوق الملكية بالنسبة للمساهمين العاديين وفق المعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} - \text{توزيعات حقوق المساهمين} / \text{حق الملكية}$$

(نعيم نمر داود، 2012، 54)

3. نسب النشاط: تقيس نسب النشاط سرعة تحويل عناصر الميزانية إلى مبيعات أو نقد حيث يمكن من خلال ذلك معالجة القصور الناجم عن استخدام نسب السيولة المتمثلة في اعتماد على الحسابات المتداولة كأساس للقياس، فحين أن التغيرات التي تحدث في هذه الحسابات قد لا يكون لها تأثير كبير على السيولة الحقيقية للمؤسسة ومن هنا نجد أن نسب النشاط لا تهتم بمعدل الدوران فهي تبدأ بالنقد وتنتهي بالنقد وتفرض تلك النسب وجوب توازن مناسب بين مبيعات الشركة وأصولها كالمخزون والمدينين والأصول الثابتة.

(أمين السيد أحمد لطفى، 2005، 361)

أ. معدل دوران الأصول المتداولة:

معدل دوران الأصول يعني العلاقة بين مجموع الأصول وبعض استخدامات تلك الأصول، ويعتبر معدل الدوران الأصول المتداولة $\text{curent} - \text{asses turnover}$ مؤشراً لمدى الكفاءة في إدارة هذا النوع من

الأصول وتوليد المبيعات منه، ويتم حساب معدل دوران الأصول المتداولة بقسمة صافي المبيعات على مجموع الأصول المتداولة، ولذلك يحسب هذا المعدل بالنموذج التالي:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

(محمد عباس بدوي ، 2009، 363)

ب. معدل دوران المخزون:

تشير هذه النسبة إلى السرعة التي تتدفق بها الأموال من خلال المخزون، بمعنى آخر فإن معدل دوران المخزون يشير إلى عدد المرات التي يدور بها المخزون خلال الفترة.

ويتم حسابه من خلال العلاقة النسبية التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة البضاعة المباعة} / \text{متوسط المخزون}$$

حيث أن متوسط المخزون وتكلفة البضاعة المباعة تحسب كما يلي:

$$\text{متوسط المخزون السلعي} = \text{مخزون أول مدة} + \text{مخزون آخر لمدة} / 2.$$

$$\text{تكلفة البضاعة} = \text{بضاعة أول المدة} + \text{المشتريات} - \text{بضاعة آخر المدة}.$$

ج. معدل دوران الحقوق:

تفسر هذه النسبة عدد المرات التي باعت فيها المؤسسة منتوجاتها على الحساب، ويتم حسابه من خلال العلاقة التالية :

$$\text{معدل التحصيل من الزبائن} = \text{رقم الأعمال السنوي على الحساب TTC} / (\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض})$$

من خلال معدل دوران الحقوق يمكن حساب مدة تحصيل الزبائن من خلال العلاقة التالية:

$$\text{مدة تحصيل الزبائن} = 1 / \text{معدل التحصيل من الزبائن} \times 360$$

❖ تفسر مدة التحصيل من الزبائن المدة التي تمنحها المؤسسة للزبون حتى يسدد ما عليه ويفضل أن لا تتعدى 90 يوم.

د. معدل دوران الديون قصيرة الأجل:

تفسر هذه النسبة عدد المرات التي اشترت فيها المؤسسة على الحساب يظهر حساب المورد كأهم حساب من الناحية المالية لأنه يعتبر قرض بدون فوائد أحياناً بدون ضمانات مادية أو قانونية، بل مبنى على السمعة الائتمانية للمؤسسة ولذلك يتم حساب نسبة هذا الحساب لمقارنته مع حساب الزبائن ويتم حسابه من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الديون قصيرة الأجل} = \frac{\text{المشتريات السنوية على الحساب}}{(\text{المورد} + \text{أوراق الدفع})}$$

من خلال معدل دوران الديون قصيرة الأجل يمكن حساب مدة تسديد الموردين من خلال العلاقة التالية:

$$\text{مدة تسديد المورد} = \frac{360}{\text{معدل دوران الديون قصيرة الأجل}}$$

❖ تفسر مدة التسديد الموردين المدة التي يمنحها المورد للمؤسسة حتى تسدد ما عليها ويحدد المورد هذه المدة ب: 90 يوم (وليد ناجي الحياي، 100، 2009)

4. نسب التمويل: تظهر هذه النسب كيفية تمويل المؤسسة لأنشطتها من أهمها:
أ. نسبة التمويل الدائم:

تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، ويستحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من واحد حتى نقول أن للمؤسسة لها هامش أمان. أي رأس المال العامل موجب.
وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

ب. نسبة التمويل الخاص:

تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول الثابتة بواسطة الأموال الخاصة، فإذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة دون اللجوء إلى ديون، فإذا كانت أقل من الواحد نقول أن المؤسسة تستعمل كل أموالها الخاصة من أجل تمويل كل الأصول الثابتة وجزء من الأصول المتداولة يمكن حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

ج. نسبة الاستقلالية المالية:

تعبر هذه النسبة عن الاستقلالية المؤسسة اتجاه الديون مقارنة مع الأموال الخاصة ففي هذه الحالة يجب أن تكون النسبة تتراوح ما بين (1و2) فإذا تساوت مع العدد 2 أو زادت عنه فهذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر مما يجعل لها القدرة الكافية على التسديد والاقتراض أما إذا كانت عند 1 أو أقل فهذا يجعل المؤسسة في وضعية متبعة بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض إضافية. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

(ناصر دادي عدون، 1999، 52)

د. نسبة قابلية التسديد:

تستعمل هذه النسبة لمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها، حيث أن كلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لتسديد الديون اتجاه الغير، وبالتالي حظ أوفر للحصول على ديون من الغير ومن المستحسن أن تكون هذه النسبة تساوي 0,5. يمكن حسابها من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة قابلية التسديد} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

(ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، 1991، 47)

5.5. نسب المديونية: هي مجموعة النسب لدراسة الاستقرار المالي للمؤسسة، والقدرة على الوفاء بالتزاماتها وتستخدم هذه النسب لتقييم أساليب التمويل التي تستخدمها المؤسسة والأعباء المالية التي تؤثر عليها.

(منير شاكر محمد إسماعيل، عبد الناصر نور، 2005، 77)

تقيس نسبة المديونية مدى اعتماد المؤسسة على الاقتراض (الديون) في تمويل استثماراتها مقارنة بتمويلها الذاتي كما تعرف هذه النسب بنسب رافعة التمويل لأنها تقيس نسبة استخدام الديون في الهيكل التمويلي في تمويل المؤسسة. (مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطانة، 2006، 162)

أ. نسبة الديون إلى حقوق المساهمين (حق الملكية):

وتقيس هذه النسبة نسبة الديون إلى الحقوق الملكية ودرجة اعتماد المؤسسة على التمويل من مصادرها الذاتية. وتحاول المؤسسات ضبط هذه النسبة حتى تتمكن من التحكم في الدين الخارجي وكلما ارتفعت هذه النسبة زادت مخاطر عدم القدرة على الوفاء بالتزامات بالنسبة للمؤسسة ويمكن قياس هذه النسبة كما يلي:

نسبة الديون إلى حقوق المساهمين = مجموع الديون / حق الملكية

❖ حقوق الملكية = رأس المال + إحتياطيات + أرباح محتجزة

ب. نسبة الخصوم المتداولة إلى حق الملكية:

تقيس هذه النسبة العلاقة بين مقدار ما يقدمه الملاك من أموال خاصة وبين مقدار القروض قصيرة الأجل و ارتفاع هذه النسبة يدل على زيادة الاعتماد على القروض قصيرة الأجل عوضاً عن الطويلة بسبب ضعف ثقة الدائنين في وضع المؤسسة على المستوى الطويل. يتم حسابها بالطريقة التالية:

نسبة الخصوم المتداولة إلى حق الملكية = الخصوم المتداولة / حق الملكية

(مفلح محمد عقل، 2000، 393)

ج. نسبة الأصول الثابتة إلى حق الملكية:

تظهر هذه النسبة إلى أي مدى استثمرت المؤسسة أموال الملاك في الأصول ذات المعدل منخفض الدوران، إذ تساعد هذه النسبة الإدارة في تحديد نوع التمويل الذي سيتم استخدامه، ويتم حسابها من خلال العلاقة التالية:

نسبة الأصول الثابتة إلى حق الملكية = الأصول الثابتة/حق الملكية

د. نسبة الأصول المتداولة إلى الديون:

تعتمد المؤسسة على هذه النسبة في معرفة إمكانية مواجهة التزاماتها اعتماداً على الأصول المتداولة. يتم حسابها بالطريقة التالية:

نسبة الأصول المتداولة إلى الديون = الأصول المتداول/الديون

هـ. عدد مرات تغطية الأرباح للفائدة على الديون:

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على دفع الفوائد الناتجة عن القروض عن طريق الأرباح تحسب بالطريقة التالية:

عدد مرات تغطية الأرباح للفائدة على الديون = الإرباح قبل الفوائد والضريبة / الفائدة على الديون

(عبد الرزاق عريف، 2017، 102)

المطلب الثالث: تحليل الاستغلال

سوف نقوم بدراسة المر دودية باعتبارها أحد المواضيع الأساسية في التحليل المالي وبصفتها أحد الهدفين الرئيسيين للإدارة المالية في أي مؤسسة فقد لقيت اهتماما كبيرا من قبل الباحثين الاقتصاديين والمسيرين وتستعمل المر دودية للحكم على مدى نجاعة وفعالية التسيير داخل المؤسسة فمن الطبيعي أن تسعى كل مؤسسة إلى لضمان استمرارية حياتها وميولها ،حتى تضمن هذه الأخيرة بقائها في السوق عليها أن تحقق نتائج موجبة (الأرباح) خلال مختلف دوراتها الاستغلالية وذلك بمراقبة مرد وديتها ومتابعتها فمن خلال المردودية تستطيع المؤسسة تحديد العلاقة بين النتائج المحققة و قيمة الوسائل المستعملة.

أولاً: أنواع المردودية:

تنقسم المر دودية إلى ثلاث أنواع رئيسية هي المر دودية التجارية، المر دودية الاقتصادية، والمر دودية المالية:

1. المردودية التجارية: هي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، وتحسب كما يلي:

المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم

❖ تبين النتيجة الربح المحقق عن كل دينار من المبيعات الصافية، وهي تساعد الإدارة المؤسسة على تحديد السعر البيع الواجب للوحدة.

2. المردودية الاقتصادية: وهي مردودية تقيس الفعالية في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، وتقاس من خلال رصيد الفائض الإجمالي للاستغلال، وتسمى بالمردودية الاقتصادية الإجمالية وتحسب كما يلي:

المردودية الاقتصادية = فائض الإجمالي للاستغلال / الأصول الاقتصادية

3. المردودية المالية: ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \text{نتيجة الدورة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

تعرف أيضا بأنها مردودية الأموال الخاصة، بحيث تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة، وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية، حيث تأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية. (عبد الحفيظ الأرقم، 1999، 32)

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى أساسيات حول الأداء المالي للمؤسسة تناولنا من خلاله تعريف الأداء بشكل عام والذي يعرف على أنه مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها وينقسم الأداء لعدة أنواع بالاعتماد على عدة معايير وقمنا بالتركيز على أهم أنواع الأداء ألا وهو الأداء المالي حيث يصف الأداء المالي مدى فعالية وكفاءة المؤسسة في تعبئة الموارد المالية وتوظيفها.

كما تطرقنا إلى عملية تقييم الأداء المالي والتي تعرف على أنها مقياس للتأكد من أن الأداء الفعلي مطابق للأداء المخطط له. ويتم ذلك وفقا لعدة مراحل للوصول إلى النتائج المطلوبة التي من الممكن أن تواجهها عدة صعوبات.

وفي الأخير تطرقنا لأهم الأدوات المستعملة لتقييم الأداء المالي وهي أدوات التحليل المالي والتي تتمثل في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وتحليل الاستغلال (المردودية) ، فعلى المحلل المالي قراءتها قراءة صحيحة وهذا من أجل إعطاء صورة أدق عن واقع المؤسسة الحقيقي كونها تعتبر المرآة العاكسة للوضع المالية للمؤسسة وسنحاول إيضاح الجانب النظري بطريقة أكثر وضوحا من خلال تطبيق هذه الأدوات على قوائم مؤسسة اقتصادية في الفصل القادم من خلال دراسة حالة.

الفصل الثالث

دراسة حالة مؤسسة فارميدال أن أس

تمهيد:

بعد أن تعرضنا في الجانب النظري على أهم المفاهيم التي تحيط بالتحليل المالي وبالقوائم المالية وتحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ونسب الاستغلال وعلى تقييم الأداء المالي، سنحاول في هذا الفصل إسقاط كل هذا في دراسة تطبيقية لمؤسسة فارميدال أن أس وهي محل دراستنا، وهذا من خلال دراسة الوضعية المالية لها.

حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثاني: مدخل عام لمؤسسة فارميدال أن أس.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة فارميدال أن أس.

المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية

لقد شغلت المؤسسة الاقتصادية ولا تزال حيزا معتبرا في كتابات وأعمال الكثير من الاقتصاديين وبمختلف اتجاهاتهم الأيدلوجية سواء في الشرق أو في الغرب، باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع ونظرا لما تشهده الساحة الاقتصادية من تطورات، فالمؤسسة تغيرت بالإضافة إلى تنوع وتتعدد أشكالها، ومجالات نشاطها فقد أصبحت أكثر تعقيدا وأصبح الأمر يستدعي منها جديدا ملائما، فالمؤسسة ظاهرا معقدة ومركبة، بما أن موضوع بحثنا يتناول احد جوانبها الهامة لذلك علينا التعرض بشكل عام ومبسط لماهية المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تعريف المؤسسة الاقتصادية وخصائصها

أولاً: تعريف المؤسسة الاقتصادية

لقد تعددت التعاريف واختلفت والتي نوجزها فيما يلي:

- ❖ تعرف بأنها وحدة اقتصادية تتجمع فيها الموارد البشرية والمادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي؛
- ❖ المؤسسة هي وحدة اقتصادية التي تمارس النشاط الإنتاجي والنشاطات المتعلقة بها من تخزين وشراء وبيع من أجل تحقيق الأهداف التي تواجدت المؤسسة من أجلها. (عمر صخري، 2008، 24)
- ❖ المؤسسة الاقتصادية هي اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج وتبادل السلع والخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين وهذا في إطار قانوني ومالي واجتماعي معين، ضمن شروط اقتصادية تختلف زمنيا ومكانيا تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به. (ناصر دادي عدون، 1999، 14)

ثانياً: خصائص المؤسسة الاقتصادية

باعتبار أن المؤسسة هي النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع لكونها تتصف وتتمتع بعدة خصائص من بينها:

- ❖ للمؤسسة الاقتصادية الشخصية القانونية فهي مستقلة الحقوق والصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها؛
- ❖ القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدها من أجلها؛
- ❖ أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء الذي يستلزم:

- الحد أدنى من الأموال الخاصة

- قدرتها على التكيف مع المتغيرات التي تحدث في المحيط

❖ تحديد واضح للأهداف والسياسة والبرامج وأساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهداف معينة تسعى إلى تحقيقها؛

❖ ضمان الموارد المالية لكي تستمر عمالياتها ويكون ذلك إما عن طريق الاعتمادات، إما عن طريق الإيرادات الكلية أو عن طريق القروض أو الجمع بين العناصر كلها . (عمر صخري، 2008، 24)

المطلب الثاني: أهداف ووظائف المؤسسة الاقتصادية

سننتقل هنا إلى أهداف ووظائف المؤسسة الاقتصادية

أولاً: أهداف المؤسسة الاقتصادية

يمكن جمع عدد من الأهداف والتي نوجزها فيما يلي:

❖ تحقيق عائد مناسب على رأس المال المستثمر أو تحقيق معدل من الربح يسمح باستمرار المؤسسة في الوجود، ولا يمكن أن يتم إلا إذا استطاعت أن تحقق مستوي ادني من الربح يضمن لها إمكانية رفع رأس مالها؛

❖ تحقيق متطلبات المجتمع من إشباع حاجات ورغبات الأفراد من السلع والخدمات؛

❖ عقلنة الإنتاج ويتم ذلك باستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج ورفع إنتاجيتها بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع؛

❖ تزويد السوق الوطنية بمختلف أنواع السلع الاستهلاكية؛

❖ تصدير ما هو فائض عن السوق الوطنية. (ناصر دادي عدون، 1999، 11)

ثانياً: وظائف المؤسسة الاقتصادية

تعتبر وظيفة الإنتاج ووظيفة التسويق ووظيفة الموارد البشرية ووظيفة المالية والرقابية من أهم الوظائف لقيام واستمرار النشاط الاقتصادي في أي مؤسسة، وسوف نتطرق إلى هذه الوظائف ونعرضها بالتفصيل كما يلي:

1. وظيفة الإنتاج : تعرف على أنها النشاط المتعلق بتحويل المدخلات كالمواد الخام واليد العاملة ومعدات والأموال إلى مخرجات كالسلع وخدمات وذلك حسب مواصفات محددة، تقوم بهذه الوظيفة دائماً وحدة إدارية متخصصة سواء على مستوي دائرة أو قسم تسمى "دائرة الإنتاج" وذلك في المنظمات الصناعية التي تعمل على إنتاج سلعة معينة بمواصفات محددة أما في المؤسسات الخدمية وحدة إدارية تسمى "إدارة العلاقات"

كما أن وظيفة الإنتاج ووظيفة حساسة بالنسبة للمؤسسة وتقوم كما يلي:

❖ التجهيز؛

❖ توظيف اليد العاملة؛

❖ رزنامة الإنتاج؛

❖ إدخال الاكتشافات التكنولوجية؛

❖ مراقبة الجودة. (محفوظ جودة وآخرون، 2008، 63-64)

2. وظيفة التسويق: يعتمد المشروع الإنتاجي إلى حد بعيد على التسويق حيث تقوم هذه الوظيفة بتحديد

المبادرات الإستراتيجية عن طريق:

❖ دراسة التسويق والابتكارات؛

❖ دراسة سلوك المستهلك ودوافعه؛

❖ دراسة السلعة؛

❖ دراسة حياة السلعة؛

❖ تحديد الأهداف. (عبد الرزاق بن حبيب ، 2004 ، 15)

3. وظيفة الموارد البشرية: وظيفة الموارد البشرية بمعناه الواسع شئن الاستخدام الفعال للموارد البشرية على

جميع المستويات للمؤسسة وذلك بمساعدتها على تحقيق أهدافها ووظيفة الموارد البشرية تهتم بكل الوظائف

التي يقوم بها الأفراد في مستوي الإدارة التشغيلية والإدارة الوسطي والإدارة العليا.

وهناك تعريف شامل لوظيفة الموارد البشرية "يعتبر البشر مورد بالنسبة للمؤسسة فهو يمثل استثمار ولكي

تستطيع المؤسسة استخدامه واستغلاله وتنميته فعليها إدارته".

فإدارة الموارد البشرية يكون هدفها هو الاستخدام الفعال للموارد البشرية حيث تركز الوظيفة على أربعة

نقاط جوهرية وهي:

❖ البحث عن رجل أو شخص مناسب؛

❖ يجب أن تكون عملية التوظيف طبقا لاحتياجات أي ضرورة التناسب؛

❖ وضع الأشخاص في مناصبهم المناسبة. (احمد ماهر ، 1981، 28)

4. الوظيفة المالية: تعتبر من أهم الوظائف على مستوى المؤسسة ويمكن تعريفها على أنها مجموعة من

المهام التي تصب في توفير الموارد المالية وتسييرها وتلخص عمليات هذه الوظائف في ما يلي:

- ❖ التخطيط المالي والتنبؤ بدخول وخروج الأموال؛
- ❖ إعداد الميزانية؛
- ❖ البحث عن أموال واستعمال هذه الأموال. (عبد الرزاق بن حبيب ، 14،2004)
- كما تنقسم الوظيفة المالية إلى وظيفة إدارية وتنفيذية.
- أ. الوظيفة الإدارية المالية: وتتضمن :
 - ❖ تحديد سياسة إدارة الأصول؛
 - ❖ تحديد مصاريف التمويل ، وكمياته وموارده؛
 - ❖ التخطيط المالي وإدارة السيولة؛
 - ❖ الرقابة على الأداء المالي؛
 - ❖ تحديد سياسة توزيع الأرباح.
- ب. الوظيفة المالية التنفيذية: وتتضمن:
 - ❖ الأشراف على الإيرادات والمدفوعات وإدارة النقد؛
 - ❖ الأشراف على الأوراق المالية ومتابعتها؛
 - ❖ الاهتمام بتفاصيل التمويل الخارجي وخدمته؛
 - ❖ مسك الدفاتر وإعداد التقارير المالية.(عبد الحليم كراجه وآخرون،2006، 17)
- 5. الوظيفة الرقابية: وتتخلص عمليات هذه الوظيفة في ما يلي:
 - ❖ المحاسبية التحليلية ،الإحصاء، لوحة القيادة؛
 - ❖ مراقبة الأهداف؛
 - ❖ تخطيط العمليات وتخصيص الموارد.(عبد الرزاق بن حبيب ، 15،2004)

المطلب الثالث: أنواع المؤسسات الاقتصادية

المؤسسات الاقتصادية أنواع وأشكال مختلفة تظهر تبعاً للشكل القانوني ولطبيعة الملكية ولطبيعة الحجم ولطابع الاقتصادي.

أولاً: المؤسسات الاقتصادية تبعاً للشكل القانوني

أن المؤسسات الاقتصادية لديها شكل قانوني خاص بها يتمثل في:

1. **المؤسسات العمومية:** وهي المؤسسات التابعة للدولة سواء بالإنشاء وتنقسم إلى:

أ. **مؤسسات عمومية:** وهي المؤسسات التي يكون رأس مالها تابع للقطاع العام وتنقسم بدورها إلى مؤسسات عمومية تابعة للوزارات أو الجماعات المحلية.

ب. **مؤسسات مختلطة:** وهي مؤسسات التي يكون رأس مالها تابع ومملوك من طرفين الأول هو الدولة والثاني هو القطاع الخاص. (ناصر دادي عدون، 2003، 10)

2. **المؤسسات الخاصة:** وهي تابع للقطاع الخاص وتنقسم إلى:

أ. **مؤسسات فردية:** وهي المؤسسات التي يمتلكها شخص واحد أو عائلة.

ب. **مؤسسات الشركات:** يعرف المشرع الشركة كما يلي "هي العقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بان يساهم كل منهما في مشروع مالي بتقديم حصة من رأس المال أو عمل ويقتسموا ما قد ينشأ من هذا المشروع من ربح أو خسارة".

ج. **شركات الأشخاص:** كشركات التضامن وشركات التوصية البسيطة وشركات المحاصة.

ثانياً: المؤسسات الاقتصادية تبعاً لطبيعة الملكية

ووفقاً لهذا التصنيف تقسم المؤسسات إلى:

1. **المؤسسات الخاصة:** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للفرد أو مجموع من الأفراد (شركات أشخاص، شركات أموال ...)

2. **المؤسسات المختلطة:** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام والقطاع الخاص

3. **المؤسسات العامة:** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة، فلا يحق للمسؤولين التصرف فيها.

(عمر صخري، 27، 2008-28)

ثالثاً: المؤسسات الاقتصادية حسب الحجم

ووفقا لهذا التصنيف تقسم المؤسسات إلى:

1. المؤسسات الصغيرة: وتنقسم إلى قسمين، المؤسسات المصغرة وتضم من 1 إلى 9 عمال، والمؤسسات الصغيرة: وتضم من 10 إلى 199 عامل.
 2. المؤسسات المتوسطة: وهي المؤسسات التي تضم من 200 إلى 499 عامل.
 3. المؤسسات الكبيرة: وهي المؤسسات التي تضم من 500 عامل إلى أكثر. (رابح خوني، رقية حساني، 2008، 14)
- رابعا: المؤسسات الاقتصادية حسب الطابع الاقتصادي:

يعتبر المعيار الاقتصادي من بين المعايير الأساسية التي يتم من خلالها تصنيف المؤسسات إلى ثلاثة قطاعات وهي:

1. القطاع الأول (المؤسسات الفلاحية): وهي المؤسسات التي يعتمد نشاطها على عنصر الأرض وتقوم بثلاث أنواع من المنتجات: نباتي، حيواني، سمكي.
2. القطاع الثاني (المؤسسات الصناعية): وهي تلك المؤسسات التي تعتمد على رؤوس الأموال كبيرة وتنقسم بدورها إلى الصناعة الثقيلة والصناعة التمويلية.
3. القطاع الثالث: وهي المؤسسات ذات الأنشطة المختلفة وواسعة وتشمل المؤسسات التي لا توجد في القطاعين السابقين. (كمال بزي، 1997، 30)

المبحث الثاني: مدخل عام لمؤسسة فارميدال أن أس

تعتبر مؤسسة فارميدال أن أس من بين أهم المؤسسات التي تقوم بإنتاج وتخزين وتوزيع وشراء وتصدير المواد الصيدلانية وفي هذا المبحث سوف نقوم بإعطاء معلومات حول هذه المؤسسة.

المطلب الأول: نشأة المؤسسة فارميدال أن أس

بموجب عقد توثيقي موثق بقسنطينة بتاريخ (25 و 29 /05/2011)، مسجل بمفتشية التسجيل والطابع لولاية قسنطينة بتاريخ 2011/05/31، تم تأسيس شركة فارميدال أن أس ذات المسؤولية المحدودة لمدة 99 سنة برأس مال قدره 210.000.000 دج مقسمة إلى 21.000 سهم ويساهم في رأس مالها كل من الشركة الجزائرية فارميدال والشركة التونسية فارما -غرب - حيث يتعلق موضوعها ب: إنتاج، تخزين، تسويق، توزيع، استيراد وتصدير المواد الصيدلانية مخصصة للإنسان، استغلال أو شراء الرخص، اختراع العلامة التابعة لموضوع المؤسسة.

المطلب الثاني: أهداف ووظائف مؤسسة فارميدال أن أس

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى أهداف ووظائف مؤسسة فارميدال أن أس.

أولاً: أهداف مؤسسة فارميدال أن أس

إن مؤسسة فارميدال أن أس أمام منافسة قوية من المنتجات الوطنية والأجنبية لجذب المستهلك لطلب منتجاتها، فالمؤسسة لها مجموعة من الأهداف التي تحاول تحقيقها وتتمثل فيما يلي:

- ❖ الوصول إلى أكبر عدد من المتعاملين الاقتصاديين للفت انتباههم إلى علامتها التجارية؛
- ❖ تغطية رغبات المستهلكين وذلك لن يأتي إلا بتضافر كل الجهود كلا من شركة فارميدال الجزائرية وشركة فارما-غرب- التونسية.

ثانياً: وظائف مؤسسة فارميدال أن أس

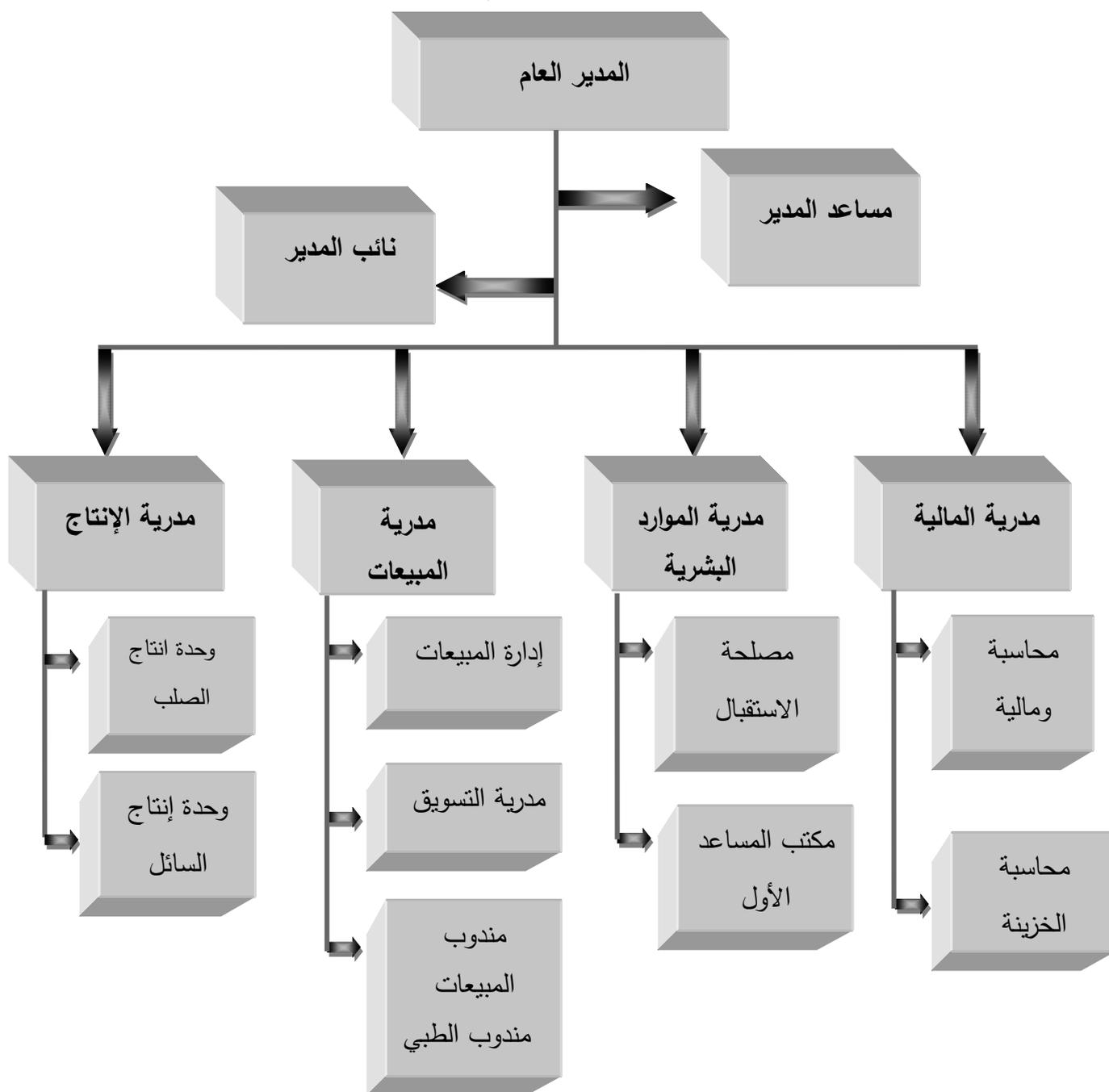
من أهم الوظائف التي تقوم بها فارميدال هي:

- ❖ تقوم بإنتاج وتخزين المواد الصيدلانية مخصصة للإنسان؛
- ❖ إستيراد وتصدير المواد الصيدلانية؛
- ❖ تقوم شركة فارميدال بتسويق وتوزيع المواد الصيدلانية؛
- ❖ استغلال أو شراء الرخص واختراع العلامات التابعة لموضوع الشركة؛
- ❖ تقوم الشركة بتعبئة، توضيب وتغليف كل الأدوية والمنتجات الصيدلانية، شبه الصيدلانية والمكملات الغذائية.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمؤسسة فارميدال أن أس

الهيكل التنظيمي هو عبارة عن إطار التسلسل الإداري للمؤسسة، سنقوم بتوضيح التسلسل الإداري لمؤسسة فارميدال أن أس.

الشكل رقم (1-3) : يمثل الهيكل التنظيمي لمؤسسة فارميدال أن أس



أولاً: دراسة الهيكل التنظيمي لمؤسسة فارميدال أن أس:

يتكون الهيكل التنظيمي لمؤسسة فارميدال أن أس من الإدارة العليا والإدارة الوسطى والإدارة التشغيلية سوف نتطرق إلى كل منهما:

1. الإدارة العليا: تتكون الإدارة العليا لمؤسسة فارميدال أن أس من:

أ. المدير العام: يشرف على جميع التعاملات الداخلية والخارجية كما يشرف على السير الحسن في جميع نشاطات المؤسسة وله الصلاحيات في اتخاذ القرارات والتدخل في أعمال بقية الأفراد في المؤسسة.

ب. مساعد المدير: يتكفل بـ:

❖ استقبال البريد الوارد للمؤسسة؛

❖ استقبال المكالمات الداخلية والخارجية؛

❖ مساعدة المدير العام في مهامه؛

❖ متابعة السير الحسن للنشاط في غياب المدير العام.

ج. نائب المدير العام (جانب التقني): حيث يقوم بمساعدة المدير بالإشراف على التعاملات الخارجية ومتابعتها ويتكفل بإدخال المعلومات في برنامج الإعلام الآلي لتحليلها واستغلالها في الدراسات والتخطيط وكذلك بمتابعة الإنتاج.

2. الإدارة الوسطى والتشغيلية: تتكون الإدارة الوسطى لمؤسسة فارميدال أن أس من أربعة مديريات كما تتضمن كل مديرية إدارة تشغيلية:

أ. مديرية الإنتاج: وتظم وحدتين، وحدة الإنتاج الصلب، ووحدة الإنتاج السائل وتتكفل هذه المديرية بالإشراف على عمليات الإنتاج والقيام بتصليح مناطق الخلل الموجودة داخل ورشة الإنتاج وخارجها وصيانة ومتابعة مختلف الآلات الإنتاجية وتركيب مختلف التجهيزات الكهربائية ومتابعة السير الحسن للعمال.

ب. مديرية المبيعات: وتتكون من إدارة المبيعات ومديرية التسويق و مندوب المبيعات ومندوب الطبي حيث تتكفل بعرض وبيع وتسويق منتجات المؤسسة كما تقوم بالإشراف على عمليات التمويل والشراء وتتكفل أيضا بتخزين المواد الأولية واستقبال طلبات زبائن.

ج. مديرية الموارد البشرية: تتكون من مصلحة الاستقبال ومن مكتب مساعد وتتلخص مهامها في:

❖ تسير مختلف الوثائق الإدارية الخاصة بالمستخدمين وحفظ ملفاتهم؛

❖ تنشيط ومراقبة المناهج المتعلقة بالتوظيف وتسير الحياة المهنية للمستخدمين؛

❖ متابعة توظيف وتكوين وتسيير التقاعد للمستخدمين.

د. مديرية المالية: وتتكون من مكتب محاسبة ومالية ومكتب محاسبة الخزينة وتتولي هذه المديرية:

❖ إعداد الميزانيات؛

❖ تطبيق السياسات المالية للمؤسسة؛

❖ تنظيم وترتيب وحفظ مختلف الوثائق المحاسبية (الفواتير، وصول واستلام...).

المبحث الثالث: تقييم أداء المالي للمؤسسة فارميدال أن أس

سوف نقوم في هذا المبحث بتقييم الأداء المالي لمؤسسة فارميدال أن أس وذلك وفقا للطرق التي تناولناها في الفصل الثاني.

المطلب الأول: تقديم وتحليل القوائم المعتمدة من قبل مؤسسة فارميدال أن أس

مؤسسة فارميدال أن أس كباقي المؤسسات الاقتصادية فهي تعتمد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج من اجل دراسة الوضعية المالية لها فيما يلي سوف نقوم بعرض وتقديم الميزانيات المالية المفصلة والمختصرة وجدول حسابات النتائج لأربع سنوات المدروسة وتحليلها.

أولاً: تقدم الميزانية المالية خلال الفترة (2016-2013)

يمكن تقديم تطور الميزانيات المالية المفصلة والمختصرة للمؤسسة فارميدال أن أس خلال الفترة (2013-2016) أصول وخصوم كما يلي:

1. جانب الأصول:

يمكن تلخيص أهم التطورات الجارية على أصول المؤسسة فارميدال أن أس خلال الفترة (2013-2016) من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-1): الميزانية المالية المفصلة لجانب الأصول خلال سنوات الدراسة (2013-

2016)

الوحدة : دج

| 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | الأصول |
|-------------|-------------|------------|------------|-------------------------|
| | | | | الأصول غير الجارية |
| | | | | فارق الاقتناء |
| 5.889.219 | 499.226 | 493.466 | 606.671 | 1 <u>تثبيات معنوية</u> |
| | | | | 2 <u>تثبيات عينية</u> |
| | | | | أراضي |
| 4.131.182 | 4.853.844 | 5.863.498 | 7.227.500 | مباني |
| 337.839.675 | 270.473.567 | 79.927.501 | 86.996.172 | تثبيات عينية أخرى |
| | | | | تثبيات الممنوح امتيازها |
| | 86.527.435 | 86.527.435 | 86.527.435 | تثبيات يجرى إنجازها |
| | | | | 3 <u>تثبيات مالية</u> |
| | | | | سندات مدفوعة |

| | | | | |
|--------------------|--------------------|--------------------|--------------------|-------------------------------------|
| | | | | سندات مدفوعة |
| | | | | سندات أخرى مثبتة |
| | | 5.806.887 | 5.806.887 | قروض وأصول مالية أخرى غير جارية |
| | | | | الضرائب مؤجلة على الأحوال |
| 347.860.076 | 362.354.074 | 178.618.789 | 187.164.668 | مجموع الأصول غير جارية |
| | | | | أصول الجارية |
| 132.011.196 | 102.149.539 | 76.887.909 | 13.517.905 | المخزون ومنتجات قيد التنفيذ |
| | | | | حسابات دائنة واستخدامات مماثلة |
| 85.326.346 | 63.685.233 | 61.501.292 | 73.932.992 | الزيائن |
| 35.868.532 | 50.542.603 | 35.954.304 | 6.653.905 | المدينون الآخرون |
| 4.254.117 | 3.944.569 | | | الضرائب وما شابهها |
| | | | | حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة |
| | | | | الموجودات وما شابهها |
| | | | | الأموال الموظفة والأصول الجارية |
| 71.999.906 | 73.100.298 | 92.192.136 | 20.105.852 | الخزينة |
| 329.460.098 | 293.422.243 | 266.535.643 | 114.210.655 | مجموع الأصول جارية |
| 677.320.175 | 655.776.318 | 445.154.433 | 301.375.324 | مجموع الأصول |

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة خلال فترة الدراسة (2013-2016)

ويمكن تلخيص أهم المعلومات الواردة في الجدول أعلاه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): الميزانية المالية مختصرة لجانب الأصول خلال سنوات الدراسة (2013 - 2016)

الوحدة: دج

| 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | الأصول |
|--------------------|--------------------|--------------------|--------------------|-------------------------------|
| | | | | الأصول غير جارية |
| 347.860.078 | 362.354.074 | 1.728.111.902 | 181.357.781 | الاستثمارات |
| - | - | 5.806.887 | 5.806.887 | قيم ثابتة أخرى |
| 347.860.078 | 362.354.074 | 178.618.789 | 187.164.668 | مجموع الأصول غير جارية |

| | | | | |
|--------------------|--------------------|--------------------|--------------------|-----------------------------|
| 132.011.196 | 102.149.539 | 76.887.909 | 13.517.905 | الأصول الجارية |
| 125.448.996 | 118.172.406 | 97.455.598 | 80.586.898 | أصول الاستغلال |
| 71.999.906 | 73.100.298 | 92.192.136 | 20.105.853 | القيم القابلة للتحويل |
| | | | | القيم الجاهزة |
| 399.460.098 | 293.422.243 | 266.535.643 | 114210.655 | مجموع الأصول الجارية |
| 677.320.175 | 655.776.318 | 445.154.433 | 301.375.324 | مجموع الأصول |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة خلال فترة الدراسة (2013-2016)

نلاحظ من خلال الجدول (3-2): الذي يمثل الميزانية المالية المختصرة خلال سنوات الدراسة (2013-2016) لجانب الأصول أن أصول المؤسسة تعرف تطور مستمر خلال فترة الدراسة وعند تفصيلنا في تركيبة الأصول وذلك بالاعتماد على الجدول رقم (1-3): والذي يمثل الميزانية المالية المفصلة خلال سنوات الدراسة (2013-2016) لجانب الأصول نجد أن :

❖ هناك تطور في أصول المؤسسة في سنة 2013 حيث قدر هذا التطور ب: 5,83% وهو تطور طفيف مقارنة بسنة 2012 ويرجع هذا التطور إلى أن الأصول الجارية للسنة 2013 أكبر من التي سجلت في 2012 وذلك بسبب ارتفاع عدد الزبائن وبالتالي ارتفاع رصيد الخزينة وانخفاض المخزون وكذلك بسبب ارتفاع تسديدات المدينون الآخرون، برغم من أن الأصول غير الجارية لسنة 2012 أكبر من التي سجلت في 2013 ويمكن إرجاع ذلك إلى استغناء المؤسسة عن بعض الاستثمارات وانخفاض قيمة استثمارات أخرى كما هو الحال بالنسبة فارق الاقتناء وتثبيتات المعنوية.

❖ وعرفت سنة 2014 أيضا تطور في الأصول مقارنة بسنة 2013 وهو تطور كبير وقدر هذا التطور ب : 47,70% ويرجع هذا التطور إلى ارتفاع قيمة الأصول الجارية للسنة 2014 مقارنة بسنة 2013 وذلك بسبب زيادة تسديدات المدينون الآخرون وبالتالي ارتفاع رصيد الخزينة برغم من انخفاض عدد الزبائن وبالتالي ارتفاع المخزون، غير أن الأصول غير الجارية لسنة 2014 أقل من التي في سنة 2013 وذلك بسبب الاستغناء عن بعض الاستثمارات وانخفاض قيمتها، كالتثبيتات المعنوية، وتثبيتات العينية (البنائيات، تثبيتات عينية أخرى)

❖ واستمر التطور في أصول إلى سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 وقدر هذا التطور ب: 47,31% وبعد تفصيلنا في تركيبة الأصول نجد أن هذا التطور يرجع إلى أن الأصول الجارية وغير الجارية لسنة 2015 أكبر من التي سجلت في سنة 2014 وذلك بسبب حيازة أو ارتفاع قيمة بعض الاستثمارات كالتثبيتات المعنوية وتثبيتات العينية (تثبيتات عينية أخرى) هذا بالنسبة للأصول غير الجارية، أما بالنسبة الأصول

الجارية يمكن تفسير هذا التطور إلى زيادة عدد الزبائن وإلى زيادة تسديدات المدينون الآخرون وبالتالي ارتفاع رصيد الخزينة بالإضافة إلى استرجاع جزء من الضرائب المدفوعة إلى مصلحة الضرائب.

❖ وسجلت أيضا سنة 2016 تطور قدرا هذا التطور بـ: 3,28% مقارنة بسنة الماضية وهذا التطور راجع إلى أن الأصول الجارية لسنة 2016 اكبر من التي حققه في سنة 2015 وذلك بسبب زيادة عدد الزبائن وزيادة عدد تسديدات المدينون الآخرون برغم من أن رصيد الخزينة عرف انخفاضا بسبب زيادة المخزون والبيع على الحساب بالإضافة إلى ذلك استرجاع جزء من الضرائب المدفوعة إلى مصلحة الضرائب، غير أن الأصول غير الجارية لسنة 2016 اقل من التي في سنة 2015 وذلك بسبب استغناء أو انخفاض قيمة البنائيات بالإضافة إلى عدم تسجيل تثبيبات الجاري انجازها.

2. جانب الخصوم :

يمكن تلخيص أهم التطورات الجارية على خصوم مؤسسة فارميدال أن أس خلال الفترة (2013-2016) من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-3): الميزانية المالية المفصلة لجانب الخصوم خلال سنوات الدراسة (2013 - 2016)

الوحدة: دج

| 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | الخصوم |
|--------------------|--------------------|--------------------|--------------------|---------------------------------------|
| | | | | رأس المال الخاص |
| 294.000.000 | 294.000.000 | 210.000.000 | 210.000.000 | رأس المال الصادر |
| | | | | رأس المال مستعان به |
| 876.817 | 876.816 | | | علاوات والاحتياطات |
| | | | | فوارق إعادة التقييم |
| 353.323.567 | (844.900) | 17.536.337 | 1.778.237 | نتيجة الصافية |
| 62.315.512 | 63.160.412 | 622.526 | 1.155.711 | رؤوس الأموال خاصة أخرى وترحيل من جديد |
| | | | | حصة الشركة المدمجة |
| | | | | حصة ذوي الأقلية |
| 392.515.896 | 357.192.328 | 228.158.863 | 210.622.526 | مجموع |
| | | | | الخصوم غير جارية |
| 87.314.911 | 133.764.444 | | | القروض المالية |
| 10.761.592 | 10.761.591 | | 207.508 | الضرائب |
| | | | | ديون أخرى غير جارية |
| | | | | مؤونات ومنتجات مثبتة سابقا |

| | | | | |
|-------------|-------------|-------------|-------------|------------------------|
| 98.076.503 | 144.526.036 | | 207.508 | مجموع الخصوم غير جارية |
| | | | | الخصوم الجارية |
| 114.463.697 | 97.660.151 | 112.993.271 | 79.322.591 | موردون وحسابات الملحقة |
| 6.027.079 | 59.137.746 | 11.604.369 | 6.101.985 | الضرائب |
| 66.236.999 | 49.739.647 | 89.874.698 | 512.712 | ديون أخرى (قروض) |
| 0 | 744.408 | 2.523.230 | | خزينة الخصوم |
| 186.727.776 | 154.057.953 | 216.995.570 | 90.545.289 | مجموع الخصوم الجارية |
| 677.320.175 | 655.776.318 | 445.154.433 | 301.375.324 | مجموع الخصوم |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة خلال فترة الدراسة (2013-2016)

ويمكن تلخيص أهم المعلومات الواردة في الجدول أعلاه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-3): الميزانية المالية مختصرة لجانب الخصوم خلال سنوات الدراسة (2013-2016)

الوحدة: دج

| 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | الخصوم |
|-------------|-------------|-------------|-------------|-----------------------|
| | | | | الأموال الدائمة |
| 392.515.896 | 357.192.328 | 228.158.863 | 210.622.526 | الأموال الخاصة |
| 98.076.503 | 144.526.036 | - | 207.508 | ديون طويلة الأجل |
| 490.592.399 | 501.718.364 | 228.158.863 | 210.830.034 | مجموع الأموال الدائمة |
| | | | | الخصوم الجارية |
| 186.727.776 | 154.057.953 | 216.995.570 | 90.545.289 | ديون قصيرة الأجل |
| 186.727.776 | 154.057.953 | 21.699.5570 | 90.545.289 | مجموع الخصوم الجارية |
| 677.320.175 | 655.776.318 | 445.154.433 | 301.375.324 | مجموع الخصوم |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة خلال فترة الدراسة (2013-2016)

نلاحظ من خلال الجدول (4-3): الذي يمثل الميزانية المالية المختصرة خلال سنوات الدراسة (2013-2016) لجانب الخصوم أن خصوم المؤسسة تعرف تطور مستمر خلال فترة الدراسة وعند تفصيلنا في تركيبة الخصوم وذلك بالاعتماد على الجدول رقم (3-3): والذي يمثل الميزانية المالية المفصلة خلال سنوات الدراسة (2013-2016) لجانب الخصوم نجد أن:

❖ هناك تطور في خصوم المؤسسة ذلك في سنة 2013 حيث قدر هذا التطور بـ: 5,83% وهو تطور طفيف مقارنة بسنة 2012 ويرجع هذا التطور إلى أن الأموال الخاصة وكذلك الخصوم غير الجارية

والخصوم الجارية المسجلة لسنة 2013 أكبر من التي سجلت في سنة 2012 ويمكن تفسير سبب ذلك بالنسبة للأموال الخاصة هو أن مؤسسة قامت بترحيل النتيجة الصافية لسنة 2012 إلى 2013 في حساب الترحيل من جديد وهي سياسة اتبعتها المؤسسة رغبة منها لعدم توزيع النتيجة الصافية وكما أن النتيجة الصافية لسنة 2013 أكبر من التي حققت في سنة 2012 وبالنظر إلى الخصوم غير جارية يرجع ذلك التطور إلى تسجيل مبلغ من الضرائب التي تتوقع مؤسسة أن تدفعه خلال السنوات القادمة أما بالنسبة للخصوم الجارية يمكن إرجاع ذلك إلى زيادة ديون المؤسسة اتجاه الموردين وكذلك مطالبة مصلحة الضرائب بجزء المتبقي من مستحقاتها، برغم من أن مؤسسة عملت على تسديد جزء من القروض التي اقترضتها

❖ وعرفت سنة 2014 أيضا تطور في الخصوم مقارنة بسنة 2013 وهو تطور كبير وقد هذا التطور بـ:

7,0 47% ويرجع هذا التطور إلى أن الأموال الخاصة لهذا العام أكبر من التي سجلت في 2013 ويمكن إرجاع ذلك إلى قيام مؤسسة بترحيل جزء من النتيجة الصافية لسنة 2013 إلى 2014 في حساب الترحيل من جديد بالإضافة لهذا هو إن النتيجة الصافية لهذا العام أكبر من التي في سنة 2013، ويمكن إرجاع أيضا هذا التطور إلى أن الخصوم الجارية لسنة 2014 أكبر من التي سجلت في سنة 2013 وذلك بسبب زيادة ديون المؤسسة اتجاه موردها وكذلك اتجاه مقرضوها بالإضافة إلى ذلك مطالبة مصلحة الضرائب بمستحقاتها وكذلك لجوء المؤسسة إلى خصم أوراقها التجارية قبل موعد استحقاقها

❖ واستمر التطور في خصوم إلى سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 وقدرا هذا التطور بـ: 31,47% وبعد تفصيلنا في تركيبة الخصوم نجد أن هذا التطور راجع إلى أن الأموال الخاصة والخصوم غير جارية لسنة 2015 أكبر من التي في 2014 وذلك بسبب ارتفاع رأس المال الصادر وهذا عن طريق تحويل الجزئي للديون التي في ذمة المؤسسة إلى الشريك فارميدال الجزائرية واحتفاظ المؤسسة بجزء من الأرباح في شكل احتياطات وعلاوات بالإضافة إلى ترحيل جزء من النتيجة الصافية لسنة 2014 إلى 2015 في حساب الترحيل من جديد برغم من تسجيل نتيجة صافية سالبة (خسارة) نتيجة قيام مؤسسة بالتعاقد لشراء آلات هذا بالنسبة للأموال الخاصة وعند تفصيلنا في الخصوم الجارية يمكن تفسير سبب هذا الارتفاع إلى لجوء المؤسسة إلى الاقتراض وتسجيل مبلغ من ضرائب تتوقع مؤسسة دفعها خلال السنوات القادمة، على رغم من أن الخصوم الجارية لسنة 2014 أكبر من التي في سنة 2015 ويمكن إرجاع ذلك هو أن مؤسسة قامت بتسديد جزء من ديونها لكل من الموردين والمقرضين على رغم من زيادة التزاماتها لكل من مصلحة الضرائب والبنوك.

❖ وسجلت أيضا سنة 2016 تطور قدرا هذا التطور بـ: 28,3% مقارنة بسنة الماضية وهذا التطور راجع إلى أن الأموال الخاصة والخصوم الجارية لسنة 2016 أكبر من التي سجلت في 2015 ويمكن تفسير هذا الارتفاع بالنسبة للأموال الخاصة إلى تحقيق نتيجة صافية موجب (ريح) على عكس السنة الماضية، برغم

من ترحيل النتيجة الصافية لسنة 2015 إلى 2016 في حساب الترحيل من جديد أما بالنسبة للخصوم الجارية يمكن تفسير سبب تطور إلى زيادة ديون المؤسسة اتجاه مورديها ومقرضيها وكذلك زيادة التزاماتها اتجاه مصلحة الضرائب برغم من أن الخصوم غير جارية لسنة 2015 اكبر من التي في 2016 وذلك بسبب قيام مؤسسة في سنة 2016 بتسديد جزء من فروضيها المالية.

ثانياً: تقديم جدول حسابات النتائج خلال الفترة (2016-2013):

يمكن تلخيص أهم التطورات الجارية في إيرادات وأعباء مؤسسة فارميدال أن أس خلال الفترة (2016-2013) من خلال الجدولين التاليين:

جدول رقم (3-5): جدول حسابات النتائج خلال فترة (2013-2015)

الوحدة: دج

| البيان | 2013 | 2014 | 2015 |
|--|--------------------|--------------------|--------------------|
| مبيعات البضائع | | | |
| المنتجات المصنعة | 142.854.128 | 183.348.400 | 235.356.121 |
| تقديم الخدمات | 36.376.919 | 9.236.689 | 10.918.265 |
| مبيعات الأعمال (الأشغال) | | | |
| المنتجات الثانوية | | | |
| التخفيضات والتزيلات والحسومات الممنوحة | 381.925 | 6.622.307 | 44.430.090 |
| رقم الأعمال الصافي من التخفيضات والتزيلات والحسومات | 178.849.176 | 185.962.781 | 201.844.296 |
| الإنتاج المخزن | (11.895.423) | | 78.983.986 |
| الإنتاج المثبت | | | |
| إعانات الاستغلال | | | |
| إنتاج السنة المالية | 166.953.752 | 185.962.781 | 280.828.283 |
| مشتريات البضائع | | | |
| مواد أولية | 29.943.237 | 52.848.693 | 26.119.502 |
| تموينات أخرى | 53.290.589 | 66.345.800 | 40.295.178 |
| تغيرات المخزونات | 18.349.463 | (97.852.122) | 107.483.535 |
| مشتريات | 1.779.581 | 4.399.276 | 4.301.025 |
| مشتريات أخرى | 995.936 | 2.041.559 | 2.234.442 |
| التخفيضات والتزيلات والحسومات المتحصل عليها من المشتريات | | | |
| التقاويل العام | 20.000 | | |
| الإيجارات | 11.000 | 14.830.747 | 2.680.000 |

| | | | |
|--------------------|--------------------|--------------------|---|
| 1.735.582 | 6.024.589 | 537.038 | الصيانة والتصليلات والرقابة |
| 1.093.375 | 2.089.356 | 821.804 | أقساط التأمينات |
| | | | العاملون الخارجون عن المؤسسة |
| 7.496.903 | 7.664.374 | 2.775.545 | أجور الوسطاء والأتعاب |
| 645.310 | 470.418 | 265.050 | الإعلان |
| 4.256.371 | 4.237.349 | 3.040.876 | التنقلات والاستقبالات |
| 2.841.555 | 2.679.454 | 2.079.059 | خدمات أخرى |
| | | | التخفيضات والحسومات المتحصل عليها من خدمات خارجية أخرى |
| 201.182.783 | 65.779.397 | 113.909.181 | 2 _ استهلاك السنة المالية |
| 79.645.499 | 120.183.384 | 53.044.570 | 3 _ القيمة المضافة للاستغلال |
| 45.052.271 | 41.789.047 | 28.783.136 | أعباء المستخدمين |
| 8.487.826 | 7.774.817 | 8.095.702 | الضرائب والرسوم المدفوعات المماثلة |
| 26.105.401 | 70.619.518 | 161.165.731 | 4 _ إجمالي فائض الاستغلال |
| 915.646 | 125.037 | 79.852 | المنتجات العملياتية الأخرى |
| 915.646 | 10.462 | 914.847 | أعباء العملياتية الأخرى |
| 15.412.602 | 13.633.122 | 13.119.659 | مخصصات الإهلاكات |
| | | | مؤونات |
| 3.033.512 | 34.482.118 | | خسائر القيمة |
| | | | إسترجاعات على خسائر القيمة والمؤونات |
| 8.208.686 | 22.618.863 | 2.211.077 | 5 _ النتيجة العملياتية |
| 260.911 | 561.029 | 139.006 | المنتجات المالية |
| 3.482.854 | 405.428 | | الأعباء المالية |
| (3.221.943) | 155.600 | (225.331) | 6 _ النتيجة المالية |
| 4.986.743 | 22.774.464 | 1.985.745 | 7 _ النتيجة العادية |
| | | | عناصر غير عادية (منتجات) |
| 5831.644 | | | عناصر غير عادية (أعباء) |
| (5.832.644) | | | 8 _ النتيجة غير عادية |
| 0 | 5.238.126 | 207.508 | الضرائب المؤجلة على النتائج |
| | | | الضرائب المستحقة على النتائج |
| (844.900) | 17.536.337 | 1778.237 | النتيجة الصافية للسنة المالية |

المصدر: من إعداد الطالبتين وذلك بالاعتماد وثائق المؤسسة خلال فترة (2013-2015)

نتيجة لتغير الشكل الفني الذي تعتمده مؤسسة فارميدال أن أس في عرض جدول حسابات النتائج في سنة 2016 سنعرضه بمنعزل على السنوات الأخرى.

الجدول رقم (6-3): جدول حسابات النتائج لسنة 2016

الوحدة: دج

| البيان | 2016 |
|---|-----------------------|
| المبيعات والمنتجات الملحقة | 264.090.569,96 |
| الإنتاج المخزن أو المنخفض من المخزون | 31.492.316,57 |
| الإنتاج المثبت | |
| إعانات الاستغلال | |
| 1_ إنتاج السنة المالية | 295.582.886,53 |
| المشتريات المستهلكة | 109.591.608,11 |
| الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى | 46.301.992,11 |
| 2_ استهلاك السنة المالية | 155.893.601,07 |
| 3_ القيمة المضافة للاستغلال | 139.689.285,46 |
| أعباء المستخدمين | 52.719.094,99 |
| الضرائب والرسوم المدفوعات المتماثلة | 14.386.989,34 |
| 4_ إجمالي فائض الاستغلال | 72.583.201,13 |
| المنتجات العملياتية الأخرى | 3.311.527,25 |
| الأعباء العملياتية الأخرى | 2.435.735,63 |
| المخصصات الإهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة | 73.506.978,31 |
| إسترجاعات على خسائر القيمة والمؤونات | 428.125.48,30 |
| 5_ النتيجة العملياتية | 42.764.562,74 |
| المنتجات المالية | 261.308,14 |
| الأعباء المالية | 6.718.295,32 |
| 6_ النتيجة المالية | (6.456.987,18) |
| 7_ النتيجة العادية قبل الضرائب | 36.307.575,56 |
| الضرائب المؤجلة على النتائج العادية | 984.009 |
| الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية | |
| منتجات الأنشطة العادية | 341.968.270 ,22 |
| مجموع أعباء الأنشطة العادية | 306.644.703,66 |
| 8_ النتيجة الصافية لأنشطة العادية | 35.323.566,56 |

| | |
|---------------|----------------------------|
| | منتجات غير عادية |
| | أعباء غير عادية |
| | 9_نتيجة غير عادية |
| 35.323.566,56 | صافي النتيجة السنة المالية |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة خلال فترة الدراسة (2016)

نلاحظ من خلال جدول رقم (5-3) الذي يمثل جدول حسابات النتائج خلال فترة (2013-2015) والجدول رقم (6-3): الذي يمثل جدول حسابات النتائج لسنة 2016 والذي بموجبها يتم تحديد إيرادات وتكاليف الدورة المالية أن:

❖ النتيجة المالية في تطور خلال فترة الدراسة والتي تشمل كل من سنة 2013، 2014، 2015، 2016 وتمثل نسب هذا التطور باعتبار أن سنة الأساس هي السنة الماضية على التوالي ب: 06,22% و 38,11% و 58,50% و 55,5%.

❖ كما نلاحظ أيضا بالاعتماد على نفس الجدولين أن استهلاك السنة المالية في تذبذب خلال فترة الدراسة حيث سجلت تطور أو ارتفاع في كل من 2013 وقدرا ب: 6,15% وفي 2014 ب: 25,42% و 2015 بحوالي 3 أضعاف من نتيجة استهلاك السنة المالية لسنة 2014 على غرار سنة 2016 التي عرفت انخفاض ب: 51,22% على اعتبار أن سنة الأساس هي السنة الماضية.

❖ كما عرفت أيضا القيمة المضافة للاستغلال تذبذب خلال فترة الدراسة حيث سجلت ارتفاع أو تطور في كل من 2013، 2014، 2016 وقدرا هذا التطور على التوالي ب: 68,38% وبحوالي 3 أضعاف من القيمة المضافة التي سجلت في السنة الماضية وب: 38,75% على عكس سنة 2015 التي سجلت انخفاض قدرا ب: 73,33% باعتبار أيضا أن سنة الأساس هي السنة الماضية.

❖ من خلال نفس الجدولين نلاحظ أيضا أن إجمالي فائض الاستغلال هي أيضا في تذبذب خلال فترة الدراسة حيث سجلت تطور في كل من 2013، 2014، 2016 على غرار سنة 2015 التي عرفت انخفاض وقدرا هذا الانخفاض ب: 73,33% مقارنة بسنة 2014، أما بالنسبة لتطور فقدرا على التوالي ب: 28,19% في سنة 2013 وبحوالي 5 أضعاف في سنة 2014 من نتيجة 2013 وبحوالي 3 أضعاف في سنة 2016 مقارنة بإجمالي فائض الاستغلال لسنة 2015.

❖ كما نلاحظ من خلال نفس الجدولين أن النتيجة التشغيلية في تذبذب خلال فترة الدراسة حيث سجلت تطور في كل من 2013 وقدرا ب: 80,57% وفي 2014 بأضعاف من النتيجة التشغيلية لسنة 2013 وسنة 2016 هي الأخرى عرفت تطور ب: 6 أضعاف مقارنة بنتيجة سنة 2015، على عكس سنة 2015 التي عرفت انخفاض مقارنة بسنة 2014 وقدرا هذا الانخفاض ب: 63,37%.

❖ نلاحظ أيضا أن النتيجة المالية هي أيضا في تذبذب حيث حققت نتيجة سالبة في 2013، 2016، وهذا راجع إلى أن الأعباء المالية أكبر من المنتجات المالية أما سنة 2014 عرفت نتيجة موجبة وهذا راجع إلى أن المنتجات المالية أكبر من الأعباء المالية.

❖ نلاحظ من خلال جدولين أن النتيجة العادية هي الأخرى عرفت تطور خلال فترة الدراسة حيث قدر هذا التطور بـ: 85,61% في 2013 وعرفت 2014 تطور بأضعاف من سنة 2013 وسنة 2015 بـ: 10,78% وسنة 2016 عرفت تطور بحوالي 8 أضعاف من النتيجة العادية لسنة 2015

❖ كما نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج لسنة 2016 أن النتيجة الصافية للأنشطة العادية سجلت إلا في سنة 2016 نتيجة قيام المؤسسة بمجموعة من الأنشطة العادية.

❖ كما أن النتيجة غير عادية سجلت إلا في سنة 2015 نتيجة قيام المؤسسة بمجموعة من الأنشطة غير عادية خلال سنة 2015.

❖ من خلال أيضا الجدولين أن النتيجة الصافية للسنة المالية موجبة في كل من سنة 2013 و 2014 و 2016 أي ربح وتحقيق هذه نتيجة يرجع إلى أن إيراداتها أكبر من أعباءها، بينما حققت خسارة في سنة 2015 ويرجع تحقيق هذه الخسارة إلى أن إيراداتها كانت أقل من الأعباء نتيجة قيام مؤسسة فارميدال أن أس بعقد صفقة لشراء آلات تساعد في لقيام بنشاطاتها.

المطلب الثاني: التحليل المالي من خلال مؤشرات التوازن المالي

يمكن استخراج مؤشرات التوازن المالي انطلاق من التوازن بين جانب الأصول والخصوم وعموما قد تم استخدام ثلاث مؤشرات

أولاً: رأس المال العامل (FRg)

تهدف الميزانية المالية إلى تحليل السيولة وفق لمفهوم الذمي أي فرق بين مجموع ما تملكه المؤسسة وما عليها من التزامات لمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، سوف نوضح من خلال هذه الجداول كيفية حساب مختلف أنواع رأس المال العامل.

1. حساب رأس المال العامل الصافي :

إن مؤشر رأس المال العامل الصافي يحسب وفق منظورين من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية، سنوضح من خلال الجدول التالي كيفية حسابه.

الجدول رقم (7-3): حساب رأس المال العامل الصافي لمؤسسة فارميدال أن أس خلال فترة

الدراسة (2016-2013) الوحدة: دج

| 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | طريقة الحساب | مؤشرات التوازن |
|-----------|-----------|----------|----------|--|--|
| 142732321 | 139364290 | 49540074 | 23665366 | الأموال الدائمة- الأصول الثابتة | رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية |
| 142732321 | 139364290 | 49540073 | 23665366 | الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل | رأس المال العامل الصافي من أسفل الميزانية |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة خلال فترة الدراسة (2016-2013)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (7-3): الذي يمثل حساب رأس المال العامل الصافي لمؤسسة فارميدال أن أس خلال فترة الدراسة (2016-2013) أن المؤسسة حققت رأس المال العامل صافي موجب وهو مؤشرا على وضع مالي مريح وهو ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان يوجه لتمويل دورة استغلال المؤسسة، وهو ما يفسر أيضا قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة من خلال أموالها الدائمة وكذلك قدرتها على تسديد ديونها قصيرة الأجل عن طريق أصولها المتداولة.

2. رأس المال العامل الإجمالي:

هو مجموع عناصر الأصول التي يتكفل بها نشاط المؤسسة والتي تدور على مدة سنة أو أقل.

جدول رقم (8-3): حساب رأس المال العامل الإجمالي لمؤسسة فارميدال أن أس خلال فترة

الدراسة (2016-2013)

الوحدة: دج

| 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | طريقة الحساب | مؤشرات التوازن |
|-----------|-----------|-----------|-----------|---|------------------------------|
| 399460098 | 293422243 | 266535643 | 114210655 | رأس المال العامل الإجمالي= مجموع الأصول المتداولة. | رأس المال العامل الإجمالي |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة خلال فترة (2016-2013)

نلاحظ من خلال الجدول رقم(8-3) :الذي يمثل حساب رأس المال العامل الإجمالي لمؤسسة فارميدال أن أس خلال فترة الدراسة (2013-2016) أن قيمة رأس المال العامل الإجمالي موجب وهذا يدل على أن المؤسسة تمتلك سيولة جيدة وكافية لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل اتجاه الغير .

3. رأس المال العامل الخاص:

هو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول غير جارية، ويحسب كما يلي:

جدول رقم (9-3): حساب رأس المال العامل الخاص لمؤسسة فارميدال أن أس خلال فترة

الدراسة(2013-2016) الوحدة: دج

| 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | طريقة الحساب | مؤشرات التوازن |
|----------|----------|----------|----------|------------------------------|------------------------|
| 44655820 | -5161746 | 49540074 | 23457858 | أموال الخاصة- أصول غير جارية | رأس المال العامل الخاص |

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد علي وثائق المؤسسة خلال فترة الدراسة(2013-2016)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (9-3): الذي يمثل حساب رأس المال العامل الخاص لمؤسسة فارميدال أن أس خلال فترة الدراسة (2013-2016) أن قيمة رأس المال العامل الخاص موجب خلال سنوات التالية 2013،2014،2016 وهو ما يفسر أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الغير جارية زائد جزء من الأصول الجارية عن طريق أموالها الخاصة، وهذا يعني أن المؤسسة تتمتع باستقلالية المالية خلال هذه السنوات، ما عدا سنة 2015 التي سجلت رأس المال العامل الخاص سالب بمعنى أن المؤسسة لا تستطيع تمويل أصولها غير جارية بأموالها الخاص وبالتالي لا تتمتع بالاستقلالية المالية مما يدل على اعتمادها على الديون في تمويل جزء من الأصول الجارية.

4. رأس المال العامل الأجنبي أو الخارجي:

هو جزء من الديون الأجنبية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول الجارية، سنوضح من خلال الجدول التالي كيفية حسابه.

جدول رقم (10-3): حساب رأس المال العامل الأجنبي لمؤسسة فارميدال أن أس خلال فترة الدراسة (2013-2016)

الوحدة: دج

| 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | طريقة الحساب | مؤشرات التوازن |
|-----------|-----------|-----------|----------|--|--------------------------|
| 284804279 | 298583989 | 216995570 | 90752797 | مجموع الديون أو ديون قصيرة الأجل+ ديون طويلة الأجل | رأس المال العامل الأجنبي |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة خلال فترة الدراسة (2013-2016)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10-3): الذي يمثل حساب رأس المال العامل الأجنبي لمؤسسة فارميدال أن أس خلال فترة الدراسة (2013-2016) أن قيمة رأس المال العامل الأجنبي في تزايد من سنة 2013 إلى 2015 بسبب اعتمادها على مصادر الخارجية في تمويل الأصول الجارية، مما يدل على أن المؤسسة غير مستقلة مالياً، غير أنها سجلت انخفاض في سنة 2016 بمعنى أن المؤسسة عملت على تخفيض الموارد المالية الأجنبية.

ثانياً: احتياجات رأس المال العامل (BFR)

هو ذلك الجزء من الاحتياجات الدورية (المخزونات، وقيم قابلة للتحقيق) الذي لم يغطي بطرف الديون قصيرة الأجل، سنوضح من خلال الجدول التالي كيفية حسابه.

الجدول رقم (11-3): حساب احتياجات رأس المال العامل لمؤسسة فارميدال أن أس خلال فترة الدراسة (2013-2016)

الوحدة: دج

| 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | طريقة الحساب | مؤشرات التوازن |
|----------|----------|------------|------------|--|---------------------------|
| 70732415 | 66263992 | (42652063) | 3559513,00 | (أصول متداولة-النقدية)- (ديون قصيرة الأجل- سلفات مصرفية) | احتياجات رأس المال العامل |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة خلال فترة الدراسة (2013-2016)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11-3): الذي يمثل حساب احتياجات رأس المال العامل لمؤسسة فارميدال أن أس خلال فترة الدراسة (2013-2016) أن قيمة احتياجات رأس المال العامل موجب خلال السنوات التالية: 2013، 2015، 2016 وهذا دليل على أنها بحاجة إلى سيولة لتغطية هذا الاحتياج الذي

يظهر نتيجة منح آجال طويلة لزيائن وكذلك ضعف أداء التفاوض التجاري (قبول آجال قصيرة لتسديد الموردون) وإضافة إلى ذلك فان مخزون المؤسسة يتميز بمعدل دوران بطيء، بينما سنة 2014 نلاحظ أن قيمة احتياجات رأس المال العامل بقيمة سالبة وهذا يرجع إلى قدرة الديون قصيرة الأجل على تغطية الأصول المتداولة.

ثالثا:الخزينة الصافية(Tn)

تعتبر الخزينة من القيم المالية التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة بحيث تعبر عن القيمة السائلة التي تبقي فعلا تحت تصرف المؤسسة، وتحسب وفقا لطريقتين، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-12): حساب الخزينة الصافية لمؤسسة فارميدال أن أس خلال فترة الدراسة

الوحدة : دج

(2016-2013)

| 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | طريقة الحساب | مؤشرات التوازن |
|----------|----------|----------|----------|--|-----------------|
| 71999906 | 73100298 | 92192136 | 20105853 | قيم الجاهزة - سلفات مصرفية أو خزينة الأصول - خزينة الخصوم | الخزينة الصافية |
| 71999906 | 73100298 | 92192136 | 20105853 | رأس المال العامل - احتياجات رأس مال العامل | |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة خلال فترة الدراسة (2013-2016)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-12): الذي يمثل حساب الخزينة الصافية لمؤسسة فارميدال أن أس خلال فترة الدراسة (2013-2016) أن قيمة الخزينة الصافية موجبة وهذا يعبر عن الوضعية الجيدة للمؤسسة لأنها لم تعاني من أي عجز في الخزينة خلال هذه الفترة وتحقيق هذه النتائج يرجع إلى أن رأس المال العامل اكبر من احتياجات رأس المال العامل في كل السنوات المدروسة وعليه يمكن للمؤسسة أن تعالج بعض التزاماتها من خلال أموال الخزينة لان هناك أموال يفترض على المؤسسة استعمالها.

وعليه فان المؤسسة الاقتصادية فارميدال أن أس متوازن ماليا من خلال تحقيق الشروط الآتية:

- ❖ رأس المال العامل الصافي اكبر من الصفر.
- ❖ رأس المال العامل الصافي اكبر من احتياجات رأس المال العامل.
- ❖ الخزينة الصافية اكبر من الصفر.

المطلب الثالث: التحليل من خلال النسب المالية ومن خلال تحليل الاستغلال:

تعتبر مؤشرات التحليل المالي غير كافية للحكم على أداء المالي للمؤسسة في السنوات الماضية لذلك تظهر طريق أخرى تعتبر أكثر ديناميكية وهي طريقة التحليل من خلال النسب المالية ومن خلال تحليل الاستغلال، وفي هذا المطلب سوف نركز على النسب المالية وتحليل الاستغلال.

أولاً: النسب المالية**1. نسب السيولة**

السيولة هي القدرة المؤسسة في الحصول على النقد حيث تقيس هذه النسبة درجة توفر النقد لسداد الديون قصيرة الأجل، والجدول التالي سنوضح كيفية حسابها.

الجدول رقم (3-13): حساب نسب السيولة لمؤسسة فارميدال أن أس خلال فترة الدراسة

(2016-2013)

الوحدة: دج

| 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | طريقة الحساب | نسب السيولة |
|------|------|------|------|---|---------------------------------|
| 2,14 | 1,90 | 1,23 | 1,26 | الأصول المتداولة \ الديون قصيرة الأجل | نسبة السيولة العامة |
| 1,43 | 1,24 | 0,87 | 1,11 | الأصول المتداولة - المخزون \ الديون قصيرة الأجل | نسبة السيولة السريعة |
| 0,39 | 0,47 | 0,42 | 0,22 | النقدية \ الديون قصيرة الأجل | نسبة السيولة الجاهزة |
| 0,62 | 0,73 | 1,55 | 0,57 | المخزون \ الأصول المتداولة-الديون قصيرة الأجل | نسبة مخزون إلى رأس المال العامل |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة خلال فترة الدراسة (2013-2016)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-13): الذي يمثل حساب نسب السيولة لمؤسسة فارميدال أن أس خلال فترة الدراسة (2013-2016) أن:

❖ **نسبة السيولة العامة:** تعبر هذه النسبة على عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الديون قصيرة الأجل، نلاحظ أن هذه النسبة في الأربع سنوات المدروسة إيجابية، من الناحية المالية لأنها أكبر من 1. وهذا يعني أن الأصول المتداولة قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل ونلاحظ ارتفاع هذه النسبة خلال فترة الدراسة وهذا أمر إيجابي بمعنى أن المؤسسة ليست بحاجة إلى تحويل أصولها الغير جارية أو الحصول على قروض جديدة من اجل تغطية ديونها.

❖ **نسبة السيولة السريعة:** تعبر هذه النسبة على مدى قدرة المؤسسة على سداد التزامات قصيرة الأجل دون الالتجاء إلى بيع المخزونات، حيث نلاحظ أن هذه النسبة موجبة خلال السنوات 2013، 2015، 2016 أكبر من 1. وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل عن طريق الأصول الجارية دون اللجوء إلى بيع المخزون، بينما في سنة 2014 نلاحظ أن هذه النسب صغيرة اقل من واحد وهذا يدل على أن مؤسسة غير قادرة على سداد جميع ديونها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع المخزون ويرجع ذلك إلى زيادة ديون المؤسسة نتيجة زيادة عملية الاقتراض، وشراء على الحساب، وكذلك اللجوء إلى خصم الأوراق التجارية قبل مواعيد استحقاقها.

❖ **نسبة السيولة الجاهزة:** تعبر هذه النسب على مدى قدره المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل، وذلك بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها فقط ويفضل في هذه النسبة أن تكون محصورة ما بين (0,3-0,5). بالنسبة للحالة المدروسة نلاحظ انخفاض في هذه النسبة في سنة 2013 مما يعني أن المؤسسة غير قادرة على تغطية كل دونها قصيرة الأجل وذلك بالاعتماد على القيم الجاهزة، وهذا يدل على أن وضعيتها السيئة خلال 2013 وذلك لاعتمادها على قيم المالية غير جاهزة والتي من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزونات أو الحقوق إلى قيم جاهزة، بينما باقي السنوات الأخر نلاحظ أن هذه النسبة جيدة بالنسبة للمؤسسة فالنسبة المثلى تتراوح بين (0,3-0,5).

❖ **نسبة مخزون إلى رأس المال العامل:** تقيس هذه النسبة درجة سيولة المؤسسة، أي قدرة المؤسسة على تمويل عملياتها الجارية. حيث نلاحظ انخفاض هذه النسبة خلال سنة 2013 هذا يدل على أن المؤسسة غير قادرة تماما على تمويل مخزونها مما يتحتم عليها اللجوء لديون قصيرة الأجل والأمر نفسه بالنسبة لسنة 2015 و 2016، أما بالنسبة لسنة 2014 فقد ارتفعت نسبة إلى 1,55 وهذه النسبة تعتبر نسبة جيدة لو حاولت المؤسسة الحفاظ عليها.

2. نسب الربحية :

وهي النسب التي تقيس كفاءة الإدارة في استغلال الموارد استغلالا امثل في تحقيق الأرباح، وهي مؤشر لنجاح الأعمال ونظرا لعدم توفر معلومات سنكتفي بحساب النسب التالية:

الجدول رقم (3-14): حساب نسب الربحية لمؤسسة فارميدال أن أس خلال فترة الدراسة
(2016-2013)

الوحدة: دج

| 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | طريقة حساب | نسب الربحية |
|-------|--------|------|------|---|--------------------------------------|
| 12,01 | (0,29) | 8,35 | 0,85 | صافي الأرباح بعد الضرائب/رأس المال المستثمر $\times 100$ | معدل العائد على الأموال المستثمرة |
| - | - | - | - | هامش الربح/المبيعات $\times 100$ | هامش الربح |
| 12 | (0,29) | 8,35 | 0,85 | صافي الأرباح بعد الضرائب /حق الملكية $\times 100$ | معدل العائد على حقوق الملكية |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة خلال فترة الدراسة (2013-2016)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-14): الذي يمثل حساب نسب الربحية لمؤسسة فارميدال أن أس خلال فترة الدراسة (2013-2016) أن:

❖ **معدل العائد على الأموال المستثمرة:** التي توضح نسبة ما يعطيه الدينار الواحد من الأموال المستثمرة من الأرباح مهما كان مصدرها ،حيث نلاحظ أن هذه النسبة متذبذب حيث عرفت انخفاض في سنة 2013، 2015 وهذا ما يدل على عدم الاستغلال الأمثل للموارد وزيادة الديون ،غير أن سنة 2016، 2014 شهدت ارتفاع في هذه النسبة وهذا دليل على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وانخفاض الديون.

❖ **هامش الربح:** تبين هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من مجمل الأرباح، ولا يمكن حسابها نظرا لعدم توفير جميع المعلومات لذلك.

❖ **معدل العائد على حقوق الملكية:** تعبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك نتيجة استثمار أموالهم في المؤسسة ، وبناءا على هذه النسبة يقرر الملاك الاستمرار في نشاط المؤسسة أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى ، حيث نلاحظ أن هذه النسبة متذبذب حيث عرفت انخفاض في سنة 2013، 2015 وذلك عدم كفاءة الإدارة في استغلال أموال الملاك من أجل ضمان عائد مرضى لهم. غير أن سنة 2014، 2016 عرفت ارتفاع في هذه نسبة لأسباب اشرنا إليها سابقا (معدل العائد على الأموال المستثمرة) وملاحظ هنا أن معظم الأموال المستثمرة هي أموال الملاك .

3. نسب النشاط

تستخدم نسب النشاط من أجل قياس قدرة المؤسسة على تحويل حسابات الميزانية إلى مبالغ نقدية أو إلى مبيعات، ونظراً لعدم توفر جميع المعلومات سنكتفي بحساب النسب التالية:

الجدول رقم (3-15): حساب نسب النشاط لمؤسسة فارميدال أن أس خلال فترة الدراسة (2013-2016)

الوحدة: دج

| نسب النشاط | طريقة الحساب | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|-------------------------------|---|--------|--------|--------|------|
| معدل دوران الأصول المتداولة | صافي المبيعات/مجموع الأصول المتداولة | 1,57 | 0,70 | 0,69 | 1,41 |
| معدل دوران المخزون السلعي | كلفة البضاعة المباعة/متوسط المخزون السلعي | 3,96 | 1,23 | 0,46 | 0,17 |
| معدل التحصيل على الزبائن | رقم الأعمال السنوي / (الزبائن+أوراق القبض) | 0,82 | 0,62 | 0,69 | 0,75 |
| مدة التحصيل من الزبائن | 1/معدل التحصيل على الزبائن×360 | 439,02 | 580,65 | 521,74 | 480 |
| معدل دوران الديون قصيرة الأجل | المشتريات السنوية على الحساب / (المورد+أوراق الدفع) | - | - | - | - |
| مدة التسديد المورد | 1/معدل دوران الديون قصيرة الأجل×360 | - | - | - | - |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة خلال فترة الدراسة (2013-2016)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15-3): الذي يمثل حساب نسب النشاط لمؤسسة فارميدال أن أس خلال فترة الدراسة (2013-2016) أن :

❖ **معدل دوران الأصول المتداولة:** يوضح هذا المعدل ما يحققه كل دينار مستثمر في الأصول من رقم الأعمال ،حيث نلاحظ أن هذه النسب في تذبذب حيث عرفت انخفاض في سنة 2014، 2015 وهذا ما يدل على عدم كفاءة المؤسسة في استثمار مواردها بينما سجلت ارتفاع في 2013،2016.

❖ **معدل دوران المخزون السلعي :** يوضح هذا المعدل قدرة مؤسسة فارميدال أن أس على تصريف البضاعة ،حيث نلاحظ انخفاض معدل دوران المخزون السلعي خلال فترة الدراسة وهو مؤشرا سلبيا على كفاءة المؤسسة وفعالية سياستها في عملية البيع.

❖ **معدل التحصيل من الزبائن :** حيث يمثل هذا المعدل عدد المرات التي تباع فيها المؤسسة منتوجاتها على الحساب ،حيث نلاحظ أن اغلب مبيعات المؤسسة تكون على الحساب من اجل كسب المزيد من الزبائن لان مؤسسة فارميدال مؤسسة جديدة في القطاع الخاص بالأدوية.

❖ **مدة تحصيل من الزبائن:** هي المدة الزمنية التي تمنحها المؤسسة للزبون حتى يسدد ما عليه ،ويجب أن لا تتعدى هذه المدة 90 يوم . حيث نلاحظ أن المؤسسة تمنح زبائنها أكثر من 90 يوم حيث يجب عليها تخفيض هذه المدة بحيث تكون متوازن مع عدد الأيام التي يمنحها أيها الموردين

❖ **معدل دوران ديون قصيرة الأجل :** حيث يمثل هذا المعدل عدد المرات التي تشتري فيها المؤسسة الموارد أولية واللوازم على الحساب ، لا يمكن حسابها نظرا لعدم توفر جميع المعلومات.

❖ **مدة تحصيل الموردين:** هي المدة الزمنية التي يمنحها المورد للمؤسسة إلى حين موعد التسديد ويجب أن لا تتعدى هذه المدة 90 يوم. ولا يمكن حسابها لعدم توفر جميع المعلومات .

4. نسب التمويل:

تعبر هذه النسب على العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول وعناصر الخصوم، سنوضح كيفية حساب هذه النسب.

الجدول رقم (3-16):حساب نسب التمويل لمؤسسة فارميدال أن أس خلال فترة الدراسة

الوحدة: دج

(2013-2016)

| 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | كيفية الحساب | نسب التمويل |
|------|------|------|------|---------------------------------|---------------------|
| 1,41 | 1,38 | 1,28 | 1,13 | الأموال الدائمة /الأصول الثابتة | نسبة التمويل الدائم |
| 1,13 | 0,99 | 1,28 | 1,13 | الأموال الخاصة /الأصول الثابتة | نسبة التمويل الخاص |

| | | | | | |
|------|------|------|------|-----------------------------|--------------------------|
| 0,58 | 0,54 | 0,51 | 0,70 | الأموال الخاصة/مجموع الخصوم | نسبة الاستقلالية المالية |
| 0,42 | 0,46 | 0,49 | 0,30 | مجموع الديون/مجموع الأصول | نسبة القابلة لتسديد |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة خلال فترة الدراسة (2013-2016)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16-3): الذي يمثل حساب نسب التمويل لمؤسسة فارميدال أن أس خلال فترة الدراسة (2013-2016) أن :

❖ **نسبة التمويل الدائم:** تعبر هذه النسبة عن مفهوم رأس المال العامل الموجب بحيث يجب أن تكون أكبر 1، هنا نجد أن المؤسسة حققت هذا الشرط خلال سنوات الدراسة وهذا ما يدل على أن المؤسسة قادرة على تغطية جميع أصولها الثابتة بواسطة الأموال الدائمة مع وجود فائض مالي يقترب من الصفر يمثل هامش أمان الذي تحتاط به المؤسسة لمواجهة تذبذبات غير متوقعة في دورة الاستغلال

❖ **نسبة التمويل الخاص:** تعبر هذه النسبة عن القدرة المؤسسة عن التمويل الذاتي تشير النسب المتحصل عليها من المؤسسة خلال السنوات الثلاث 2013، 2014، 2016 إلى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاص لان نسبة أكبر من 1 وهذا يدل على أن المؤسسة استطاعت تمويل الأصول الثابتة عن طريق أموالها الخاصة. أما بالنسبة لسنة 2015 فقد انخفضت هذه النسبة وهذا راجع إلى أن المؤسسة لم تستطع تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة لان مؤسسة فارميدال أن أس قامت بشراء المزيد من آلات ومعدات.

❖ **نسبة الاستقلالية المالية:** يمكن القول إن النسب المحصل عليها في السنوات الأربع كانت اقل من 1 أي نتائج سيئة مما يدل على مؤشر سلبي يعكس عدم استقلالية المؤسسة يبين لنا أن المؤسسة لا تتمتع نوعا ما بالاستقلالية المالية لأنها تعتمد بشكل كبير على الديون في تمويل أصولها ولا يمكن لها الحصول على قروض إضافية.

❖ **نسبة قابلة للتسديد:** تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل أصولها وتقدر هذه النسبة على مر السنوات الأربعة بأنها اقل من 0,5 وهذا يدل على أن المؤسسة لا تواجه أي صعوبة في سداد قيمة الديون والفوائد حين يصل موعد استحقاقها.

5. نسب المديونية(الهيكل التمويلي):

تستخدم هذه النسب لتقييم الاستقرار المالي للمؤسسة، وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وتستخدم هذه النسب لتقييم أساليب التمويل وسوف نوضح كيفية حسابها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-17): حساب نسب المديونية لمؤسسة فارميدال أن أس خلال فترة الدراسة
(2016-2013)

الوحدة: دج

| 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | طريقة الحساب | نسب المديونية |
|------|------|------|------|---|---|
| 0,97 | 1,01 | 1,03 | 0,43 | مجموع الديون/حق الملكية | نسبة الديون إلى حقوق المساهمين |
| 0,63 | 0,52 | 1,03 | 0,43 | الخصوم المتداولة/حق الملكية | نسبة الخصوم المتداولة إلى حق الملكية |
| 1,18 | 1,23 | 0,85 | 0,89 | الأصول الثابتة/حق الملكية | نسبة الأصول الثابتة إلى حق الملكية |
| 1,16 | 0,98 | 1,23 | 1,26 | الأصول المتداول/الديون | نسبة الأصول المتداولة إلى الديون |
| - | - | - | - | الإرباح قبل الفوائد والضريبة/الفائدة على الديون | عدد مرات تغطية الأرباح للفائدة على الديون |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة خلال فترة الدراسة (2013-2016)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-17): الذي يمثل حساب نسب المديونية لمؤسسة فارميدال أن أس خلال فترة الدراسة (2013-2016) أن:

❖ **نسبة الديون إلى حقوق المساهمين:** هذه النسبة تقيس مدى مساهمة الدائنين في أموال المؤسسة مقارنة بمساهمة الملاك، حيث كلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما استطاعت المؤسسة أن تتعامل بمرونة مع الدائنين، أما إذا كانت مرتفعة فإن المخاطر التي قد يتعرض لها الدائنون سوف تزداد. حيث تشير النسب المتحصل عليها أن المؤسسة اعتمدت على الديون بشكل كبير خلال السنوات التالية 2014، 2015، 2016 وهذا ما يفسر أن أغلب أصولها عبارة عن ديون مقارنة بسنة 2013 حيث اعتمدت المؤسسة على مساهمات الملاك أكثر من ديون.

❖ **نسبة الخصوم المتداولة إلى حق الملكية:** توضح هذه النسب العلاقة بين الأموال المتأتية من الملاك ومتأتية عن القروض. حيث نلاحظ انخفاض هذه النسب في 2013، 2015، 2016 وهذا ما يفسر ضعف

ثقة الدائنين بوضعية المؤسسة على المدى القصير، مقارنة بسنة 2014 التي عرفت ارتفاع وهذا ما يؤكد زيادة ثقة الدائنين واعتماد المؤسسة على الديون قصيرة في تغطية العجز.

❖ **نسبة الأصول الثابتة إلى حق الملكية:** تمثل هذه النسبة مدى مساهمة أموال الملاك في تمويل الأصول الثابتة. حيث عرفت هذه النسبة ارتفاع في 2015, 2016 وهذا يعني أن المؤسسة أصبحت تعتمد على أموال الملاك بشكل أكبر في تمويل الأصول الثابتة بسبب ارتفاع رأس مالها خلال هذه الفترة، مقارنة بسنة 2013, 2014 حيث عرفت هذه النسبة انخفاض نتيجة انخفاض رأس مالها مقارنة بتلك السنوات.

❖ **نسبة الأصول المتداولة إلى الديون:** تمثل هذه النسب ما مدى اعتماد المؤسسة على الأصول المتداولة في مواجهة الديون. حيث تشير النسب المتحصل عليها ارتفاع هذه النسب خلال 2013, 2014 مقارنة 2015, 2016 يمكن إرجاع ذلك إلى انخفاض الديون أو ارتفاع الأصول المتداولة، على عكس 2015, 2016 التي عرفت ارتفاع في الديون الأمر الذي أدى إلى انخفاض هذه النسبة.

❖ **عدد مرات تغطية الأرباح لمعدل الفائدة على الديون:** تشير هذه النسب إلى مدى قدره المؤسسة على تسديد الفائدة الناتجة عن عملية الاقتراض من خلال الأرباح التي تحققها المؤسسة، فإذا كانت عدد المرات صغيرة فإن ذلك يشير إلى الإفلاس في حالة تدني الأرباح عن الأرباح متوقعة.

ثانياً: تحليل الاستغلال

تستعمل المردودية للحكم على مدي نجاعة وفاعلية التسيير داخل المؤسسة وتنقسم المردودية إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

1. المردودية التجارية:

تعبر على مرودية التي تحققها المؤسسة من خلال مبيعاتها و سنوضح كيفية حسابها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (18-3): حساب المردودية التجارية لمؤسسة فارميدال أن أس خلال الفترة الدراسة (2013-2016)

الوحدة: دج

| 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | طريقة الحساب | تحليل الاستغلال |
|------|------|------|------|---|--------------------|
| 0,13 | 0,00 | 0,09 | 0,01 | نتيجة الدورة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم | المردودية التجارية |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة خلال فترة الدراسة (2013-2016)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (18-3): والذي يمثل حساب المردودية التجارية لمؤسسة فارميدال أن أس خلال فترة الدراسة (2013-2016) أن المردودية التجارية لسنة 2013 قد بلغت 0,01 بمعنى ان كل دينار من المبيعات يحقق ربح ب: 0,01 أما في سنة 2014 فتقدر ربحية كل دينار من المبيعات ب: 0,09 وملاحظ انخفاض هذه النسبة مقارنة 2013 أما بنسبة لسنة 2015 فان ربحية كل دينار من مبيعات هي 0 وهذا نتيجة انخفاض نتيجة الدورة الصافية بشكل كبير، إلا أنها وعرفت ارتفاع في السنة الأخيرة الأمر الذي أدى إلى ارتفاع ربحية كل دينار من المبيعات .

2. المردودية الاقتصادية الإجمالية :

تعتبر المردودية الاقتصادية الإجمالية عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بعد بيع منتوجاتها في السوق والجدول التالي يوضح كيفية حسابها.

الجدول رقم (19-3): حساب المردودية الاقتصادية الإجمالية لمؤسسة فارميدال أن أس خلال فترة الدراسة (2013-2016)

الوحدة: دج

| 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | طريقة الحساب | تحليل الاستغلال |
|------|------|------|------|---|-------------------------------------|
| 0,11 | 0,04 | 0,16 | 0,05 | فائض الإجمالي للاستغلال/الأصول الاقتصادية | معدل المردودية الاقتصادية الإجمالية |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة خلال فترة الدراسة (2013-2016)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (19-3): والذي يمثل حساب المردودية الاقتصادية الإجمالية لمؤسسة فارميدال أن أس خلال فترة الدراسة (2013-2016) أن معدل المردودية الاقتصادية فقد قدرا ب: 0,05 في سنة 2013 والتي تبين أن كل دينار مستخدم في مجموع أصول المؤسسة يقابله 0,05 من العائد. أما في سنة 2014 فقد بلغت 0,16 بمعنى أن كل دينار مستخدم في مجموع أصول المؤسسة يقابله 0,16 من العائد ونلاحظ إنخفاض هذا المعدل في سنة 2015 إلى 0,04 أي إنخفاض العائد الذي يحققه كل دينار وتداركت في سنة 2016 هذا الإنخفاض حيث إرتفع المعدل إلى 0,11 أي إرتفاع العائد على كل دينار.

3. المردودية المالية:

تعتبر المردودية المالية بمثابة الأموال الخاصة التي تحقق الأرباح الصافية وسنوضح كيفية حسابها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (20-3): حساب المردودية المالية لمؤسسة فارميدال أن أس خلال فترة الدراسة
(2013-2016)

الوحدة: دج

| 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | طريقة حسابها | تحليل الاستغلال |
|------|------|------|------|---------------------------------------|------------------------|
| 0,09 | 0,0 | 0,08 | 0,01 | نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة | معدل المردودية المالية |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة خلال فترة الدراسة (2013-2016)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (20-3): الذي يمثل حساب المردودية المالية لمؤسسة فارميدال أن أس خلال فترة الدراسة (2013-2016) أن معدل المردودية المالية في سنة 2013 قد بلغت قيمته 0,01 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من طرف المؤسسة يعود عليها بربح ب 0,01 والأمر نفسه بالنسبة لسنة 2014، 2016 أما بالنسبة لسنة 2015 نلاحظ أن معدل المردودية المالية بلغ 0 وهذا يعني أنها لم تحقق أي ربح على الأموال المستثمرة وهذا راجع إلى تحقيق نتيجة سالبة خلال هذه السنة لأسباب أشرنا إليها سابقا.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال الفصل الثالث قمنا بالتطرق إلى ماهية المؤسسة الاقتصادية حيث تم تعريفها على أنها اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج وتبادل السلع والخدمات ويمكن تقسيم المؤسسة الاقتصادية إلى عدة أنواع وذلك تبعا للشكل القانوني أو لطبيعة الملكية أو حسب حجم المؤسسة أو تبعا للطابع الإقتصادي وهو الأكثر شيوعا. كما تطرقنا إلى تقديم مؤسسة فارميدال أن أس وهي مؤسسة اقتصادية ذات شراكة جزائرية تونسية، تقوم بإنتاج، تخزين، توزيع وشراء مواد الصيدلانية. وتهدف مؤسسة فارميدال أن أس كباقي المؤسسات تسعى إلى تحقيق الربح والإستمرارية والنمو، وذلك من خلال مختلف الوظائف التي تقوم بها. كما قمنا بتوضيح الهيكل التنظيمي الخاص بها.

وفي الأخير قمنا بتقييم الأداء المالي لمؤسسة فارميدال أن أس وذلك من خلال تقديم القوائم المالية المعتمدة من قبلها والتي تتمثل في الميزانية المالية المفصلة والمختصرة للفترة (2013 إلى 2016) وكذلك جدول حسابات النتائج خلال الفترة (2013 إلى 2016) وإعتمدنا في عملية تقييم الأداء المالي على مؤشرات التوازن والتي تم من خلالها التوصل إلى أن مؤسسة فارميدال أن أس متوازنة ماليا، كما إعتمدنا أيضا على النسب المالية بمختلف أنواعها والتي تم التوصل من خلالها إلى قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل عن طريق الأصول الجارية دون اللجوء إلى بيع المخزون. وإلى أن مؤسسة فارميدال أن أس قامت بإستغلال مواردها أحسن إستغلال 2014 و 2016، وعلى عكس سنة 2013 و 2015 التي عرفت إنخفاض بسبب ضعف الإدارة في إستغلال الموارد، كما نلاحظ أيضا أن مؤسسة فارميدال أن أس خلال فترة الدراسة غير قادرة على تصريف منتجاتها وذلك لضعف سياستها وكفائتها في عملية البيع بالرغم من أن معظم مبيعاتها على الحساب وذلك من أجل كسب المزيد من الزبائن بإعتبار أن مؤسسة فارميدال أن أس مؤسسة جديدة وبالإضافة إلى ذلك منح أجال طويلة للزبائن، نلاحظ أيضا أن المؤسسة فارميدال أن أس قادرة على تمويل أصولها الثابتة عن طريق الأموال الدائمة وعلى تسديد ديونها والفوائد على الديون دون أي صعوبة برغم من أنها لا تتمتع بالإستقلالية المالية، كما نلاحظ وجود اختلاف في الاستقرار المالي لدى مؤسسة فارميدال أن أس خلال فترة الدراسة وذلك وفقا لتمويل الذي تعتمد عليه، و قمنا أيضا بالإعتماد على تحليل الإستغلال في عملية تقييم الأداء، حيث نلاحظ أن نسب المردودية بأنواعها متذبذبة وهذا يدل على ضعف التسيير داخل المؤسسة.

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية تبين لنا بوضوح أن تقييم أداء المؤسسة أمر ضروري والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة ولقد إختارنا في بحثنا هذا أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة والتي تخص الجانب المالي ألا وهو التحليل المالي الذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص الإجراءات المالية المتبعة وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي الأداء الكلي لها، والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار. ولا يأتي ذلك إلا بإعتمادها على أدوات التسيير الحديثة المعتمدة على التحليل والتشخيص المالي الدوري لمراقبة أدائها المالي.

من الملاحظ أنه من خلال ما قمنا بدراسته في هذا البحث، فإنه هناك إهتمام كبير من قبل المؤسسات حول عملية تقييم الأداء المالي والتي تعتمد على التحليل المالي الذي يعد معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة، فالتحليل المالي بإعتباره أداة تقوم بدراسة القوائم المالية بشكل تحليلي ومفصل لتوضيح العلاقات بين عناصر هذه القوائم، والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترات محددة.

أما في الجانب التطبيقي فقد قمنا بدراسة ميدانية في المؤسسة الاقتصادية فارميدال أن أس شراكة بين مؤسسة فارميدال الجزائرية وفارما-غرب- التونسية المتخصصة في صناعة الأدوية. وذلك من أجل الوقوف على حقيقة وواقع التحليل المالي إذا كان معمول به من حيث مراحل التحليل وخطواته.

وقد وضحت هذه الدراسة أن المؤسسة الاقتصادية فارميدال أن أس لا تقوم بالاعتماد على التحليل المالي.

1. نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

لقد وضعنا في بداية الدراسة عدة فرضيات وأدت النتائج إلى ما يلي:

❖ **الفرضية الأولى:** من خلال الدراسة في الجانب النظري وجدنا أن هناك تنوع في أدوات التحليل المالي التي تستخدمها المؤسسة الاقتصادية من مؤشرات توازن والنسب المالية ونسب الإستغلال وذلك كل حسب الهدف من دراستها فمثلا بدراسة مؤشر من مؤشرات التوازن وهو رأس المال العامل الصافي يمكن التوصل إلى معرفة إذا ما كانت المؤسسة تمتلك هامش أمان وهذا ما يثبت أن **الفرضية صحيحة.**

❖ **الفرضية الثانية:** من خلال دراستنا الميدانية تم التوصل بأن المؤسسة الاقتصادية فارميدال أن أس تقوم بإظهار وضعيتها المالية عن طريق الإعتماد على قائمة المركز المالي (الميزانية) وجدول حسابات النتائج وحسب حيث أنها لا تعتمد على جدول تدفقات الخزينة وجدول التمويل وغيرها وهذا ما يثبت أن **الفرضية خاطئة.**

❖ **الفرضية الثالثة:** من خلال دراستنا الميدانية للمؤسسة فارميدال أن أس ومن خلال النتائج المتحصل عليها في التحليل نقول بأن الأداء المالي للمؤسسة جيد وذلك ناتج عن طبيعة نشاطها ونقص المنافسين في السوق وذلك رغم عدم اعتمادها على للتحليل المالي. وهذا ما يثبت أن **الفرضية خاطئة**.

2. نتائج الدراسة:

يمكن تقسيم نتائج الدراسة إلى:

أ. نتائج الدراسة من الجانب النظري:

❖ إن التحليل المالي من لمواضيع الهامة التي تتناولتها الدراسات الاقتصادية كونه يهدف إلى تشخيص حالة الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة قد تكون سنة أو فصل وهذا من خلال القوائم المالية.

❖ تحليل القوائم المالية يساعد على تقييم أداء المؤسسات باعتبارها قاعدة معلوماتية بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات في شكل نقاط القوة ونقاط ضعف في المؤسسة.

❖ من أهم القوائم المالية التي يعتمد عليها المحلل المالي في عملية التحليل المالي هي قائمة الدخل وقائمة المركز المالي.

ب. نتائج الدراسة من الجانب التطبيقي:

من خلال هذا البحث إستطعنا التوصل الى جملة من النتائج التالية:

❖ رأس المال العامل الصافي للمؤسسة محل الدراسة موجب مما يدل على أن المؤسسة استطاعت تحقيق توازن مالي وهو ما يؤكد على امتلاكها هامش أمان.

❖ الخزينة موجبة، وهذا ما يفسر أن المؤسسة اتخذت إستراتيجية مثبتة بتحسين الخزينة إلى المستوى المطلوب ووضعيتها المالية للوصول إلى الأهداف المسطرة.

❖ نلاحظ أن نسبة السيولة العامة كانت جيدة وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل وهذا أمر جيد بالنسبة للمؤسسة.

❖ نسبة الاستقلالية لدى المؤسسة خلال فترة الدراسة سيئة وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الديون في تمويل أصولها.

3. الاقتراحات والتوصيات:

نقترح على المؤسسة أن تولي أهمية كبيرة للتحليل المالي وذلك بتخصيص مصلحة خاصة له من أجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بصفة مستمرة من أجل الكشف على مواطن القوة والضعف ومعالجتها.

وأيضاً من بين الاقتراحات:

- ❖ يمكن لها أن تلجأ إلى لتمويل الذاتي عن طريق الزيادة مواردها الخاصة وتخفيض ديونها.
- ❖ ينبغي الإستفادة من التحليل المالي في عملية مواجهة المخاطر المالية التي قد تواجهها المؤسسة عن طريق تقييم الأداء وذلك من خلال إستخدام أدوات التحليل المالي المختلفة.
- ❖ استغلال الأموال المجمدة في الخزينة لشراء تسيّبات جديدة أو توظيفها في البنوك والحصول على فائدة.

4. آفاق البحث: بعد دراستنا للموضوع صادفتنا بعض المواضيع التي تحتاج إلى دراسة معمقة والتي من الممكن أن تكون موضوع بحث ودراسة بحوث لاحقة بإذن الله التي نبينها:

- ❖ تطوير استخدام أسلوب التحليل المالي بالنسب المالية عند التنبؤ بالوضعية المستقبلية بالمؤسسات الإقتصادية سواء كانت ناجحة أو متعثرة.
- ❖ إستخدام وتطوير الأساليب الرياضية والإحصائية المعمول بها في التحليل المالي.
- ❖ الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح.
- ❖ التأكيد على دور لتحليل المالي في المعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1.الكتب:

1. احمد ماهر، ادارة الموارد البشرية، دار الغريب، القاهرة ، 1981.
2. إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة 1، دار وائل للنشر ، عمان، 2011 .
3. أمين سيد احمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة، الدار الجامعية ، مصر ، 2005.
4. حمزة محمد الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة 1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
5. خالد جمال الجعارات، معايير تقارير المالية الدولية 2007، إثراء للنشر وتوزيع، الأردن، 2008.
6. رابع خوني ،رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، اترك للنشر والتوزيع، مصر، 2008.
7. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، الطبعة 1، دار زهر للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
8. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، شركة بوداود، الجزائر، 2008.
9. صابر تاج السر، محمد عبد الرحمان الكنزي، التحليل المالي الأصول العلمية والعملية، الطبعة 1، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع ،جدة، 2015 .
10. عاشور كتوش، المحاسبة العامة أصول ومبادئ واليات سير الحسابات وفقاً لنظام المحاسبي (scf)، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2011.
11. عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي دروس وتطبيقات، ديوان المطبوعات، الجزائر، 1999.
12. عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس ،مفاهيم، تطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 .
13. عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
14. عدنان تايه النعيمي، راشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، دار اليازوري العلمية، الاردن، 2008.

15. عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، الطبعة 6 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
16. فايز سليم حداد، الإدارة المالية، الطبعة 2، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
17. كمال بزي، إدارة الموارد البشرية مكافأة الأداء التنظيمي، الطبعة 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1997.
18. محفوظ جودة وآخرون، منظمات الأعمال (المفاهيم والوظائف)، الطبعة 2، دار وائل للنشر، 2008.
19. محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
20. محمد عباس البدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، مكتب الجامعي الحديث، 2009.
21. محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، الطبعة 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
22. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة 3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 .
23. محمود محمد الخطيب ، الأداء المالي و أثره على العوائد أسهم الشركات ، الطبعة 1، دار الحامد لنشر والتوزيع ، عمان، 2011.
24. مفلح عقل محمد، مقدمة في الإدارة المالية وتحليل المالي، الطبعة 1، المستقبل للنشر وتوزيع، عمان، 2000.
25. مليكة زغيب، ميلود بوشنيفر، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 .
26. منير شاكر محمد إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة 2، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
27. مؤيد راضي ، خنفر غسان فلاح المطانة، تحليل القوائم مدخل النظري وتطبيقي، دار الميسرة للنشر والتوزيع الطباعة ، الأردن، 2006.
28. ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، الطبعة 2، دار المحمدية العامة، الجزائر 2003.
29. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، 1999.
30. ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية ، دار الأفاق، الجزائر، 1991 .
31. نعيم نمر داوود، التحليل المالي، دار البداية ناشرون و موزعون ،الأردن، 2012 .
32. هيثم محمد الزغبى، الإدارة والتحليل المالي ، دار الفكر ، عمان ، 2000.

33. وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن، منصور الغالي، السياسات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن ، دار وائل للنشر، الأردن 2008.

34. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ، دار الإثراء، الأردن، 2009.

35. وليد ناجي الحياي، المحاسبة المتوسطة ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007 .

II. المذكرات وأطروحات:

1. جلييلة بن خروف ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير ، تخصص مالية المؤسسات، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2008-2009.

2. حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، مذكرة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007-2008.

3. صابر عباسي، اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة و جباية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، 2011-2012 .

4. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسة الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2000-2002.

5. عبد الرزاق عريف، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية -دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية- أطروحة الدكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016-2017 .

6. عزة الازهر، عرض و مراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والمراجعة الدولية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2008-2009 .

7. علاق فاطمة، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2014-2015.

8. عمار بن مالك ، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء ، مذكرة ماجستير، تخصص علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر ، 2010-2011.

9. لويزة طير، باهية فريال سايجي، فعالية التحليل في تقييم أداء المؤسسة ، مذكرة ماستر، تخصص المحاسبة والتدقيق، جامعة العقيد اعلي محمد اولحاج البويرة، الجزائر، 2014-2015 .

10. محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011-2012.

11. محمد شعبان، نحو اختيار هيكل تمويلي امثل للمؤسسة الاقتصادية ،مذكرة ماجستير ،تخصص مالية المؤسسة ،جامعة محمد بوقرة بومرداس ،الجزائر، 2009-2010 .
12. مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل الأعمال التوحيد الدولي بالتطبيق على حالة الجزائر ،اطروحة الدكتوراه ،في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، الجزائر ، 2003-2004.
13. مريم شكري محمود نديم ،تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن ،مذكرة ماجستير ،تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، 2012-2013.

III. القوانين والأوامر:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27: المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخ في 25 أفريل 2009.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19 ،المؤرخ في 26 يوليو 2008.

ثانيا :المراجع الاجنبية:

LES LIVRES:

1. Robert obert, **Pratique des normes IAS /IFRS** , DUNOD, paris, 2002.
2. patrice vizzavona, **gestion financière**, 9 éditions, Alger, 1999.

الملاحق

الملحق (01): ميزانية المالية لجانب الأصول لمؤسسة فارميدال ان اس لسنة 2013

| IMPRIE DESTINE A L'ADMINISTRATION | | N.I.F 0 0 1 1 2 5 0 0 6 9 1 5 1 9 9 | | |
|--|--------------------|---|--------------------|--------------------|
| Designation de l'entreprise PHARMIDAL NS Activite Adresse 144 ZI LE RHUMEL CONSTANTINE | | Exercice clos le 31/12/2013 | | |
| | | BILAN (ACTIF) | | |
| | | Serie G , n°2 (2010) | | |
| ACTIF | N | | | N-1 |
| | Montants Bruts | Amortissements, Provisions et Pertes de Valeurs | Net | Net |
| ACTIF NON COURANTS | | | | |
| Ecart d'acquisition goodwill + ou - | | | | 606 672 |
| Immobilisations incorporelles | 670 155 | 63 483 | 606 671 | 103 055 061 |
| Immobilisations corporelles | | | | |
| -Terrains | | | | |
| -Batiments | 9 373 631 | 2 146 130 | 7 227 500 | |
| -Autres Immobilisations corporelles | 112 287 078 | 25 290 905 | 86 996 172 | |
| -Immobilisations en concession | | | | |
| Immobilisations encours | 86 527 435 | | 86 527 435 | 83 521 408 |
| Immobilisations financières | | | | |
| Titres mis en équivalence | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | | | | |
| Autres titres immobilisés | | | | |
| Prets et autres actifs financiers non courants | 5 806 887 | | 5 806 887 | 292 088 |
| Impots Differes Actif | | | | |
| TOTAL ACTIF NON COURANT | 214 665 187 | 27 500 519 | 187 164 668 | 187 475 229 |
| ACTIF COURANT | | | | |
| Stocks et encours | 13 517 905 | | 13 517 905 | 43 762 792 |
| Créances et emplois assimilés | | | | |
| Clients | 73 932 992 | | 73 932 992 | 42 688 651 |
| Autres débiteurs | 6 653 905 | | 6 653 905 | 3 037 159 |
| Impots & Assimiles | | | | 3 678 935 |
| Autres Creances & Emplois assimilés | | | | |
| Disponibilités et assimilés | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | | | |
| Trésorerie | 20 105 852 | | 20 105 852 | 4 120 618 |
| TOTAL ACTIF COURANT | 114 210 655 | | 114 210 655 | 97 288 155 |
| TOTAL GENERAL ACTIF | 328 875 843 | 27 500 519 | 301 375 324 | 284 763 384 |

الملحق (02): الميزانية المالية لجانب الخصوم لمؤسسة فارميدال ان اس لسنة 2013

| IMPRIE DESTINE A L'ADMINISTRATION | | N.I.F 001125006915199 | |
|--|--------------|-----------------------------|--|
| Designation de l'entreprise HARMIDAL NS Activite Adresse 44 ZI LE RHUMEL CONSTANTINE | | Exercice clos le 31/12/2013 | |
| | | BILAN (PASSIF) | |
| | | Serie G, n°2 (2010) | |
| PASSIF | N | N-1 | |
| CAPITAUX PROPRES | | | |
| Capital émis (ou compte de l'exploitant) | 210 000 000 | 210 000 000 | |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et réserves (Réserves consolidées) | | | |
| Ecart de réévaluation | | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | | |
| Résultat net (Résultat net part du groupe) (1) | 1 778 237 | (1 155 711) | |
| Autres capitaux propres-Report à nouveau | (1 155 711) | | |
| Part de la société consolidante (1) | | | |
| Part des minoritaires (1) | | | |
| TOTAL I | 210 622 526 | 208 844 289 | |
| PASSIFS NON COURANTS | | | |
| Emprunts et dettes financières | | | |
| Impôts (différés et provisionnés) | 207 508 | | |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Provisions et produits comptabilisés d'avance | | | |
| TOTAL PASSIFS NON COURANTS II | 207 508 | | |
| PASSIFS COURANTS | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | 79 322 591 | 68 753 081 | |
| Impôts | 6 101 985 | 341 187 | |
| Autres dettes | 5 120 712 | 6 744 950 | |
| Trésorerie Passif | | 79 877 | |
| TOTAL PASSIFS COURANTS II | 90 545 289 | 75 919 095 | |
| TOTAL GENERAL PASSIF | 301 375 324 | 284 763 384 | |

الملحق (03): جدول حسابات النتائج لمؤسسة فارميدال ان اس لسنة 2013

| Rubriques | N | | N-1 | |
|---|----------------------|-----------------------|----------------------|-----------------------|
| | DEBIT (en Dinars) | CREDIT (en Dinars) | DEBIT (en Dinars) | CREDIT (en Dinars) |
| Ventes de Marchandises | | | | |
| Produits Fabriques | | 142 854 182 | | 123 674 017 |
| Prestations de Services | | 36 376 919 | | |
| Ventes de Travaux | | | | 303 731 |
| Produits Annexes | | | | |
| Rabais,remises,ristournes accordes | 381 925 | | 5 295 012 | |
| Chiffre d'affaires net des Rabais,remises,ristournes | | 178 849 176 | | 118 682 736 |
| Production Stockee ou destockee | | (11 895 423) | | 18 093 445 |
| Production immobilisee | | | | |
| Subvention d'exploitation | | | | |
| I-Production de l'exercice | | 166 953 752 | | 136 776 181 |
| Achats de Marchandises vendues | | | | |
| Matieres premieres | 29 943 237 | | 57 508 137 | |
| Autres Approvisionnements | 53 290 589 | | 51 932 936 | |
| Variation des Stocks | 18 349 463 | | | 25 669 347 |
| Achats d'Etudes et de Prestations de services | 1 779 581 | | 105 318 | |
| Autres consommations | 995 936 | | 6 035 624 | |
| Rabais , remises,ristournes obtenus sur achats | | | | |
| - Sous-traitance generale | 20 000 | | 351 840 | |
| - Locations | 11 000 | | 15 000 | |
| - Entretien , reparations et maintenance | 537 038 | | 818 995 | |
| - Primes d'assurances | 821 804 | | 733 022 | |
| - Personnel exterieur a l'entreprise | | | | |
| - Remuneration d'intermediaires et honoraires | 2 775 545 | | 1 321 059 | |
| - Publicite | 265 050 | | 45 944 | |
| - Deplacements, missions et receptions | 3 040 876 | | 1 806 674 | |
| Autres services | 2 079 059 | | 3 522 948 | |
| Rabais, remises,ristournes obtenus sur services exterieurs | | | | |
| II- Consommations de l'exercice | 113 909 181 | | 98 528 151 | |
| III- Valeur ajoutee d'exploitation (I-II) | | 53 044 570 | | 38 248 030 |
| Charges de personnel | 28 783 136 | | 20 410 620 | |
| Impots et taxes et versements assimiles | 8 095 702 | | 4 285 419 | |
| IV- Excedent brut d'exploitation | | 16 165 731 | | 13 551 991 |

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 1 1 2 5 0 0 6 9 1 5 1 9 9

Designation de l'entreprise

HARMIDAL NS

Activite

dresse

44 ZI LE RHUMEL CONSTANTINE

Exercice du 01/01/2013 au 31/12/2013

COMPTE DE RESULTAT

| Rubriques | N | | N-1 | |
|--|----------------------|-----------------------|----------------------|-----------------------|
| | DEBIT (en Dinars) | CREDIT (en Dinars) | DEBIT (en Dinars) | CREDIT (en Dinars) |
| Autres produits operationnels | | 79 852 | | 98 693 |
| Autres charges operationnelles | 914 847 | | 670 971 | |
| Dotations aux amortissements | 13 119 659 | | 14 380 860 | |
| Provisions | | | | |
| Perte de Valeur | | | | |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | | | |
| V- Resultat operationnel | | 2 211 077 | 1 401 146 | |
| Produits financiers | | 139 006 | | 408 944 |
| Charges financieres | 364 338 | | 234 691 | |
| VI- Resultat Financier | | (225 331) | | 174 253 |
| VII- Resultat ordinaire (V+VI) | | 1 985 745 | 1 226 893 | |
| Elements extraordinaires (Produits)(*) | | | | 71 182 |
| Elements extraordinaires (Charges)(*) | | | | 71 182 |
| VIII- Resultat extraordinaire | | | | |
| Impots exigibles sur resultats | 207 508 | | | |
| Impots differes (variations) sur resultats | | | | |
| RESULTAT NET DE L'EXERCICE | | 1 778 237 | 1 155 711 | |



الملحق رقم (04): الميزانية المالية لجانب الأصول لمؤسسة فارميدال ان اس لسنة 2014

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

DESCRIPTION de l'entreprise
**PHARMIDAL NS SARL 144 ZI LE RHUMZL
 CONSTANTINE**
 Activite: FABRIQUE PHARMACEUTIQUE
 Adresse
 144 ZI LE RHUMZL CONSTANTINE

N.I.F 001125006915199

Exercice clos le 31/12/2014

BILAN (ACTIF)

Serie G, n°2 (2010)

| ACTIF | Montants Bruts | N | | N-1 |
|--|-------------------|---|-------------|-------------|
| | | Amortissements, Provisions et Pertes de Valeurs | Net | Net |
| ACTIF NON COURANTS | | | | |
| Ecart d'acquisition goodwill - ou - | | | | |
| Immobilisations incorporelles | 670 155 | 176 688 | 493 466 | 606 671 |
| Immobilisations corporelles | | | | |
| -Terrains | | | | |
| -Bâiments | 9 416 404 | 3 552 905 | 5 863 498 | 7 227 500 |
| -Autres immobilisations corporelles | 117 331 538 | 37 404 037 | 79 927 501 | 86 996 172 |
| -Immobilisations en concession | | | | |
| Immobilisations évaluées | 86 527 435 | | 86 527 435 | 86 527 435 |
| Immobilisations financières | | | | |
| Titres mis en évidence | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | | | | |
| Autres titres immobilisés | | | | |
| Prêt et autres actifs financiers non courants | 5 806 887 | | 5 806 887 | 5 806 887 |
| Impôts différés Actif | | | | |
| TOTAL ACTIF NON COURANT | 219 752 420 | 41 133 631 | 178 618 789 | 187 164 668 |
| ACTIF COURANT | | | | |
| Stocks et encours | 111 370 028 | 34 482 118 | 76 887 909 | 13 517 905 |
| Créances et emplois assimilés | | | | |
| Clients | 61 501 292 | | 61 501 292 | 73 932 992 |
| Autres débiteurs | 35 954 304 | | 35 954 304 | 6 653 905 |
| Impôts & Reprises | | | | |
| Autres Créances & Emplois assimilés | | | | |
| Disponibilités et assimilés | | | | |
| Prépaiement et autres actifs financiers courants | | | | |
| Troisièmes | 92 192 136 | | 92 192 136 | 20 105 852 |
| TOTAL ACTIF COURANT | 301 017 761 | 34 482 118 | 266 535 643 | 114 210 655 |
| TOTAL GENERAL ACTIF | 520 770 182 | 75 615 749 | 445 154 433 | 301 375 324 |

الملحق رقم (05): الميزانية المالية لجانب الخصوم لمؤسسة فارميدال ان اس لسنة 2014

| IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE | | N.I.F 001125006915199 | |
|---|--|-----------------------------|--------------|
| Description de l'entreprise PHARMIDAL NS SARL 144 ZI LE RHUMZL CONSTANTINE ACTIVITE : Fabrication PHARMACEUTIQUE Adresse 144 ZI LE RHUMZL CONSTANTINE | | Exercice clos le 31/12/2014 | |
| | | BILAN (PASSIF) | |
| | | Serie G, n°2 (2010) | |
| PASSIF | | N | N-1 |
| CAPITAUX PROPRES | | | |
| Capital émis (ou compte de l'exploitant) | | 210 000 000 | 210 000 000 |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et réserves (Réserves consolidées) | | | |
| Ecart de réévaluation | | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | | |
| Résultat net (Résultat net part du groupe) (1) | | 17 536 337 | 1 778 237 |
| Autres capitaux propres-Raport à nouveau | | 622 526 | (1 155 711) |
| Part de la société consolidante (1) | | | |
| Part des minorités (1) | | | |
| TOTAL I | | 58 863 | 210 622 525 |
| PASSIFS NON COURANTS | | | |
| Emprunts et dettes financières | | | |
| Impôts (différés et provisionnés) | | | |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Provisions et produits constatés d'avance | | | |
| TOTAL PASSIFS NON COURANTS II | | | |
| PASSIFS COURANTS | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 112 993 271 | 79 322 592 |
| Impôts | | 11 604 369 | 6 309 493 |
| Autres débiteurs | | 89 874 698 | 5 120 712 |
| Treasorerie Passif | | 2 523 230 | |
| TOTAL PASSIFS COURANTS II | | 216 995 570 | 90 752 798 |
| TOTAL GENERAL PASSIF | | 445 154 433 | 301 375 324 |



الملحق رقم (06): جدول حسابات النتائج لمؤسسة فارميدال ان اس لسنة 2014

| IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE | | N.I.F 0 0 1 1 2 5 0 0 6 9 1 5 1 9 9 | | |
|---|----------------------|--------------------------------------|----------------------|-----------------------|
| Designation de l'entreprise PHARMIDAL NS SARL 144 ZI LE RHUMZL CONSTANTINE ACTIVITE PRODUCTION PHARMACEUTIQUE Adresse 144 ZI LE RHUMZL CONSTANTINE | | Exercice du 01/01/2014 au 31/12/2014 | | |
| COMPTES DE RESULTAT | | | | |
| Rubriques | N | | N-1 | |
| | DEBIT (en Dinars) | CREDIT (en Dinars) | DEBIT (en Dinars) | CREDIT (en Dinars) |
| Ventes de Marchandises | | | | |
| Produits Fabriques | | 183 348 400 | | 142 854 182 |
| Prestations de Services | | 9 236 689 | | 36 375 919 |
| Ventes de Travaux | | | | |
| Produits Annexes | | | | |
| Rabais,remises,ristournes accordes | 6 622 307 | | 381 925 | |
| Chiffre d'affaires net des Rabais,remises,ristournes | | 185 962 781 | | 178 848 176 |
| Production Stockee ou destockee | | | | (11 895 423) |
| Production immobilisee | | | | |
| Subvention d'exploitation | | | | |
| I-Production de l'exercice | | 185 962 781 | | 166 952 752 |
| Achats de Marchandises vendues | | | | |
| Matières premières | 52 848 693 | | 29 943 237 | |
| Autres Approvisionnements | 66 345 800 | | 53 290 589 | |
| Variation des Stocks | (97 852 122) | | 349 463 | |
| Achats d'Etudes et de Prestations de services | 4 399 276 | | 349 681 | |
| Autres consommations | 2 041 559 | | 995 346 | |
| Rabais , remises,ristournes obtenus sur achats | | | 2 000 | |
| - Sous-traitance générale | | | 2 000 | |
| - Locations | 14 830 747 | | 2 000 | |
| - Entretien , réparations et maintenance | 6 024 589 | | 2 038 | |
| - Primes d'assurances | 2 089 356 | | 821 804 | |
| - Personnel extérieur à l'entreprise | | | | |
| - Remunération d'intermédiaires et honoraires | 7 664 224 | | 2 775 545 | |
| - Publiote | 470 418 | | 265 050 | |
| - Déplacements, missions et réceptions | 4 237 349 | | 3 040 876 | |
| Autres services | 2 679 454 | | 2 079 059 | |
| Rabais, remises,ristournes obtenus sur services extérieurs | | | | |
| II- Consommations de l'exercice | 65 779 397 | | 113 909 182 | |
| III- Valeur ajoutée d'exploitation (I-II) | | 120 183 384 | | 53 043 570 |
| Charges de personnel | 41 789 047 | | 28 783 136 | |
| Impôts et taxes et versements assimilés | 7 774 817 | | 8 095 702 | |
| IV- Excedent brut d'exploitation | | 70 619 518 | | 16 164 731 |

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F 0 0 1 1 2 5 0 0 6 9 1 5 1 9 9

Designation de l'entreprise
**PHARMIDAL NS SARL 144 ZI LE RHUMZL
 CONSTANTINE**
 Activite PRODUCTION PHARMACEUTIQUE
 Adresse
144 ZI LE RHUMZL CONSTANTINE

Exercice du 01/01/2014 au 31/12/2014

COMPTE DE RESULTAT

| Rubriques | N | | N-1 | |
|--|----------------------|-----------------------|----------------------|-----------------------|
| | DEBIT (en Dinars) | CREDIT (en Dinars) | DEBIT (en Dinars) | CREDIT (en Dinars) |
| Autres produits operationnels | | 125 037 | | 79 852 |
| Autres charges operationnelles | 10 462 | | 914 847 | |
| Dotations aux amortissements | 13 633 112 | | 13 119 659 | |
| Provisions | | | | |
| Perte de Valeur | 34 482 118 | | | |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | | | |
| V- Resultat operationnel | | 22 618 863 | | 2 210 076 |
| Produits financiers | | 561 029 | | 139 006 |
| Charges financieres | 405 428 | | 364 338 | |
| VI- Resultat Financier | | 155 600 | | (225 331) |
| VII- Resultat ordinaire (V+VI) | | 22 774 464 | | 1 984 745 |
| Elements extraordinaires (Produits)(*) | | | | |
| Elements extraordinaires (Charges)(*) | | | | |
| VIII- Resultat extraordinaire | | | | |
| Impots exigibles sur resultats | 5 238 126 | | 207 508 | |
| Impots differes (variations) sur resultats | | | | |
| RESULTAT NET DE L'EXERCICE | | 17 536 338 | | 1 777 237 |



الملحق رقم (07): الميزانية المالية لجانب الأصول لمؤسسة فارميدال ان اس لسنة 2015

| IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | | N.I.F 0 0 1 1 2 5 0 0 6 9 1 5 1 9 9 | | |
|---|--------------------|---|--------------------|--------------------|
| Designation de l'entreprise PHARMIDAL NS SARL 144 ZI LE RHUMEL CONSTANTINE Activite PRODUCTION PHARMACEUTIQUE Adresse 144 ZI LE RHUMEL CONSTANTINE | | Exercice clos le 31/12/2015 | | |
| | | BILAN (ACTIF) | | |
| | | Serie G , n°2 (2010) | | |
| ACTIF | Montants Bruts | N | | N-1 |
| | | Amortissements, Provisions et Pertes de Valeurs | Net | Net |
| ACTIF NON COURANTS | | | | |
| Ecart d'acquisition goodwill + ou - | | | | |
| Immobilisations incorporelles | 818 655 | 319 428 | 499 226 | 493 466 |
| Immobilisations corporelles | | | | |
| -Terrains | | | | |
| -Batiments | 9 846 681 | 4 992 836 | 4 853 844 | 5 863 498 |
| -Autres Immobilisations corporelles | 319 788 744 | 49 315 177 | 270 473 567 | 79 927 501 |
| -Immobilisations en concession | | | | |
| Immobilisations encours | 86 527 435 | | 86 527 435 | 86 527 435 |
| Immobilisations financières | | | | |
| Titres mis en équivalence | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | | | | |
| Autres titres immobilisés | | | | |
| Prets et autres actifs financiers non courants | | | | 5 806 887 |
| Impots Differes Actif | | | | |
| TOTAL ACTIF NON COURANT | 416 981 516 | 54 627 442 | 362 354 074 | 178 618 789 |
| ACTIF COURANT | | | | |
| Stocks et encours | 148 270 154 | 46 120 614 | 102 149 539 | 76 887 909 |
| Créances et emplois assimilés | | | | |
| Clients | 63 685 233 | | 63 685 233 | 61 501 292 |
| Autres débiteurs | 50 542 603 | | 50 542 603 | 35 954 304 |
| Impots & Assimiles | 3 944 569 | | 3 944 569 | |
| Autres Creances & Emplois assimilés | | | | |
| Disponibilités et assimilés | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | | | |
| Trésorerie | 73 100 298 | | 73 100 298 | 92 192 136 |
| TOTAL ACTIF COURANT | 339 542 858 | 46 120 614 | 293 422 243 | 266 535 643 |
| TOTAL GENERAL ACTIF | 756 524 375 | 100 748 057 | 655 776 318 | 445 154 433 |

الملحق رقم (08): الميزانية المالية لجانب الخصوم لمؤسسة فارميدال ان اس لسنة 2015

| IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE | | N.I.F 0 0 1 1 2 5 0 0 6 9 1 5 1 9 9 | |
|---|--------------------|-------------------------------------|--|
| Designation de l'entreprise PHARMIDAL NS SARL 144 ZI LE RHUMZL CONSTANTINE ACTIVITE PRODUCTION PHARMACKUTIQUE Adresse 144 ZI LE RHUMZL CONSTANTINE | | Exercice clos le 31/12/2015 | |
| | | BILAN (PASSIF) | |
| | | Serie G , n°2 (2010) | |
| PASSIF | N | N-1 | |
| CAPITAUX PROPRES | | | |
| Capital émis (ou compte de l'exploitant) | 294 000 000 | 210 000 000 | |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et réserves (Réserves consolidées) | 876 816 | | |
| Ecart de réévaluation | | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | | |
| Résultat net (Résultat net part du groupe) (1) | 7 753 126 | 17 536 337 | |
| Autres capitaux propres Report à nouveau | 60 894 813 | 627 576 | |
| Part de la société consolidante (1) | | | |
| Part des minoritaires (1) | | | |
| TOTAL I | 463 524 757 | 228 158 863 | |
| PASSIFS NON COURANTS | | | |
| Emprunts et dettes financières | 333 761 441 | | |
| Impôts (différés et provisionnés) | 12 057 190 | | |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Provisions et produits comptabilisés d'avance | | | |
| TOTAL PASSIFS NON COURANTS II | 345 818 631 | | |
| PASSIFS COURANTS | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | 97 660 151 | 112 993 271 | |
| Impôts | 5 913 746 | 11 604 369 | |
| Autres dettes | 49 739 647 | 89 874 698 | |
| Tresorerie Passif | 744 308 | 5 521 740 | |
| TOTAL PASSIFS COURANTS II | 153 057 852 | 219 993 078 | |
| TOTAL GENERAL PASSIF | 664 374 345 | 448 151 941 | |



21 ماي 2016

الملحق رقم (09): جدول حسابات النتائج لمؤسسة فارميدال ان اس لسنة 2015

| IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE | | N.I.F 0 0 1 1 2 5 0 0 6 9 1 5 1 9 9 | | |
|---|----------------------|--------------------------------------|----------------------|-----------------------|
| Designation de l'entreprise PHARMIDAL NS SARL 144 ZI LE RHUMZL CONSTANTINE PRODUCTION PHARMACRUTIQUE | | Exercice du 01/01/2015 au 31/12/2015 | | |
| Adresse 144 ZI LE RHUMZL CONSTANTINE | | COMPTE DE RESULTAT | | |
| Rubriques | N | | N-1 | |
| | DEBIT (en Dinars) | CREDIT (en Dinars) | DEBIT (en Dinars) | CREDIT (en Dinars) |
| Ventes de Marchandises | | | | |
| Produits Fabriques | | 235 356 121 | | 183 348 400 |
| Prestations de Services | | 10 918 265 | | 9 236 689 |
| Ventes de Travaux | | | | |
| Produits Annexes | | | | |
| Rabais,remises,ristournes accordees | 44 430 090 | | 6 622 307 | |
| Chiffre d'affaires net des Rabais,remises,ristournes | | 201 844 296 | | 185 962 781 |
| Production Stockee ou destockee | | 78 983 986 | | |
| Production immobilisee | | | | |
| Subvention d'exploitation | | | | |
| I-Production de l'exercice | | 280 828 283 | | 185 962 781 |
| Achats de Marchandises vendues | | | | |
| Matieres premieres | 26 119 502 | | 52 848 693 | |
| Autres Approvisionnements | 40 295 178 | | 66 345 800 | |
| Variation des Stocks | 107 483 535 | | (97 852 122) | |
| Achats d'Etudes et de Prestations de services | 4 301 025 | | 4 399 276 | |
| Autres consommations | 2 234 442 | | 2 041 559 | |
| Rabais , remises,ristournes obtenus sur achats | | | | |
| Sous-traitance generale | | | | |
| Locations | 2 680 000 | | 14 830 747 | |
| Entretien , reparations et maintenance | 1 735 582 | | 6 024 589 | |
| Primes d'assurances | 1 093 375 | | 2 089 356 | |
| Personnel exterieur a l'entreprise | | | | |
| Remuneration d'intermediaires et honoraires | 7 496 903 | | 7 664 274 | |
| Publite | 645 310 | | 470 418 | |
| Deplacements, missions et receptions | 4 256 371 | | 4 237 349 | |
| Autres services | 2 841 555 | | 2 659 454 | |
| Rabais, remises,ristournes obtenus sur services exterieurs | | | | |
| II- Consommations de l'exercice | 201 182 783 | | 65 759 397 | |
| III- Valeur ajoutee d'exploitation (I-II) | | 79 645 499 | | 120 203 384 |
| Charges de personnel | 45 052 271 | | 41 789 047 | |
| Impots et taxes et versements assimiles | 8 487 826 | | 7 774 817 | |
| IV- Excedent brut d'exploitation | | 26 105 401 | | 70 639 518 |

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

N.I.F 0 0 1 1 2 5 0 0 6 9 1 5 1 9 9

Designation de l'entreprise
**PHARMIDAL NS SARL 144 ZI LE RHUMZL
 CONSTANTINE**
 ACTIVITE : PRODUCTION PHARMACRUTIQUE
 Adresse
144 ZI LE RHUMZL CONSTANTINE

Exercice du 01/01/2015 au 31/12/2015

COMPTE DE RESULTAT

| Rubriques | N | | N-1 | |
|--|----------------------|-----------------------|----------------------|-----------------------|
| | DEBIT (en Dinars) | CREDIT (en Dinars) | DEBIT (en Dinars) | CREDIT (en Dinars) |
| Autres produits operationnels | | 1 465 045 | | 125 037 |
| Autres charges operationnelles | 915 646 | | 10 462 | |
| Dotations aux amortissements | 4 995 939 | | 13 633 112 | |
| Provisions | | | 34 482 118 | |
| Perte de Valeur | 3 033 512 | | | |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | | | |
| V- Resultat operationnel | | 18 625 349 | | 22 638 863 |
| Produits financiers | | 260 911 | | 561 029 |
| Charges financieres | 3 482 854 | | 405 428 | |
| VI- Resultat Financier | | (3 221 943) | | 155 600 |
| VII- Resultat ordinaire (V+VI) | | 15 403 405 | | 22 794 464 |
| Elements extraordinaires (Produits)(*) | | | | |
| Elements extraordinaires (Charges)(*) | 5 831 644 | | | |
| VIII- Resultat extraordinaire | | (5 831 644) | | |
| Impots exigibles sur resultats | 1 818 634 | | 5 238 126 | |
| Impots differes (variations) sur resultats | | | | |
| RESULTAT NET DE L'EXERCICE | | 7 783 126 | | 17 556 337 |



021 ماي 2016

الملحق رقم(10): الميزانية المالية لجانب الأصول لمؤسسة فارميدال ان اس لسنة 2016

| IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | | N.L.F 0 0 1 1 2 5 0 0 6 9 1 5 1 9 9 | | | | | | | | | | | | |
|--|--------------------|-------------------------------------|--------------------|--------------------|--|----|--|------------|--|--|--|--|--|--|
| Designation de l'entreprise PHARMIDAL NS SARL Activite Adresse 144 ZI LE RHUMEL CONSTANTINE 144 ZI LE RHUMEL | | BILAN ACTIF | | | | | | | | | | | | |
| | | Exercice du | | 01/01/2016 | | Au | | 31/12/2016 | | | | | | |
| ACTIF | N Brut | N Amort-Prov | N Net | N-1 Net | | | | | | | | | | |
| ACTIF NON COURANTS | | | | | | | | | | | | | | |
| Ecart d'acquisition goodwill + ou - | | | | | | | | | | | | | | |
| Immobilisations incorporelles | 6 579 077 | 689 858 | 5 889 219 | 499 227 | | | | | | | | | | |
| Immobilisations corporelles | | | | | | | | | | | | | | |
| Terrains | | | | | | | | | | | | | | |
| Batiments | 10 620 075 | 6 488 893 | 4 131 182 | 4 853 845 | | | | | | | | | | |
| Autres Immobilisations corporelles | 416 532 831 | 78 693 156 | 337 839 675 | 270 473 567 | | | | | | | | | | |
| Immobilisations en concession | | | | | | | | | | | | | | |
| Immobilisations encours | | | | 86 527 436 | | | | | | | | | | |
| Immobilisations financières | | | | | | | | | | | | | | |
| Titres mis en équivalence | | | | | | | | | | | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | | | | | | | | | | | | | | |
| Autres titres immobilisés | | | | | | | | | | | | | | |
| Prets et autres actifs financiers non courants | | | | | | | | | | | | | | |
| Impots Différes Actif | | | | | | | | | | | | | | |
| TOTAL ACTIF NON COURANT | 433 731 983 | 85 871 907 | 347 860 076 | 362 354 074 | | | | | | | | | | |
| ACTIF COURANT | | | | | | | | | | | | | | |
| Stocks et encours | 177 501 237 | 45 490 041 | 132 011 196 | 102 149 540 | | | | | | | | | | |
| Créances et emplois assimilés | | | | | | | | | | | | | | |
| Clients | 85 326 346 | | 85 326 346 | 63 685 233 | | | | | | | | | | |
| Autres débiteurs | 52 437 874 | | 52 437 874 | 50 043 926 | | | | | | | | | | |
| Impots & Assimiles | 4 254 117 | | 4 254 117 | 3 944 569 | | | | | | | | | | |
| Autres Créances & Emplois assimilés | | | | | | | | | | | | | | |
| Disponibilités et assimilés | | | | | | | | | | | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | | | | | | | | | | | | | |
| Trésorerie | 71 999 906 | | 71 999 906 | 73 100 298 | | | | | | | | | | |
| TOTAL ACTIF COURANT | 391 519 480 | 45 490 041 | 346 029 439 | 292 923 566 | | | | | | | | | | |
| TOTAL GENERAL ACTIF | 825 251 463 | 131 361 948 | 693 889 515 | 655 277 640 | | | | | | | | | | |

الملحق رقم (11): لميزانية المالية لجانب الخصوم لمؤسسة فارميدال ان اس لسنة 2016

| IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | | N.L.F 0 0 1 1 2 5 0 0 6 9 1 5 1 9 9 | | | | | | | | | | | | | | | |
|--|--|-------------------------------------|--------------------|------------|----|--|------------|--|--|--|--|--|--|--|--|--|--|
| Designation de l'entreprise PHARMIDAL NS SARL | | BILAN PASSIF | | | | | | | | | | | | | | | |
| Activite | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| Adresse | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| 144 ZI LE RHUMEL CONSTANTINE 144 ZI LE RHUMEL | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| | | Exercice du | | 01/01/2016 | Au | | 31/12/2016 | | | | | | | | | | |
| PASSIF | | N | N-1 | | | | | | | | | | | | | | |
| CAPITAUX PROPRES | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| Capital émis (ou compte de l'exploitant) | | 294 000 000 | 294 000 000 | | | | | | | | | | | | | | |
| Capital non appelé | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| Primes et réserves (Réserves consolidées) | | 876 817 | 876 817 | | | | | | | | | | | | | | |
| Ecart de réévaluation | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| Résultat net (Résultat net part du groupe) (1) | | 35 323 567 | (844 901) | | | | | | | | | | | | | | |
| Autres capitaux propres-Report à nouveau | | 62 315 512 | 63 160 412 | | | | | | | | | | | | | | |
| Part de la société consolidante (1) | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| Part des minoritaires (1) | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| TOTAL I | | 392 515 896 | 357 192 328 | | | | | | | | | | | | | | |
| PASSIFS NON COURANTS | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| Emprunts et dettes financières | | 87 314 911 | 133 764 445 | | | | | | | | | | | | | | |
| Impôts (différés et provisionnés) | | 10 761 592 | 10 761 592 | | | | | | | | | | | | | | |
| Autres dettes non courantes | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| Provisions et produits comptabilisés d'avance | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| TOTAL PASSIFS NON COURANTS II | | 98 076 503 | 144 526 036 | | | | | | | | | | | | | | |
| PASSIFS COURANTS | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 114 463 697 | 97 660 151 | | | | | | | | | | | | | | |
| Impôts | | 6 027 079 | 5 913 746 | | | | | | | | | | | | | | |
| Autres dettes | | 82 806 341 | 49 829 814 | | | | | | | | | | | | | | |
| Trésorerie Passif | | 0 | 744 409 | | | | | | | | | | | | | | |
| TOTAL PASSIFS COURANTS II | | 203 297 118 | 154 148 120 | | | | | | | | | | | | | | |
| TOTAL GENERAL PASSIF | | 693 889 516 | 655 866 485 | | | | | | | | | | | | | | |

الملحق (12): جدول حسابات النتائج لمؤسسة فارميدال ان اس لسنة 2016

| IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | | N.I.F 0 0 1 1 2 5 0 0 6 9 1 5 1 9 9 | | | | | | | | | | | |
|--|----------------------|-------------------------------------|-----------------------|--|----------------------|----|-----------------------|------------|--|--|--|--|--|
| Designation de l'entreprise PHARMIDAL NS SARL | | | | | | | | | | | | | |
| Activite | | | | | | | | | | | | | |
| Adresse 144 ZI LE RHUMEL CONSTANTINE 144 ZI LE RHUMEL | | | | | | | | | | | | | |
| COMPTE DE RESULTAT | | | | | | | | | | | | | |
| Exercice du | | 01/01/2016 | | | | Au | | 31/12/2016 | | | | | |
| Rubriques | N | | | | N-1 | | | | | | | | |
| | Debit (en Dinars) | | Credit (en Dinars) | | Debit (en Dinars) | | Credit (en Dinars) | | | | | | |
| Ventes de Marchandises | | | | | | | | | | | | | |
| Produits Fabriques | | | 249 264 969 | | | | 235 356 121 | | | | | | |
| Prestations de Services | | | 14 825 601 | | | | 10 918 266 | | | | | | |
| Ventes de Travaux | | | | | | | | | | | | | |
| Produits Annexes | | | | | | | | | | | | | |
| Rabais,remises,ristournes accordees | 80 735 649 | | | | 44 430 090 | | | | | | | | |
| Chiffre d'affaires net des Rabais,remises,ristournes | | | 183 354 921 | | | | 201 844 296 | | | | | | |
| Production Stockee ou destockee | | | 31 492 317 | | | | 78 983 987 | | | | | | |
| Production immobilisee | | | | | | | | | | | | | |
| Subvention d'exploitation | | | | | | | | | | | | | |
| I-Production de l'exercice | | | 214 847 238 | | | | 280 828 283 | | | | | | |
| Achats de Marchandises vendues | | | | | | | | | | | | | |
| Matieres premieres | 49 280 461 | | | | 26 119 503 | | | | | | | | |
| Autres Approvisionnements | 53 916 628 | | | | 40 295 178 | | | | | | | | |
| Variation des Stocks | 2 261 234 | | | | 107 483 536 | | | | | | | | |
| Achats d'etudes et de Prestations de services | 834 257 | | | | 4 301 026 | | | | | | | | |
| Autres consommations | 3 299 028 | | | | 2 234 442 | | | | | | | | |
| Rabais , remises,ristournes obtenus sur achats | | | | | | | | | | | | | |
| Sous-traitance generale | | | | | | | | | | | | | |
| Locations | 27 861 496 | | | | 2 680 000 | | | | | | | | |
| Entretien , reparations et maintenance | 729 373 | | | | 1 735 582 | | | | | | | | |
| Primes d'assurances | 1 901 112 | | | | 1 093 375 | | | | | | | | |
| Personnel exterieur a l'entreprise | | | | | | | | | | | | | |
| Remuneration d'intermediaires et honoraires | 6 388 104 | | | | 7 496 904 | | | | | | | | |
| Publicite | 2 375 690 | | | | 645 310 | | | | | | | | |
| Deplacements, missions et receptions | 3 926 019 | | | | 4 256 372 | | | | | | | | |
| Autres services | 2 517 200 | | | | 2 796 556 | | | | | | | | |
| Rabais, remises,ristournes obtenus sur services exterieurs | | | | | | | | | | | | | |
| II- Consommations de l'exercice | 155 290 601 | | | | 201 137 783 | | | | | | | | |
| III- Valeur ajoutee d'exploitation (I-II) | | | 59 556 637 | | | | 79 690 500 | | | | | | |
| Charges de personnel | 52 719 095 | | | | 45 052 271 | | | | | | | | |
| Impots et taxes et versements assimiles | 14 386 989 | | | | 8 487 827 | | | | | | | | |
| IV- Excedent brut d'exploitation | | | (7 549 448) | | | | 26 150 402 | | | | | | |

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

Designation de l'entreprise

PHARMIDAL NS SARL

Activite

Adresse

144 ZI LE RHUMEL CONSTANTINE 144 ZI LE RHUMEL

N.I.F 0 0 1 1 2 5 0 0 6 9 1 5 1 9 9

COMPTE DE RESULTAT

Exercice du 01/01/2016 Au 31/12/2016

| Rubriques | N | | N-1 | |
|--|----------------------|-----------------------|----------------------|-----------------------|
| | Debit (en Dinars) | Credit (en Dinars) | Debit (en Dinars) | Credit (en Dinars) |
| Autres produits operationnels | | 3 311 527 | | 1 465 046 |
| Autres charges operationnelles | 2 435 736 | | 915 646 | |
| Dotations aux amortissements | 31 325 004 | | 15 412 603 | |
| Provisions | | | | |
| Perte de Valeur | 42 181 974 | | 3 033 512 | |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | 42 812 548 | | |
| V- Resultat operationnel | | (37 368 086) | | 8 253 687 |
| Produits financiers | | 261 308 | | 260 911 |
| Charges financieres | 6 718 295 | | 3 482 855 | |
| VI- Resultat Financier | | (6 456 987) | | (3 221 944) |
| VII- Resultat ordinaire (V+VI) | | (43 825 073) | | 5 031 743 |
| Elements extraordinaires (Produits)* | | | | |
| Elements extraordinaires (Charges)* | | | 5 831 644 | |
| VIII- Resultat extraordinaire | | | | (5 831 644) |
| Impots exigibles sur resultats | 984 009 | | 0 | |
| Impots differes (variations) sur resultats | | | | |
| RESULTAT NET DE L'EXERCICE | | (44 809 082) | | (799 901) |

الملحق رقم (13): أوراق القبض لمؤسسة فارميدال ان اس خلال فترة الدراسة 2013_2016

أوراق القبض لمؤسسة الاقتصادية فارميدال أن أس خلال فترة الدراسة (2013_2016):

| السنوات | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|-------------|---------------|----------------|-------------|---------------|
| أوراق القبض | 15.920.048.57 | 374.787.703.53 | 28517763.24 | 28.990.643.63 |

